دراسة صوتية تحليلية

لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية

الجزء الأول

في الأسماء

تأليف

الدكتور سليمان بن سالم بن رجاء السحيمي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة



دار البخاري للنشر والتوزيع

ح دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السحيمي ، سلمان بن سالم بن رجاء

دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية : في الأسماء .

المدينة المنورة .

... ص ؛ ... سم (دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب ؛ ١)

ردمك ٩-١٩-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

٢-٢٠-٦٤٩-٩٩٦٠ (ج ١)

١ - اللغة العربية - النحو أ - العنوان

ديوي ١ ، ٤١٥ ١٧/٣٤٨٥

رقم الإيداع : ١٧/٣٤٨٥

ردمك : ٩-١٩-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

٢-٢٠-٦٤٩-٩٩٦٠ (ج ١)

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية - بريـــدة

٣٢٣٦٠١٧ - ٨٣٤٠١٣٥

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الأول

في الأسماء

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد

فإن معرفة حرف الإعراب وحركته وما يطرأ عليه من تغيير من أهم المباحث اللغوية إن لم يكن أهمها، بل إن علم العربية قد قام بسبب ما تعرض له حرف الإعراب وحركته من تغيير.

ومن الأسباب التي جعلتني أختار هذا البحث ما يلي:

١- إن حرف الإعراب يحذف مع حركته، ولم أجد من قام بدراسة حول حذف حرف الإعراب.

٢- إن حرف الإعراب يحذف وتبقى حركته في بعض المواضع، فأردت أن أبين هذا من خلال الدراسة الصوتية.

٣- اختلاف العلماء في تحديد حرف الإعراب وحركته في كثير من المسائل الصرفية والنحوية، مثل: المثنى، والجمع، والأسماء الستة، فأردت أن أدرس هذه القضية دراسة صوتية تحليلية، لكي أستطيع تحديد حرف الإعراب وحركته.

٤- عدّ بعض العلماء المدّ حرفاً للإعراب، والمدّ لا يكون حرفاً للإعراب، لأن حرف الإعراب يتحمل الحركة، والمدّ لا يتحملها.

٥- المدود التي في آخر الأفعال ليست ضمائر، لأنها لا تقوم بنفسها، والضمير يقوم بنفسه، أي: لا يمكن النطق بها مفردة.

فأردت أن أدرس هذه القضية، لأبين الفرق بين ما يدل على العدد وبين ما يدل على الضمير.

٦- الأصل في الأفعال ألا تكون متحركة، لأن الحركة لها مدلول، وقد تحركت الأفعال الماضية، فأردت أن أبين مدلول حركتها.

٧- القول بأن الأفعال الماضية أصل للأفعال في عملية أخذ بعضها من بعض، يؤدي إلى بناء غير موجود في العربية، فأردت أن أبين ذلك.

٨- المفرد في اللغة العربية له علامة، و لم أجد من درس هذه العلامة فأردت أن أبينها من خلال دراسة أواخر الكلمات العربية دراسة صوتية تحليلية.

٩- علامة المثنى والجمع وإعرابهما مرتبط بعلامة المفرد وإعرابه، فأردت أن أوضح ذلك.

١٠- الأفعال المسندة إلى الواحد في اللغة العربية فيها علامة تشير إلى أنها مسندة إلى الواحد، فأردت أن أبين هذه العلامة من خلال الدراسة الصوتية.

وهذه الإشكالات وتلك القضايا لا يمكن حلها إلا بدراسة حرف الإعراب وحركته دراسة صوتية تحليلية، تقوم على أساس علم الأصوات، وهو أحد فروع علم اللغة.

لأن حرف الإعراب وحركته صوتان، ولا يمكن معرفتهما والتفريق بينهما إلا بدراسة صوتية تبين ما أصابهما، وما يطرأ عليهما من تغيير؛ لأن حرف

الإعراب صوت صامت، وحركته صوت صائت، وعلم الأصوات هو الذي يستطيع التفريق بين الصامت والصائت، ومعرفة العلاقة بينهما، ومعرفة ما يصيبهما.

لذلك سميت هذا البحث: (دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية)

خطة البحث

يتكون هذا البحث من مدخل وبابين وخاتمة.

١- **فالمدخل** يشمل ما يلي:

أ - اللغة أصوات.

ب- الإعراب، قدمه، حقيقته.

جـ- الضمائر.

٢- **الباب الأول**: الاسم، ويشتمل على تمهيد وفصلين:

التمهيد: ويشتمل على تعريف الاسم والتفريق بين الصحيح والمعتل.

والفصل الأول: الاسم الصحيح، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المذكر، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفرد.

المطلب الثاني: المثنى.

المطلب الثالث: الجمع السالم.

والمبحث الثاني: المؤنث، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفرد.

المطلب الثاني: المثنى.

المطلب الثالث: الجمع السالم.

المبحث الثالث: جمع التكسير.

والفصل الثاني: المعتل ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد في أصل المعتل.

والمبحث الأول: الاسم المقصور.

والمبحث الثاني: الاسم المنقوص.

والمبحث الثالث: الأسماء الستة.

٣- **الباب الثاني**: الفعل، ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيد: ويشتمل على تعريف الفعل وأقسامه من حيث الزمان، وأقدم الأفعال.

والفصل الأول: فعل الأمر، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فعل الأمر أصل للأفعال.

المبحث الثاني: فعل الأمر الصحيح.

المبحث الثالث: الماضي المعتل، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الماضي الأجوف.

المطلب الثاني: الماضي الناقص.

٤- **الخاتمة:** وتشتمل على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

ثم أتبعت الخاتمة بالفهارس التالية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الأشعار.

٤- فهرس المراجع والمصادر.

٥- فهرس الموضوعات.

المدخل

ويشتمل على:

١- اللغة أصوات

٢- الإعراب.

٣- المنكرون لدلالة الحركات الإعرابية على المعاني.

٤- قدم الإعراب.

٥- حقيقة الإعراب.

٦- الضمائر.

١- اللغة أصوات

اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[(١)].

والكلام يتألف من أصوات متتالية أو متتابعة، وهذه الأصوات المتتالية تنقسم قسمين:

القسم الأول: الأصوات الصامتة (الحروف)، والقسم الثاني: الأصوات الصائتة (الحركات)، وتشمل ما يعرف في العربية بالمد، لأن المدود حركات مشبعة.

وأصول الكلمات في اللغات السامية تتألف في الغالب من ثلاثة صوامت (أحرف).

فالأصل الدال على القتل في اللغة العربية مثلاً وهو: (ق ، ت ، ل)، لا يوجد مستقلاً في هذه اللغة، بل لا يمكن النطق به، ولعل هذا ما أراده الخليل فيما يرويه عنه سيبويه إذ يقول: ((وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به،

---

(١) الخصائص لابن جني ٣٣/١.

والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه))[1].

فلعل الخليل يريد بالبناء الأصل، وهو الأصوات الصامتة التي لا يمكن النطق بها إلا بعد أن تتخللها الأصوات الصائتة، وهذه الصوامت الأصول هي التي قامت على أساسها المعاجم العربية.

فنرى الخليل يذكر تحت عنوان (باب العين والقاف والسين)[2] الكلمات التي تشترك في هذه الأصول.

ونرى ابن فارس يقول في مادة (أسد): ((الهمزة والسين والدال يدل على قوة الشيء...))[3].

فالمعنى العام تدل عليه الأصوات الصامتة، والمعاني الخاصة أي الفرعية تدل عليها الصوائت، مثل: قَتَلَ، وقُتِلَ، وقِتَال، وقاتِل، وقتيل، وقاتل، وقوتل.

وقد تصحب الصوائت في تحديد المعنى الخاص حروف (سألتمونيها)، مثل: مَقْتول، ومَقْتل، وتقاتل.

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٢.

(٢) العين ١/١٣٠.

(٣) مقاييس اللغة ١/١٠٦.

وهذه الصوامت التي تؤلف المعنى العام تعرف عند الصرفيين باسم (الأصول)، ويشبهونها بالجوهر. يبين ذلك قول ابن يعيش في تعريفه للتصريف إذ يقول: ((فالتصريف تغيير الحروف الأصول ودورُها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها، نحو قولك في الماضي: ضَرب، وفي الحال: يضرب، وفي الاستقبال: سيضرب ، وضارب للفاعل، ومضروب للمفعول، فالأبنية مختلفة والأصل الذي هو (ض ر ب) واحد موجود في جميع ضروبها، فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع الخِلَق والصور، وجوهر كل شيء مادته وجنسه الذي يصور منه ذلك الشيء))[1].

وهذه الصوامت الثلاثة التي تشير إلى المعنى العام يطلق عليها الصرفيون: اسم (الميزان الصرفي)، فيسمى الأول: الفاء، والثاني: العين، والثالث: اللام[2].

فالكلام يتألف من الصوامت والصوائت، أو الحروف والحركات، ولا يتوالى في الكلام

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ص ١٩.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/١٣.

صائتان (حركتان) أو صامتان (حرفان) من جنس واحد.

وعلى هذا فليس السكون من مكونات الكلام، فلا يقال: الكلام يتألف من الحروف والحركات والسكنات. لأن السكون علامة في الخط فقط، وهذه العلامة توضع في الكتابة على الحرف الذي لا تتلوه حركة، فهي كالنقط التي يفرق بواسطتها بين أشكال الحروف.

وقد بين الأخفش أن الكلام يتألف من أصوات متتابعة، وليس السكون من مكوناته، وإنما هو وصف من أوصاف الحرف، وأن معنى الساكن يعني الحرف الذي لا تتلوه حركة، إذ قال: ((اعلم أن الكلام أصوات مؤلفة، فأقل الأصوات في تأليفها الحركة، وأطول منها الحرف الساكن، لأن الحركة لا تكون إلا في حرف ولا تكون حرفا، والمتحرك أطول من الساكن، لأنه حرف وحركة، وقولهم ساكن، أي: لا حركة فيه))[1].

فالكلام يتألف من الأصوات فقط، والسكون ليس

---

(١) العروض ص ١٣٣.

صوتا ينطق ويسمع، غير أن المتأمل في كتب النحو يجد أن السكون يعدّ من أجزاء الكلمة، وأنه يوصف بالخفة وكأنه شيء موجود ينطق ويتألف منه الكلام، كقول البصريين في أوجه إعراب المضارع: ((أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك: (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه))[1].

ولو نظرنا في يضرب وضارب، لم نجد في لفظهما سكوناً، ولم نسمع سكونا، وإنما سمعنا أصواتاً متتالية فـ (يضرب) تتألف من (ي َ ض ر ِ ب ُ) سبعة أصوات متتالية، أربعة منها صوامت، وثلاثة صوائت، وكذلك ضارب تتألف من (ض ا ر ِ ب ُ ن)، سبعة أصوات متتالية، أربعة منها صوامت وثلاثة منها صوائت، فيضرب وضارب متساويان في عدد الأصوات، ومتساويان في عدد الصوامت وفي عدد الصوائت.

وكقول ابن هشام عندما كان يتحدث عن البناء:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٥٥٠.

((وأنواع البناء أربعة: أحدهما السكون، وهو الأصل، ويسمى وقفا، ولخفته دخل في الكلم الثلاث، نحو: هَلْ، و قُمْ، و كَمْ، والثاني الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون، فلذا دخل أيضا في الكلم الثلاث، نحو: سوفَ، وقامَ، وأينَ، والنوعان الآخران هما الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودخلا في الحرف والاسم...))[1].

فابن هشام يتصور أن السكون ينطق بها وأنها خفيفة، ويقارن بينها وبين الفتح، ويرى أن الفتح أقرب الحركات إلى السكون.

وحقيقة السكون أنها علامة في الكتابة على عدم وجود الحركة بعد الحرف، فهي لا توصف بالخفة، لأن وصفها بالخفة يعني أنها تنطق، بينما هي علامة في الكتابة، مثل نقط الثاء والشين والغين، فهذه النقط لا تنطق، وإنما تفرق بين أشكال الحروف.

---

(١) أوضح المسالك ١/٣٨.

فلا ينبغي المقارنة بين عدم الحركة والحركة، فيقال لعدم الحركة إنه خفيف، وأن الفتح أقرب إلى عدم الحركة؛ لأن عدم الحركة يعني أنها ليست موجودة في النطق.

وعند تعرضنا لآراء بعض المحدثين نراهم قد ذهبوا بعيداً في الخيال في تصورهم للسكون، فنرى الدكتور صفاء خلوصي يتصور أن السكون تتحول إلى كسرة، إذ يقول: ((ينبغي لنا أن نثبت أسس النحو والصرف على مبدأ قوة الحركات، فالضمة أقوها، وتليها الفتحة، ثم الكسرة، فالسكون. والسكون بحكم رسمه (صفر) يشير إلى انعدام كل حركة، وإذا ما طرأ على إحدى هذه الحركات طارئ انتقل إلى الحركة التي تمثل مرتبة أعلى على الوجه التالي:

١- الحركة القوية (ُ) الضمة.

٢- الحركة المتوسطة (َ) الفتحة.

٣- الحركة الضعيفة (ِ) الكسرة.

٤- انعدام الحركة (ْ) السكون.

فعندما يلتقي الساكنان تزداد قوة اللفظ، فينقلب السكون إلى كسرة، من نحو قولك: (أمِطِ الأذى عن الطريق)).

فقد انقلب سكون فعل الأمر إلى كسرة، نتيجة التقاء الساكنين، وزيادة قوة الطاء))[1].

ففي تصور الدكتور صفاء خلوصي أن السكون ينطق، وأنه من مكونات الكلام، وأنه يمكن أن يتحول إلى حركة، كما تتحول الحركة إلى حركة أخرى، وهو - وإن عرّف السكون بأنه انعدام الحركة- إلا أنه يتصور أن السكون يتحول إلى حركة، ثم المقارنة بين الحركات والسكون وجعلها تلي الكسرة في الخفة، يدل على أنه يتصور أن السكون ينطق. وهو خطأ فاحش، إذ كيف يقارن بين الحركة وعدمها، فيقال إن عدم الحركة يمكن أن يتحول إلى حركة، أو إسقاط الحركة يمكن أن يتحول إلى حركة. والمعروف أن أخف الحركات الفتحة ثم الكسرة ثم الضمة، وليس كما رتبها صفاء.

ونرى الدكتور كمال إبراهيم بدري يذهب أبعد مما ذهب إليه الدكتور صفاء، فيتصور أن السكون من

(١) الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي ص ٣٣٠.

مكونـات الكـلام، ويبـني علـى هـذا التصـور حكمـاً يقضـي بـأن اسم الفـاعل لا يشـبه الفعـل المضـارع، وقـد وضـح هـذا التصـور في كتابتـه للسـكون وعدهـا صوتـا عندمـا انتقـد النحويـين في تشـبيههم لاسـم الفـاعل بـالفعل المضـارع، إذ يقـول: ((ففـاعل ويفعـل ليسـا مـن وزن صـرفي واحـد، وليسـا في وزن مقطعي واحد، خـذ لذلـك ما يـأتي:

كـاتب = ك + ألـف + ت + كسـرة + ب.

يكتـب = ي + فتحـة + ك + سـكون + ت + ضمـة + ب.

وأول وجـوه الاختـلاف هـو وقـوع علامـة اسـم الفـاعل حشـواً، وعلامـة المضـارع صـدراً))[1].

فهـو قـد عـدّ (كـاتب) مكونـة مـن خمسـة أصـوات هـي: الكـاف ، والألـف ، والتـاء ، والكسـرة ، والبـاء، وعـدّ (يكتـب) مكونـة مـن سبعة أصـوات هـي: اليـاء ، والفتحـة ، والكـاف ، والسـكون ، والتـاء ، والضمـة ، والبـاء، فهـو يتصـور أن السـكون صـوت مـن ضمـن الأصـوات المكونـة

---

(١) الزمـن في النحـو العربـي ص ٢٨٤.

لـ (يكتب). وهذا تصور خاطئ، وغلط فاحش، إذ الكلام يتألف من أصوات متتالية هي الحروف والحركات، ومن ميزة الصوت أنه يسمع ويمد ويقصر ويزاد فيه وينقص منه، فهل وُجدت سكون تمد وتقصر أو يزاد فيها وينقص منها أو تتحول إلى صوت آخر؟!

ولو نظرنا إلى (كاتب) و (يكتب) بمنظار علم الأصوات لوجدناهما كما يلي:

كاتب	ك	ا	ت	ِ	ب	ُ	ن
يكتب	ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ

فنجدهما متساويين في عدد الأصوات إذ كل منهما يتألف من سبعة أصوات، فـ (كاتب) يتألف من الكاف والألف والتاء والكسرة والباء والضمة والنون، و(يكتب) يتألف من الياء والفتحة والكاف والتاء والضمة والباء والضمة.

كما يتساويان في عدد الصوامت والصوائت، إذ يتألف كل منهما من أربعة صوامت وثلاثة صوائت، فالصوامت التي في (كاتب) هي: الكاف والتاء والباء

والنون، والصوائت التي فيه هي: ألف المد والكسرة والضمة، وأما الصوامت التي في (يكتب) فهي: الياء والكاف والتاء والباء، وأما الصوائت التي فيه فهي: الفتحة والضمة التي بعده التاء والضمة التي بعد الباء.

ولو نظرنا إليهما من ناحية المقاطع، نجد أن كل واحد منهما يتألف من ثلاثة مقاطع، هي كالتالي:

كاتب = كا + تِ + بُ ن

يكتب = يَ كْ + تُ + بُ

ثم يبلغ الخيال مبلغه في تصور أن السكون تنطق عند إبراهيم مصطفى، إذ يتصور أن الفتحة أخف من السكون، وأن العرب تفر من السكون إليها، إذ يقول: ((فخفة الفتحة في النطق وامتيازها في ذلك على أختيها: الضمة والكسرة أمر جلي، يؤيده البرهان من كل وجه. والذي نحاول أن نقرره بعد، هو أن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً، خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام. ولا أعلم للنحاة مثل هذا الرأي، بل قد أجد في أقوالهم ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعا، فقد يسمونه التخفيف، ويقولون إن السكون عدم

والحركة وجود، و(لا شيء) أضعف وأخف من (شيء) مهما يكن يسيرا ضعيفاً، وذلك من سنتهم في الأخذ بالفلسفة النظرية وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع))[1].

ثم يقول: ((وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون وفحصناه حين النطق بالساكن، رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف محتفظاً به، وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل: أبْ ، أتْ ، أثْ ، وقسته إلى نطق: بَا ، تَا ، ثَا))[2].

ونلاحظ في كلام إبراهيم مصطفى أنه انتقد النحويين لأنهم لم يقولوا أن الفتحة أخف من السكون، وأن ذلك بسبب أخذهم بالفلسفة النظرية، بينما الواقع أن النحويين أقرب إلى الصواب منه، ثم جاء بخطأ مركب من أمرين:

الأمر الأول: تصوره أن السكون صوت ينطق.

---

(١) إحياء النحو ص ٨١.

(٢) المرجع السابق ص ٨٢.

والأمر الثاني: تصوره أن هذا السكون المنطوق أثقل من الفتحة.

ثم استدل بأن (أبْ) أثقل من (با).

ولو نظرنا في استدلاله لوجدنا أن ثقل (أبْ) ليس دليلاً على خفة (با)؛ لأن (أبْ) تتألف من ثلاثة أصوات هي: (أ َ ب) الهمزة والفتحة والباء، و(با) تتألف من صوتين هما الباء والألف. فكونه يلاحظ أن ثلاثة أثقل من اثنين ليس فيه دليل لما يذهب إليه، وإنما هو دليل ضد ما يذهب إليه.

ثم نراه يحتج لخفة الفتحة بثقل الأصوات الصامتة، إذ يقول: ((وقد جرى المتقدمون على تسمية السكون وقفا، واتفق القراء والنحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكنا، فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها وتحقيق مخارجها، أن يسكن الحرف ويصله بمتحرك قبله، ثم يرقب المنطق ويصف المخرج ويبين الصفات، وما رسموا ذلك إلا لما رأوا في الإسكان من التمهل بالحرف والتمسك بمخرجه وتحقيق نطقه، فهذا من طبيعة السكون ونطق العرب به، يبين لك أن الفتحة

أخف منه وأيسر مؤونة في النطق، وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسه))[1].

وفي هذا خلط بين الصوامت والصوائت، إذ إن الصامت يختلف عن الصائت، فالصامت أثقل من الصائت؛ لأن الصوائت مفتوحة وهوائية ومجراها لا يعترضه أي عائق، بينما الصامت يعترضه القفل والتضييق. فالأصوات التي أوردها هنا كلها صامتة، ولكنه يتصور أن العرب لم تنطق بشيء بعد الساكن؛ لأن معنى الساكن: أي الحرف الذي لا تتلوه حركة، ومعنى المتحرك: الحرف الذي تتلوه حركة.

ثم استشهد على أن الفتحة أخف من السكون بتسكين عين الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة، وعدم تسكينها إذا كانت مفتوحة، وبفرار العرب من الإسكان إلى الفتح، بقوله: ((ومن العرب من يميلون إلى التخفيف، فيسكنون عين الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة، يقولون في رُسُل: رُسْل، وفي فَخِذ: فَخْذ، فإذا

(١) المرجع السابق ص ٨٤.

كانت العين مفتوحة مثل: جَمل ، و عمَر ، و عنَب، استبقوا الفتحة، وامتنعوا من تسكين العين. ولو أن السكون كان أخف من الفتحة عندهم لمضوا في التخفيف فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور، فهذا واضح لمن شاء أن يرى. وأوضح منه وأدل أن العرب قد فروا في بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح، ومن ذلك صنيعهم في جمع المؤنث السالم لمثل: فترة ، و حسرة ، و دعد، فإن العين في المفرد ساكنة ومن حقها في جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضا، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه مفرده، ولكن العرب أوجبت في مثل هذا فتح العين فيقولون: فتَرات ، وحسَرات ، ودعَدات، ولا يجوزون الإسكان إلا في ضرورة الشعر))[1].

فهو يتصور أن الضمة التي في (رُسُل) تحولت إلى سكون في نحو (رُسْل)، وأن الكسرة التي في (فَخِذ) تحولت إلى سكون في نحو (فَخْذ)، بينما الحاصل هو

(١) المرجع السابق ص ٨٥.

أن الضمة في (رُسُل) أسقطت أي حذفت، فقيل (رُسْل). أي: أن عدد الأصوات قد نقص، فوضعت السكون على السين علامة على نقص الصوت، فالسكون لا تنطق إنما الذي ينطق هو الضمة، فلما سقطت سقط نطقها، فصورة الكلمة قبل الحذف كانت على الشكل التالي:(ر ُ س ُ ل) ، وبعد الحذف كانت على الشكل الآتي: (ر ُ س ل)، فأصبحت السين ساكنة، ومعنى ساكنة: أي لا حركة بعدها، لأن الحركة التي بعدها -وهي الضمة- قد سقطت، ويقال في (فَخِذ) مثل ما قيل في (رُسُل).

وأما قوله إن العرب قد فروا في بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح، فيظهر أنه يتصور أن السكون تتحول إلى فتحة، لأن الفرار من شيء إلى شيء يدل على وجود الشيئين، بينما الحاصل هو أن العرب زادت فتحة في الجمع. فهذا من باب زيادة الأصوات؛ لأننا لو أخذنا (فَتْرَة) في المفردة و (فترات) في الجمع لوجدنا أن في الجمع زيادة ليس لها مقابل في المفرد.

٢- الإعراب

وصف سيبويه الإعراب والبناء عندما كان يتحدث عن الحركات في أواخر الكلمات العربية، إذ سمى هذه الحركات مجاري، وذلك تحت عنوان (هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية)، إذ يقول: ((وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل -وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي

لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، ذلك الحرف حرف الإعراب))[1].

وقد اختلف العلماء في تعريف الإعراب والبناء: هل هو معنوي أم لفظي، وهذا ناتج من اختلافهم في تفسير كلام سيبويه، فللعلماء في تعريف الإعراب مذهبان:

المذهب الأول: أنه معنوي، والحركات دلائل عليه، وعرفوه بقولهم: ((الإعراب: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً)).

وقيل هذا ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين، وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية[2].

والمذهب الثاني: أنه لفظي، وعرفوه بقولهم: ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف)).

---

(١) الكتاب ١٣/١.

(٢) شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٤٨/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٧٣/١، وشرح الأشموني ٤٩/١، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٣٣/١.

وهو اختيار ابن مالك[1].

وقولهم: ((الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في أخر الكلمة))[2].

وكذلك لهم في تعريف البناء مذهبان أيضا.

المذهب الأول: أنه معنوي، وعرفوه بقولهم: ((لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال))[3].

والمذهب الثاني: أنه لفظي، وعرفوه بقولهم: ((ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين))[4].

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٤٨/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٦٣/١، وشرح الأشموني ٤٩/١.

(٢) الجامع الصغير في النحو لابن هشام ص ١١، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٣٢/١.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٤٩/١، وشرح الأشموني ٥٠/١، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٤٠/١.

(٤) شرح المرادي لألفية ابن مالك ٤٩/١، وشرح الأشموني ٥٠/١، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٣٩/١.

ويفهم من كلام سيبويه أن الأصل في أواخر الكلمات أن تكون موقوفة أي غير متحركة، ثم تحدث بعد ذلك الحركات. فإن كانت بسبب العامل فهي حركات الإعراب، وإن كانت ليست بسبب العامل فهي حركات البناء.

والمعروف أن الأصل في الكلمات المبنية أن تكون موقوفة: أي غير متحركة، وهذا ما يريده ابن مالك بقوله:

.... **والأصل في المبني أن يسكنا**

ويبين أن الكلام سابق الإعراب ما أورده الزجاجي تحت عنوان (باب القول في الإعراب والكلام أيهما أسبق) إذ يقول: ((فإن قال قائل: فأخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ قيل له: إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل أو الاستحقاق أو بالطبع، أو على حسب ما يوجبه المعقول، فنقول: إن الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب، لأننا نرى الكلام في حال غيرَ معرَب ولا يختل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج معناه في ذاته غير معدوم، مثال ذلك: أن الاسم نحو: زيد ، و محمد ، و جعفر، وما أشبه ذلك -معربا كان أو غير معرب-

لا يزول عنه معنى الاسمية، وكذلك الفعل المضارع نحو: يقوم ، ويذهب ، ويركب -معربا كان أو غير معرب- لا يسقط منه معنى الفعلية. وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء، ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح، وفعل الأمر للمواجَه -إذا كان بغير اللام- مبني على الوقف، نحو: يا زيد اذهبْ ، و اركبْ وما أشبه ذلك، وحروف المعاني كلها مبنية، وكثير من الأسماء بعد هذا مبني، و لم تسقط دلالتها على الاسمية، ولا معانيها عما وضعت له، فعلمنا بذلك أن الإعراب عرض دخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه، والكلام إذن سابقه في المرتبة، والإعراب تابع من توابعه))[1].

ثم تعرض الزجاجي لسؤال: هل العرب نطقت بالكلام غير معرب في زمان ثم أدخلت عليه الإعراب بعد ذلك أم نطقت بالكلام معربا أول وهلة؟

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٧.

فأجاب بأن العرب نطقت بالكلام معربا أول وهلة، وأن المراد بسبق الكلام للإعراب كسبق الذكر للأنثى، والأسماء للأفعال، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، ثم ذكر رأياً آخر يجيز أن العرب نطقت بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، يتبين ذلك من خلال قوله: ((فإن قال: فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا، أتقولون أن العرب نطقت به زمانا غيرَ معرَب ثم أدخلت عليه الإعراب، أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها؟ قيل له: هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته.

فإن قال: فمن أين حكمتم على سبق بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذي لا يعقل أكثر المعاني إلا به ثانيا، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة؟ قيل له: قد عرّفنا أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة، ألا ترى أنا نقول إن السواد عرَض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وأن العرض قد يجوز أن يتوهم منفصلاً عن الجسم، والجسم باق.

فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم، بل لا تجوز رؤيته؛ لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام، والأجسام غير ملونة، ولم نرد بالأسود هاهنا جسماً سوّد بحضرتنا، بل ما شوهد كذلك من الأجسام، وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك.

ومنها أن الذكر في المرتبة مقدم على الأنثى، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما، ثم حدث بعده الآخر، إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الذكر الأنثى في خلق آدم وحوّاء عليهما السلام، وأما في غيرهما فكذلك إن علم بخبر صادق الإخبار بقدم كل واحد منهما صاحبه، فكذلك قوله في الكلام والإعراب، يقول إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول، وإن كانا لم يوجدا مفترقين.

ونظير ذلك أنا نقول: إن الأسماء قبل الأفعال، لأن الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، بل نطق بهما معاً، ولكل حقه ومرتبته.

وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نقل معربا فنتكلم به))[1].

وتصور أن أواخر الكلمات موقوفة غير متحركة، وأن الكلام سابق للإعراب والبناء - هو الذي أوحى بهذا السؤال:

أيهما أسبق: حركات الإعراب أم حركات البناء؟

قال العكبري: ((اختلفوا في حركات الإعراب: هل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس؟ أو هما متطابقان من غير ترتيب؟

فذهب قوم إلى الأول، وهو الأقوى؛ والدليل عليه من وجهين:

أحدهما: أن الإعراب تابع لفائدة الكلام، والكلام موضوع للتفاهم، فيجب أن يكون مقارناً للكلام كمقارنة المفرد لمعناه، وبيان ذلك أن المفرد في نحو قولك: فرس،

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٧-٦٨.

و غلام ، و جبل، متى ذكر واحد من هذه الألفاظ كان معناه مصاحباً له، فإذا انتهى اللفظ فهم معناه عند انتهائه، وكذلك الكلام المقصود منه ما يحصّل من الفائدة عن التخاطب، والتخاطب لا يكون إلاّ بالمركب، فالمفردات تصور المعاني، والمركبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكلي من وضع الكلام، وإذا كان الإعراب مقارناً للكلام فهم معنى المركب عند انتهاء ألفاظه، كقولك أعطى زيد عمراً درهما، فإنك لا تدرك معنى هذه الجملة إلا أن تعلم الفاعل والمفعول، حتى يستقر عندك معنى ما قصد بالجملة، فأما حركات البناء فلا تفيد معنى في المركب، وإنما هي شيء أوجبه شبه الحرف الذي لم يوضع لتفيد حركته معنى.

والوجه الثاني: أن واضع اللغة حكيم، ومن حكمته أن يضع الكلام للتفاهم، ولا يتم التفاهم إلاّ بالإعراب،

فوجب أن يكون مقارنا للكلام، لتحصل فائدة الوضع))[1].

واحتج من قال: (حركات البناء أصل) بأن حركة البناء لازمة، وحركة الإعراب منتقلة، واللازم أصل للمنتقل، وسابق عليه[2].

واحتج من قال: (لا يسبق بعضها على بعض) أن واضع اللغة حكيم فيعلم من الابتداء ما يحرك للإعراب وما يحرك لغيره، فيجب أن تتساوق ولا تتسابق[3].

والغرض من حركات الإعراب هو الدلالة على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعلية ، أو مفعولية ، أو إضافة أو غير ذلك.

يقول الزجاجي مبينا ذلك: ((فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت

---

(١) التبيين ص ١٧٠-١٧١.

(٢) المرجع السابق ١٧٢.

(٣) المرجع السابق ١٧٣.

تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها، و لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلّوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضُرب، فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل ما لم يسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلّوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحويين إلا قطربا))[1].

ويقول الزجاجي أيضا: ((وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف، لأن الإعراب إنما دخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك،

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠.

والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا في الحروف))[1].

(١) الجمل في النحو ص ٢٦٠.

٣- المنكرون لدلالة الحركات الإعرابية على المعاني

يرى جميع النحويين أن الحركات الإعرابية تدل على المعاني التي تعتور الأسماء من فاعلية ومفعولية وإضافة، إلا أبا علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب؛ فإنه يرى أن الحركات جيء بها للسرعة في الكلام، ولأجل التخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام.

يقول الزجاجي في ذلك: ((وتكون الحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين إلا قطربا، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك ، و لعلّ زيداً أخوك ، و كأنّ زيداً أخوك؛ اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً ، و ما زيد قائم؛ اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله: ما رأيته منذ يومين ، و منذ يومان؛ و لا مالَ عندك ، و لا مالٌ عندك ، و ما في الدار أحداً إلا زيد ، و ما في الدار أحد إلا زيداً؛ ومثله: أن القوم

كلّهم ذاهبون ، و أنّ القوم كلُّهم ذاهبون؛ ومثله: ﴿إن الأمرَ كلَّه لله﴾ و ﴿إن الأمر كلُّه لله﴾[1] قرئ بالوجهين جميعاً؛ ومثله: ليس زيد بجبان ولا بخيل ، ولا بخيلاً، ومثل هذا كثير جداً، مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه.

قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلاّ بزواله.

قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة،

---

(١) آل عمران: ١٥٤.

ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان))[1].

وقد اعترض عليه النحويون بقولهم: ((فهلا لزموا حركة واحدة، لأنها مجزئة لهم إذا كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً؟[2]

فقال: ((لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألاّ يحظروا على المتكلم الكلام إلاّ بحركة واحدة))[3].

وقد رد النحويون على قطرب بقولهم: ((لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأيّ حركة جاء بها المتكلم أجزأته،

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠-٧١.

(٢) المرجع السابق ص ٧١.

(٣) المرجع السابق ص ٧١.

فهو مخير في ذلك. وفي هذا فساد في الكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم.

واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها - بأن قالوا: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر الكلام على ذلك. وأما الحروف التي ذكرها، فمحمولة على الأفعال، ولكل شيء مما ذكر علة))[1].

وممن تأثر برأي قطرب الدكتور إبراهيم أنيس، إذ يقول تحت عنوان (ليس للحركة الإعرابية مدلول): ((لم تكن تلك الحركات تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض))[2].

---

(١) المرجع السابق ص ٧١.

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٣٧.

ورأي الدكتور إبراهيم أنيس مشهور ومعروف لدى الباحثين، وقد رد عليه كثير من الباحثين، منهم:

الدكتور مهدي المخزومي في كتابه "مدرسة الكوفة" ص ٢٤٧-٢٥٦. والدكتور عبد الواحد وافي في كتابه "فقه اللغة" ص ٢١٠-٢١٦. والدكتور رمضان عبد التواب في كتابه "فصول في فقه اللغة العربية" ص ٣٧٣-٣٩٥. والدكتور صبحي الصالح في كتابه "دراسات في فقه اللغة" ص ١٢٧-١٤١. والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "فقه اللغة المقارن" ص ٢١٠-٢١٦.

وممن تأثر برأي قطرب إبراهيم مصطفى؛ إذ أنكر أن يكون للفتحة دلالة على معنى.

إذ يقول تحت عنوان: (الفتحة ليست علامة إعراب): ((الأصل الثالث أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير

السكون في لغتنا العامية))[1].

وقد نسب بعض الباحثين إنكار دلالة الحركات على المعاني إلى الخليل بن أحمد مستدلين بما ورد في كتاب سيبويه: ((وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))[2].

فقد استشهد به الدكتور إبراهيم أنيس -في كتابه "من أسرار اللغة" ص ٢٧٣- على أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل، لذلك جاز سقوطها في الوقف.

والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "الفعل زمانه ومكانه" ص ٢٢٣، إذ يقول: ((ويختلف الرأي في دلالة الحركات بين القدماء والمحدثين في اللغة العربية، وأول من أشار إلى هذه المسألة من القدماء هو الخليل بن أحمد)).

والدكتور إميل يعقوب في كتابه "فقه اللغة العربية وخصائصها" ص ١٣٢، إذ ذكر أن الباحثين انقسموا

---

(١) إحياء النحو ص ١٠٨.

(٢) الكتاب ٤/٢٤٢.

في أمر الحركات الإعرابية إلى قسمين:

((قسم يذهب إلى أن ليس للإعراب أي قيمة دلالية جوهرية، بل هو مجرد زخرف لغوي له صلة وثيقة بالموسيقى والغناء، وقسم يؤكد أن هذه الحركات إشارات إلى المعاني المختلفة)).

ثم أشار إلى أن الخليل من أصحاب القسم الأول، إذ قال: ((من الفريق الأول نذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي جاء على لسانه قوله: إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)).

والنص الذي نسب إلى الخليل هو بتمامه -كما في كتاب سيبويه-: ((وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك))[1].

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٢.

وقد بينا فيما سبق أن الخليل يريد بالحرف الصامت، وأن الأصول -وهي صوامت- لا يمكن النطق بها إلا إذا تخللتها الصوائت، ولذلك قال: ((وهن زوائد يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))، ولم يقل: يلحقن أواخر الكلمات، لأن البناء في اللغة العربية يتكون من الصوامت، وهذه الصوامت (الحروف) لا يمكن النطق بها إلا إذا تخللتها الصوائت (الحركات)، وهذا ما أراده الخليل في هذا النص.

وقد تتبع الدكتور محمد حماسة أقوال الخليل في كتاب سيبويه ليرى: هل الخليل ينكر دلالة الحركات الإعرابية على المعاني أم لا؟

وقد بلغ عدد المرات التي نقل فيها سيبويه رأي الخليل خمسمائة واثنتين وعشرين (٥٢٢) مرة.

وبتتبعه لآراء الخليل وجد أن الخليل مع جمهور النحويين، بل أن الخليل يغلط العرب الذين يخرجون في بعض استعمالاتهم عن سنن القواعد النحوية التي فيها تظهر دلالة الحركة الإعرابية مثل الجر على الاتباع، ويريد من هؤلاء إلاّ يستعملوا الجر على الاتباع، ويعتبر هذا غلطا منهم، فلو كان الخليل يقول بأن العلامة الإعرابية لا دور لها

في الجملة ولا دلالة، لما غلّط العرب، ولوجد في مثل هذا التركيب سنداً لدعواه[1].

وضرب أمثلة يظهر من خلالها رأي الخليل وهو كغيره من النحويين.

ووصل إلى نتيجة قال فيها: ((وجملة القول بعد فهم نص الخليل في موضعه من كتاب سيبويه، وفهمه في ذاته، وفهمه في فكر الخليل وآرائه، أن الخليل بن أحمد -في نظرته للإعراب وعلاماته- على رأي جمهور النحاة، ونسبة القول بإنكار الإعراب إليه تهمة ظالمة جرّها عليه تسرع بعض الباحثين في الحكم، وعدم فقه النصوص، والنظر فيها بغير ريث وأناة))[2].

---

(١) ينظر: العلامة الإعرابية ص ٢٦١.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٤.

٤- قدم الإعراب

الإعراب ظاهرة سامية مغرقة في القدم منذ آلاف السنين، وهذا الإعراب الموجود في اللغة العربية يعد امتداداً لهذه الظاهرة القديمة.

ويعبر عن أصالة هذه اللغة، ومحافظتها على هذا الأصل الذي فقد من بعض أخواتها على مر السنين، ويعتبر امتداداً للغة السامية الأولى.

فقد وجد علماء الآثار أن اللغة الأكادية -(البابلية الأشورية) التي وجدت في العراق منذ القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد[١]- قد احتفظت بالإعراب على نحو ما احتفظت به اللغة العربية، فالخط الأكادي يثبت الحركات دائماً، ولذا أمكن التعرف من رموزه المدونة، على حقيقة أن الاسم في اللغة الأكادية كان يتخذ ثلاثة أشكال ينتهي أحدها بالضمة، والثاني بالفتحة، والثالث بالكسرة، وتطابق هذه الأشكال الثلاثة للاسم الأكادي

---

(١) علم اللغة العربية للدكتور محمود فهمي حجازي ص ١٥١.

الأشكال المقابلة في العربية، رفعاً ونصباً وجراً.

ويرى الباحثون أن الإعراب على نحو ما تعرفه العربية، وما عرفته الأكادية ظاهرة أصيلة في اللغات السامية الأولى[1].

فلو أخذنا مثلاً كلمة (كلب) في اللغة الأكادية لوجدناها كالتالي:

كلبُمْ

و كلبَم

و كلبِمْ

فالاسم الأكادي يظهر في النقوش المختلفة على ثلاثة أشكال، تتحدد بوظيفة الاسم في الجملة، ويطابق أحد هذه الأشكال حالة الرفع، ويطابق الشكل الثاني حالة النصب، ويطابق الشكل الثالث حالة الجر.

فقد عرفت الأكادية إعراب الاسم على نحو ما عرفته العربية بالرفع والنصب والجر.

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٤.

أما الميم التي تنتهي بها الصيغ المذكورة في الأكادية القديمة، فهي تقابل نون التنوين في العربية[1].

بل يوجد الإعراب كاملاً في اللغة الأكادية (البابلية الأشورية) كما هو في اللغة العربية الفصحى، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة، تماماً كما في العربية، وكذلك الأسماء الخمسة. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن المثنى وجمع المذكر السالم يماثلان في الإعراب: المثنى والجمع في العربية، فيرفع المثنى بالألف، وينصب ويجر بالياء، أما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء[2].

وكذلك توجد حالات الإعراب في اللغة الأوجاريتية وهي لغة سامية اكتشفت حديثا في منطقة (رأس شمرا) على الساحل الشمالي لسوريا، وهي مكتوبة بالخط

---

(١) علم اللغة العربية لدكتور محمود فهمي حجازي ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) فصول في فقه اللغة العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٨٣-٣٨٤.

المسماري، غير أنه يسير فيها على النظام الأبجدي، ولا يوجد بها رموز لضبط الحركات إلا في الرمز الدال على صوت الهمزة، فإن هذا الرمز له ثلاث صور، ونجد في هذه الكتابات الأوجاريتية الكلمة إذا كانت منتهية بالهمزة صورت الهمزة فيها بإحدى الصور في حالة الرفع، وبالصورة الثانية في حالة النصب، وبالصورة الثالثة في حالة الجر[1].

وكذلك اللغة الحبشية، تظهر فيها حالة النصب التي تطابق من الناحية الإعرابية نظيرتها في اللغة العربية إلى حد كبير[2].

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨٤.

(٢) المرجع السابق ص ٣٨٤.

٥- حقيقة الإعراب

ويبدو أن ما يعرف بعلامات الإعراب قد كانت موجودة في اللغة العربية منذ وضعها، بدليل أننا قد وجدناها في اللغة الأكادية (البابلية الأشورية) منذ خمسة وعشرين قرنا قبل الميلاد، والأكادية -كما هو معلوم- أخت اللغة العربية، أو كلاهما يتفرعان من أصل واحد، إن لم تكن إحداهما أماً للأخرى.

وبعد التأمل الطويل والنظر الدقيق، وجدنا أن أواخر الكلمات العربية تنقسم قسمين:

- قسم تنتهي الكلمات فيه بأصوات صامتة (حروف)، مثل: كم ، إن ، لم .

وهذا يقال له: موقوف الآخر، لأن آخره غير متحرك، وهذا يكون في الحروف، وبعض الأسماء غير المتصرفة.

- وقسم تنتهي الكلمات فيه بأصوات صائتة (حركات)، وهذا بالنظر إليه يقسم إلى ما يلي:

أ - كلمات آخرها صوائت (حركات) لا تدل على معنى، ولا تتغير، وإنما هي جزء من مكونات الكلمة، مثل: أينَ ، حيثُ ، في ، ما .

سواء كان الصائت قصيراً أو طويلاً، يعني: سواء كانت الحركة قصيرة كما في (أينَ) ، أو طويلة كما في (ما) .

وهذا النوع لا تتغير حركته، لأنها جزء من أصل الوضع، يعني: أن العرب وضعت هذه الكلمات على هذا، أي: حركاتها ثابتة، وهذه تكون في الحروف، والأسماء غير المتمكنة.

ب - كلمات آخرها صوائت (حركات) تدل على معنى، وتغيرها يدل على تغير المعنى، وكذلك مدّها إن كانت قصيرة، وهذه تكون في الأسماء المتصرفة، والأفعال، وهذه الصوائت (الحركات) إما أن تدل على العدد، كما في الأفعال في نحو:

ضربَ ، ضربا ، ضربوا ، اضربي ، اضربا ، اضربوا.

أو تدل على العدد والحالة الإعرابية، أي: تدل على الواحد والاثنين والجماعة، وتدل على الرفع والنصب والجر.

مثل: جاء زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ. فالضمة تدل على واحد مرفوع، والفتحة تدل على واحد منصوب، والكسرة تدل على واحد مجرور.

ومثل: جاء الزيدون ، ورأيت الزيدينَ ، ومررت بالزيدين، فالواو تدل على جمع مرفوع، والياء تدل على جمع منصوب، أو مجرور.

كما نلاحظ أن اللغة العربية فيها علامة للمفرد في الاسم والفعل، فالحركة القصيرة التي في آخر الاسم لها دلالتان: إحداهما تدل على المفرد، والأخرى تدل على الحالة الإعرابية، وهذا لم يتناوله الباحثون لا قديما ولا حديثا.

ففي الأسماء الضمة تدل على شيئين: تدل على المفرد، وعلى الرفع، والفتحة تدل على شيئين: تدل على المفرد، وعلى النصب، والكسرة تدل على شيئين: تدل على المفرد وعلى الجر.

وفي المثنى الألف تدل على شيئين: تدل على التثنية،

وعلى الرفع، والياء تدل على شيئين، تدل على التثنية، والنصب أو الجر.

وفي الجمع الواو تدل على شيئين: تدل على الجمع، والرفع، والياء تدل على شيئين: تدل على الجمع والنصب أو الجر.

وفي الأفعال الفتحة تدل على أن الفعل مسند إلى واحد، والألف تدل على أن الفعل مسند إلى مثنى، والواو تدل على أن الفعل مسند إلى جماعة.

وستمر هذه مفصلة في أماكنها من البحث فيما بعد.

ويبدو أن الأصل في الأسماء والأفعال المضارعة أن تكون مرفوعة، ثم يطرأ بعد ذلك النصب والجر في الأسماء، والنصب والجزم في الأفعال(١).

ونلاحظ أن الأسماء غير المتمكنة تكون ثابتة، لأنها لا تثنى ولا تجمع، لأن الحركة الإعرابية لها دلالتان: دلالة على العدد، ودلالة على الحالة الإعرابية.

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢٠٩/١.

كما نشير إلى أن من طبيعة الصوت الصائت (الحركة) أنه يمد، أو يشبع، أو يثقل، أو يشدد.

فالفتحة تمد حتى تكون ألفاً، فيقال لها: حينئذ الفتحة الممدودة، أو الطويلة، أو المشبعة، أو المثقلة، أو المشددة.

ويقال مثل ذلك مع الكسرة، وياء المد، والضمة، وواو المد.

لأننا سنرى أن الحركات القصار إذا مدت يتغير مدلولها، وسنلاحظ ارتباط إعراب المثنى والجمع بإعراب المفرد.

كما سنلاحظ أن الأسماء غير المتمكنة إذا ثنيت أو جمعت، دخلها الإعراب، كما في الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة.

فكل ما يدخله التثنية والجمع يدخله الإعراب، لأن العلامات الإعرابية مرتبطة بالعدد.

وسوف نتناول في بحثنا القسم الذي في آخره حركة تدل على معنى.

كما أننا سنستعمل المصطلحات التي استعملها سيبويه والمبرد والزجاج، وهي استعمال الوقف والجزم بدلاً من السكون، لأن هذا الاستعمال أدقّ وأقرب إلى الصواب.

كما سنستعمل الحركات في الرسم على الشكل التالي:

َ = الفتحة القصيرة.

ِ = الكسرة القصيرة.

ُ = الضمة القصيرة.

كما سنستعمل الحركات الطوال على النحو التالي:

ا = الفتحة الطويلة، أو الممدودة، أو المشبعة، أو المثقلة، أو المشددة.

ي = الكسرة الطويلة، أو الممدودة، أو المشبعة، أو المثقلة، أو المشددة.

و = الضمة الطويلة، أو الممدودة، أو المشبعة، أو المثقلة، أو المشددة.

وذلك لأن مدّ الصائت (الحركة) هو إشباع له، أو تشديد، أو تثقيل، أو إطالة في زمن النطق به، فأي كلمة من هذه الكلمات استعملت فإنما تعني الصائت (الحركة) الطويل.

٦- الضمائر

إنما نذكر الضمائر هنا، لأن ما تدل عليه الحركة الإعرابية موجود في الضمائر.

فالحركة الإعرابية تدل على أمرين هما: العدد والحالة الإعرابية، وهذان الأمران موجودان في الضمائر، فكل ضمير يدل على عدد، وعلى حالة إعرابية، ولذلك وجدت ضمائر الرفع والنصب والجر، كما وجدت الحركات الإعرابية الدالة على الرفع والنصب والجر، فالضمائر بوضعها تدل على ما دلت عليه الحركات الإعرابية.

تعريف الضمير:

عرّف العلماء الضمير أو المضمر: ((ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب))(١).

وقد جمع سيبويه ضمائر الرفع تحت عنوان:

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/٤٠١، شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦.

(هذا باب علامة المضمرين المرفوعين)، إذ قال: ((اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته (أنا)، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: (نحن)، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: (نحن).

ولا يقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلتُ)، ولا يجوز: (فَعَلَ أنا)، لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا). ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في (فَعَلْنا)، لا تقول: (فَعَلَ نحن).

وأما المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحداً: (أنتَ)، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما: (أنتُما) وإن خاطبت جميعا فعلامتهم: (أنتم).

واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع التاء التي في (فَعَلتَ)، ولا (أنتما) في موضع (تُما) التي في (فعلتما). ألا ترى أنك لا تقول: (فَعَل أنتما).

ولا يقع أنتم في موضع (تُم) التي في (فعلتم)، لو قلت (فَعَلَ أنتم) لم يجز.

وإن كان جميع المؤنث فعلامته (أنتن).

ولا يقع (أنتن) في موضع (تُن) التي في (فعلتن)، لو قلت (فعلَ أنتن) لم يجز.

وأما المضمر المحدث عنه فعلامته: (هُوَ)، وإن كان مؤنثا فعلامته: (هي)، وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما: (هُما)، وإن حدثت عن جميع فعلامتهم: (هم)، وإن كان الجميعُ جميع المؤنث فعلامته (هُنّ).

ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في (فَعَلَ)، لو قلت: (فَعَل هو) لم يجز، إلا أن يكون صفة.

ولا يجوز أن يكون (هما) في موضع الألف التي في (ضربا) والألف في (يضربان)، لو قلت: (ضربَ هما) ، و (يضربُ هما) لم يجز.

ولا يقع (هم) في موضع الواو التي في (ضربوا)، ولا الواو التي مع النون في (يضربون)، لو قلت: (ضربَ هم) ، أو (يضربُ هم) لم يجز.

وكذلك (هي) لا تقع موضع الإضمار الذي في (فَعَلَتْ)، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة.

ولا يقع (هن) في موضع النون التي في (فعلْن) ، و (يفعلْن)، لو قلت: (فَعَلَ هن) لم يجز، إلا أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر، فالمؤنث يجري مجرى المذكر.

فأنا ، و أنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهنّ؛ لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا موضع المضمر الذي لا علامة له، لأنهم استغنوا بهذه، فأسقطوا ذلك))[1].

ونلاحظ في كلام سيبويه ما يلي:

١- أنه يطلق على الضمير علامة، وأن الضمائر علامات تشير إلى المتكلمين، أو المخاطبين، أو الغائبين.

٢- أن هناك إضماراً ليس له علامة، ويريد به سيبويه المفهوم من الكلام، أو المستتر، لأن المستتر مفهوم من الكلام.

٣- أنه نظر إلى الفتحة التي في آخر الفعل الماضي على أنها علامة بناء لا دلالة لها، وكذلك الضمة التي في آخر الفعل المضارع.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٠-٣٥٢.

بينما هذه الحركات تدل على الواحد، ولذلك رأى سيبويه أنه لا يجوز:

فَعَلَ أنا

فَعَلَ نحن

فَعَلَ أنت

فَعَلَ أنتما

فَعَلَ هو (لا يجوز إلا صفة)

ضَرَبَ هما

يضربُ هما

ضَرَبَ هم

يضربُ هم

فَعَلَتْ هي (لأن ذلك بمنزلة الإضمار الذي له علامة)

فَعَلَ هن (لم يجز إلا أن يكون صفة).

فالمانع من استعمال هذه الأفعال هو أن الحركة التي في آخر الفعل تشير إلى الواحد الغائب، فلا يقع بعدها إلا واحد؛ ولدلالتها على الواحد الغائب أنها لا تقع مع المتكلم أو المخاطب وإن كان مفرداً.

فإذا قلنا: (خرجتُ) أو (خرجتَ) فلام الفعل غير متحركة، لأن الحركة تدل على واحد غائب، أما هنا فالتاء هي التي دلت على الواحد المتكلم أو المخاطب، وسنبين ذلك في باب الأفعال إن شاء الله.

ثم تحدث عن ضمائر النصب تحت عنوان: (هذا باب علامة المضمرين المنصوبين) إذ قال: ((اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيّا) ما لم تقدر على الكاف التي في (رأيتُك)، و(كما) التي في (رأيتكما)، و(كم) التي في (رأيتكم)، و(كنّ) التي في (رأيتكنّ)، والهاء التي في (رأيته)، والهاء التي في (رأيتها)، و(هما) التي في (رأيتهما)، و(هم) التي في (رأيتهم) و(هنّ) التي في (رأيتهنّ)، و(ني) التي في (رأيتَني)، و(نا) التي في (رأيتنا).

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيّا) ذلك الموضع، لأنهم استغنوا بها عن (إيا)،

كمـا اسـتغنوا بالتـاء وأخواتهـا في الرفـع عـن (أنـت) وأخواتهـا))[1].

ويظهـر مـن هـذا رأي سـيبويه: وهـو أن الضمـير هـو (إيـا) ومـا يتصـل بـه مـن حـرف يـدل علـى التكلـم ، أو الخطـاب ، أو الغيبـة.

والعلمـاء مختلفـون في أصـل الضمـير المنفصـل المنصـوب، فإضافـة إلى رأي سـيبويه هنـاك رأيـان آخـران جديـران بالمناقشـة هما:

١- رأي الزجـاج والسـيرافي، وهـو: أن (إيـا) اسـم ظـاهر مضـاف إلى المضمـرات، كـأنّ (إيـاك) بمعنـى نفسـك[2].

وبمقارنـة اللغـات السـامية أثبـت بعـض البـاحثين مـا ذهب إليـه هـذا الـرأي ورجحـه[3].

٢- رأيٌ ينسـب إلى بعـض الكوفيـين وابـن كيسـان مـن البصريـين، وهـو: أن الضمـائر هـي اللاحقـة بـ (إيـاّ)،

---

(١) الكتـاب ٢/٣٥٥-٣٥٦.

(٢) شرح الرضي على الكافيـة ٢/٤٢٥.

(٣) الضمائر في اللغة العربية للدكتور محمد عبد الله جبر ص ٦٠-٦١.

و(إيا) دعامة لتصير بسببها منفصلة[1].

ورجح الرضي هذا الرأي بقوله: ((وليس هذا القول ببعيد عن الصواب))[2].

وهذا الرأي يشترك مع الرأي السابق في أن الضمائر هي الحروف اللاحقة بـ (إيا)، ولم يفسر معنى الدعامة.

والقول بأن الضمير ما لحق بـ (إيا) و(إيا) اسم ربما يجرنا إلى البحث عن أصل الضمائر، هل كانت كلمات أم لا؟

وهذا يقودنا أيضاً إلى أن ضمائر النصب المنفصلة مأخوذة من المتصلة، وإذا نظرنا إلى المتصلة نجد أن المتصلة المنصوبة أجزاء من ضمائر الرفع المنفصلة، ما عدا الضمائر التي فيها التاء، مثل: (أنت) وفروعها، فإنه يقابلها في المنصوبة -سواء المتصلة أو المنفصلة- الكاف.

وهذا يعني أن التاء تحولت إلى كاف في ضمائر المخاطب المنصوبة، سواء كانت متصلة أو منفصلة، لأننا

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢.

(٢) المرجع السابق ٤٢٥/٢.

بمقارنتنا للتبادل بين التاء والكاف في العربية نجد أن التاء تتحول إلى كاف[1].

ويمكن أن يحمل رأي سيبويه على أنه نظر إلى (إيا) في استعمالها الآن، أو ما تدل عليه في الاستعمال، لأنها وإن كان أصلها اسماً إلا أنها في الاستعمال تشير إلى مضمر.

وذكر سيبويه ضمائر الجر تحت عنوان: (هذا باب علامة إضمار المجرور) إذ يقول: ((اعلم أن (أنت) وأخواتها لا يكنّ علامات لمجرور، من قبل أن (أنت) اسم مرفوع، ولا يكون المرفوع مجروراً، ألا ترى أنك لو قلت: (مررت بزيد وأنت) لم يجز، ولو قلت: (ما مررت بأحد إلا أنت) لم يجز، ولا يجوز (إيّا) أن تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أن (إيّا) علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهن (إيّا)، إلاّ أن تضيف إلى نفسك، نحو قولك: (بي) ، و (لي).

---

(١) ينظر: الإبدال لأبي الطيب ١/١٤١-١٤٢.

وتقول: (مررت بزيد وبك) ، و (ما مررت بأحد إلاّ بك) أعدت مع المضمر الباء، من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة، فلذلك أعادوا الجارّ مع المضمر، ولم توقع (إيا) ولا (أنت) ولا أخواتها هاهنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان موضع المجرور))[1].

فبين سيبويه أن علامة المضمر المجرور لا تكون إلا متصلة، لأن المجرور لا يذكر إلا متصلاً بالجار، أي: لا يذكر وحده كالمرفوع والمنصوب، ويبدو أن الأصل في المضمرات الضمير المرفوع، لأن الرفع هو الحالة الأولى في اللغة العربية، فالأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة يكون أول أحوالها الرفع ثم يطرأ بعد ذلك النصب والجر.

قال أبو علي: ((إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: رفع ونصب وجر، فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر، وذلك أن الرفع يستغني عن النصب والجر، نحو: قام زيد، وعمرو منطلق، والنصب والجر لا يكونان حتى

(١) الكتاب ٢/٣٦٢-٣٦٣.

يتقدم الرفع، نحو: قام زيد قياما، ومررت بعمر اليوم))[1].

وإذا نظرنا إلى العلامة الإعرابية فإنها تدل على أمرين هما: الدلالة على العدد، والدلالة على الحالة الإعرابية، وهذان الأمران موجودان في علامات المضمر المرفوع، مثل (أنا) ، و (أنت) ، و (هو) .

فـ (أنا): تدل على واحد مرفوع، و (أنت) على واحد مرفوع، و (هو) على واحد مرفوع، وهذا يقابل علامة الرفع، ثم يطرأ بعد ذلك النصب والجر.

فالضمير -أو المضمر كما عبر عن ذلك سيبويه- يدل بوضعه أو بصيغته على ما دلت عليه الحركة، ولذلك قال الرضي -عندما عدّد أسباب بناء المضمرات -: ((وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء: توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية -باختلاف صيغها لاختلاف المعاني- عن الإعراب. ألا ترى كل واحد من المرفوع والمنصوب

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢٠٩/١.

والمجرور لـه ضمير خـاص))[1].

وذكـر ابـن يعيـش أن سـبب اختـلاف صيـغ الضمـائر عـوض عـن الإعـراب، إذ يقـول: ((وتختلـف ألفاظهـا بحسـب اختـلاف محلهـا مـن الإعـراب، فضمـير المرفـوع غـير ضمـير المنصـوب والمجـرور.

فـإن قيـل: كيـف اختلفـت صيـغ المضمـرات والأسمـاء لا تختلـف صيغهـا؟ قيـل: لما كـانت الأسماء المضمـرة واقعـة موقـع الأسماء الظـاهرة المعربـة، وليـس فيهـا إعـراب يـدل علـى المعـاني المختلفـة فيهـا، جعلـوا تغيـير صيغهـا عوضـا عـن الإعـراب، إذ كـانت مبنيـة))[2].

وقـال ابـن النـاظم -عندمـا كـان يعـدد أسـباب بنـاء المضمـرات-: ((وقيـل: بنيـت المضمـرات اسـتغناءً عـن إعرابهـا بـاختلاف صيغهـا لاختـلاف المعـاني))[3].

ثـم بـين أن هـذا السـبب -أي اختـلاف صيغهـا-

---

(١) شـرح الرضـي للكافيـة ٤٠١/٢.

(٢) شـرح المفصـل ٨٥/٣.

(٣) شـرح الألفيـة لابـن النـاظم ص ٥٧.

هو الراجح عند ابن مالك، إذ قال: ((ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات، ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علة الإعراب فقال:

.... ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب))[1]

فالنحويون جعلوا من أسباب علة بناء الضمائر اختلاف صيغها، ويفهم من كلامهم أن يشعرون بأن هذه العلة هي أقوى العلل.

ولو نظرنا في مدلول حركات الإعراب لوجدنا أنها تدل على مدلولين اثنين، هما: الدلالة على العدد، والدلالة على الحالة الإعرابية، ولا يخلوا اسم متمكن أو فعل منهما أو من أحدهما، بل إن الضمائر تزيد على دلالة الحركة الإعرابية دلالة ثالثة، وهي: الدلالة على النوع، أي: المؤنث والمذكر، ونعني بالضمائر ضمائر الرفع المنفصلة لأن الضمائر الأخرى ترجع إليها.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧.

والكلام كله إما أن يكون لغائب ، أو متكلم ، أو مخاطب، ثم نرى أن الحركات وضعت لما يتحدث عنه، وهذا يشمل الغائب أصلاً، لأنه متحدث عنه، ويشمل ضمائر المتكلمين والمخاطبين، فالأسماء الظاهرة متحدث عنها، ولذلك وضعت لها العلامة لتدل على العدد والحالة الإعرابية، لأن المتحدث عنه يشمل المتكلم والمخاطب بالإضافة إلى الغائب الذي هو متحدث عنه دائما، فكل ما يتحدث عنه توضع له علامة وهي الحركة.

ولعل الرضي قد لاحظ نوعاً من ذلك عندما قال: ((قوله (وما وضع لمتكلم) يخرج قولَ من اسمه (زيد): زيدٌ ضرَب ، وقولك لزيد: (يا زيد افعل كذا) ، وقولك لزيد الغائب: (زيد فعَل كذا).

فإن لفظ (زيد) -وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب، إلا أنه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر، بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار الذكر، فمن ثم قلت: يا تميم كلهم، نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ولهذا يقول المسمى بزيد: (زيد ضرب)، ولا يقول (زيد ضربتُ).

وكذا لا يقول للمسمى بزيد: (زيد ضربتَ)، لكنها ليست لغائب تقدم ذكره، كـ (هو)، و (هي) ، ونحوهما))[1].

فالحركات وضعت للمتحدث عنه سواء كان اسما ظاهراً أو ضميراً متقدماً، فكل ما يتحدث عنه توضع له هذه الحركة، كما أن الحركة وضعت للدلالة على المفرد، أي: أن المفرد له علامة في اللغة العربية في الأسماء والأفعال، ولكن هذه العلامة لم يتناولها النحويون، وكأنهم جعلوا المفرد معدوم العلامة، وسيتضح ذلك عندما نتناول الأسماء والأفعال.

فالأفضل أن يطلق على الضمير: اسم (العلامة)، فيقال: علامة المضمر المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب؛ لأن سيبويه يرى أن المضمرات مبهمة، وهذه الألفاظ تبينها، أو علامات تشير إليها.

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢/٤٠٢.

الباب الأول: الاسم

ويشتمل على تمهيد وفصلين:

التمهيد: ويشتمل على تعريف الاسم

والتفريق بين الصحيح والمعتل

والفصل الأول: الصحيح

والفصل الثاني: المعتل.

تمهيد

الاسم: كل لفظ دل على معنى في نفسه، غير مقترن بزمان، محصل بدلالة الوضع[1].

وإذا نظرنا إلى آخر الاسم المعرب، فإنا نجد أن آخره إما أن يكون منتهيا بصامت (حرف)، وهذا الصامت تظهر بعده الحركات الثلاث: الضمة ، و الكسرة ، و الفتحة، وتكون هذه الحركات متلوة بالتنوين إذا كان الاسم نكرة.

وهذا ما عبّر عنه النحويون بالصحيح، إذ يقول العكبري: ((حد الاسم الصحيح: ما تعاقب على حرف إعرابه حركات الإعراب)).

وقال بعضهم: ((ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياءً قبلها كسرة))[2].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٤، والتبيين للعكبري ص ١١٢، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندا للفاكهي ١/٢١.

(٢) التبيين للعكبري ص ١٨١.

فالصحيح هو الذي آخره صامت (حرف)، ولا نحتاج إلى القيد الثاني، لأن الممدود ليست حروفا، وإنما هي حركات ممدودة، أو مشددة، أو مثقلة، كما لا نحتاج إلى قيد (الياء التي قبلها كسرة)، لأن المد حركة، والحركة لا تجتمع مع حركة أخرى، وإنما ذكر القيد من يتصور أن المد مسبوق بحركة مجانسة، والمد صوت صائت، واللغة لا يتوالى فيها صائتان، لأن مجرى الهواء في أثناء النطق بالحركة لا يتسع لحركتين، وإنما يتسع لحركة واحدة.

وإما أن ينتهي آخره بصوت صائت (حركة طويلة)، أي: مدّ.

وهذا لا تظهر بعده الحركات، وهذا ما عبر عنه العكبري بقوله: ((والعكس أنه ما لم تتعاقب عليه حركات الإعراب فليس بصحيح)).

وذلك لأن المد حركة، والحركة لا تأتي بعد حركة. وإنما تعتمد على حرف سابق، فإن أردنا حركة واحدة نحتاج إلى حرف واحد، وإن أردنا حركتين نحتاج إلى حرفين، وإن أردنا ثلاث حركات فنحتاج إلى ثلاثة أحرف.

وهذا القسم الذي ينتهي بصائت هو ما يطلق عليه:

الإعراب التقديري[1]، أي لا تظهر الحركات بعد أواخر هذا النوع.

ويشمل المقصور والمنقوص، قال ابن الأنباري: ((والمعتل: ما كان آخره ألفاً أو ياء قبلها كسرة، وهو على ضربين: منقوص ومقصور))[2].

وسنبين سبب عدم ظهور الحركات بعد الصوت الأخير من هذا النوع فيما بعد، ضمن مباحث المعتل.

أي أن الاسم المعرب -بالنظر إلى آخره- ينقسم قسمين:

- قسم آخره صامت (حرف)، فتظهر بعد الحرف الأخير منه الحركات.

- وقسم آخره صائت (حركة)، فلا تظهر بعد آخره الحركات.

والقسم الأول يطلق عليه : اسم الصحيح.

والقسم الثاني يطلق عليه: اسم المعتل.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٦٣.

(٢) أسرار العربية ص ٣٧.

الفصل الأول: الصحيح

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المذكر.

المبحث الثاني: المؤنث.

المبحث الثالث: جمع التكسير.

المبحث الأول: المذكر

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفرد.

المطلب الثاني: المثنى.

المطلب الثالث: الجمع السالم.

المطلب الأول: المفرد

تنقسم الأسماء في اللغات السامية من حيث الجنس إلى مذكر ومؤنث، والمذكر هو الأصل، والمؤنث هو الفرع، كما تنقسم من حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع، والأصل في ذلك المفرد، لأنه يتفرع عنه المثنى والجمع[1].

فالمفرد المذكر أصل للمفرد المؤنث، وقد بين سيبويه ذلك بقوله: ((واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر))[2].

---

(١) فقه اللغات السامية لبروكلمان ص ٩٠ ، وعلم اللغة العربية للدكتور محمود فهمي حجازي ص ١٤٥ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٨.

(٢) الكتاب ٢٢/١.

كما أن المفرد أصل للمثنى والجمع، وقد بين سيبويه ذلك بقوله: ((واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد الأوّل))[1].

وإذا كان المفرد أصلاً للمثنى والجمع، فإن علامته ستكون أصلاً لعلامتي المثنى ولجمع، وإن إعرابه سيكون أصلاً لإعراب المثنى والجمع، أي بمعنى أوضح: أن علامات التثنية والجمع مرتبطة بعلامات المفرد، كما أن إعرابهما مرتبط بإعراب المفرد.

ولو نظرنا في علامة المفرد لوجدنا أن الحركة تدل على المفرد، وعلى الحالة الإعرابية.

فإذا قلنا:

١- جاء الرجلُ مسرعاً.

٢- ورأيت الرجلَ يكتب.

٣- ومررت بالرجل يضحك

وأخذنا (الرجل) من المثال الأول، فإننا نجد أن حرف الإعراب هو اللام، والضمة بعده دلت على شيئين

---

(١) المرجع السابق ٢٢/١.

هما: الإفراد والرفع، وفي المثال الثاني نجد أن الفتحة دلت على الإفراد والنصب، وفي المثال الثالث نجد أن الكسرة دلت على الإفراد والجر.

فحرف الإعراب في الأمثلة السابقة هو اللام، والحركات التي بعده تدل على العدد والحالة الإعرابية، فالضمة دلت على واحد مرفوع، والفتحة دلت على واحد منصوب، والكسرة دلت على واحد مجرور.

وإذا قلنا:

- جاء مسلمٌ مسرعا.
- ورأيت مسلماً يكتب.
- ومررت بمسلمٍ يضحك.

لوجدنا أن هذه الأمثلة قد انتهت بنون بعد الحركة، وهو ما يعرف بالتنوين، وقد اختلف العلماء في دلالة التنوين.

آراء العلماء في التنوين

١- فمنهم من يسميه: تنوين التمكين، لأنه يدل على تمكن الاسم في باب الاسمية وخفته. وهذا رأي سيبويه، قال: ((فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون))[1].

٢- ومنهم من يقول: جيء به للتفريق بين الاسم والفعل. وينسب للفراء[2].

٣- ومنهم من يقول: جيء به علامة للانفصال بين الكلمات وبين المفرد وغيره. وينسب إلى السهيلي، قال السهيلي في ذلك: ((فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به، وليس التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنّه قوم))[3].

---

(١) الكتاب ١/٢٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧.

(٣) الأمالي ص ٢٥ ، ونتائج الفكر ص ٨٧.

وقال: ((ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن، وإنما هو علامة للانفصال، قولهم: حينئذٍ، ويومئذٍ، فنوّنوا لما أرادوا فصل (إذ) عن الجملة، وتركوا التنوين حين قالوا: إذ زيد قائم، لما أضافوا الظرف إلى الجملة، وليس في الدنيا اسم أقل تمكنا من (إذ)))[1].

وقال: ((ومما يدل على أنها علامة فصل، سقوطها في الوقف، إذ السكوت مغن عنها، وأقوى دلالة على فصل الاسم منها، دخولها على القوافي إذا وصلت بيتاً ببيت، نحو إنشادهم:

يا صاحِ ما هاج الدموع الذرفنْ

نبهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت))[2].

وأكثر العلماء على رأي سيبويه، وهو أن التنوين يدل على تمكن الاسم وخفته.

---

(١) الأمالي ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦.

وبالنظر في تاريخ التنوين -وذلك بمقارنة اللغات السامية- فإننا نجد أن التنوين يقابله التمييم في الأكدية (البابلية الأشورية)، والسبئية، يقول براجشتراسر -عندما كان يتحدث عن التغييرات التي تحدث للأصوات في اللغات السامية-: ((والتغييرات منها مطلقة، ومنها مقيدة بالشروط... أما المقيدة مثالها أن الميم الأصلية في أواخر الكلمات صارت نونا عربية، مثالها التنوين، فإن أصله ميم، كما كان في الأكدية والسبئية، مثل بيتٌ ، بيتٍ ، بيتاً، أصلها بيتُم ، بيتِم ، بيتَم))[1].

ثم بين أن التمييم المقابل للتنوين في العربية يدل على التعريف في الأكدية (البابلية الأشورية)، إذ يقول: ((وحقيقة الأمر أن التنوين إذا كان علامة التنكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية فربما كان في الأصل علامة للتعريف، فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم، وإنا نرى للتمييم آثاراً من معنى التعريف في الأكدية العتيقة))[2].

---

(١) التطور النحوي ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق ص ١١٨.

ويقول بروكلمان: ((وتمتلك العربية الشمالية والجنوبية في الاستعمال الحيّ رمز أداة للتنكير، وهي في الأخيرة التمييم التي يرجح أنها مختصرة من (ما) بمعنى شيء ما، التي لا تزال مستعملة بهذا المعنى في العربية الشمالية، وقد تحولت الميم إلى نون في العربية الشمالية، ولا يزال هذا التمييم حياً جداً في الاستعمال في البابلية الأشورية، ولكن دون معناه الأصلي، ويرجع ذلك -على الأرجح- إلى أن الضمير (ما) الذي بقيت نهاية للتمييم مرتبطة به في الذوق اللغوي -لم يكن له معنى العموم، بل كان له معنى التفخيم والتعظيم))[1].

ونلاحظ في هذه النصوص ما يلي:

١- التنوين في العربية يقابله التمييم في السبئية والأكدية.

٢- التمييم في الأكدية يدل على التعظيم والتعريف.

٣- حمل العربية على الأكدية في التأصيل اللغوي.

٤- التمييم أصل للتنوين، وأصل التمييم (ما).

---

(١) فقه اللغات السامية ص ١٠٣.

وأرى أنه لا ينبغي للباحث أن يحمل إحدى اللغات السامية على الأخرى في التأصيل اللغوي، لأن كل لغة تحمل ظواهر قديمة وحديثة، إنما ينبغي المقارنة بين ما ورد فيه تماثل وتشابه، مثل الميم والنون.

وعند النظر في التبادل بين الأصوات السامية، فإننا نجد أن النون هي التي تحولت إلى ميم، وليس العكس، وأن قاعدة التغييرات التي تطرأ على الأصوات المتوسطة أو المائعة هي على النحو التالي:

ل ← ن ← م

فعلى هذا تكون اللغة السامية التي تشتمل النون هي اللغة التي تحتفظ بالأصل، سواء كانت العربية أم غيرها.

فعلى هذا لا يكون التمييم أصلاً للتنوين، بل يكون التمييم متفرعاً عن التنوين، وأمثلة إبدال النون ميماً كثيرة جدا في العربية، ومن أمثلتها ما يعرف بالإقلاب.

وأرى أن من ذهب إلى أن أصل التمييم هو (ما) لم يوفق، وأن هذا احتمال بعيد الحصول؛ لأن الملاحظ أن اللغات التي تحتفظ بالإعراب كالعربية والبابلية الأشورية، هي التي تنتهي الأسماء فيها بالنون أو الميم، بل إن اللغة

اليمنية القديمة فيها النون علامة للتعريف، وتقع هذه النون في آخر الاسم، مثل: ملكن ، وذهبن ، وبيتن، وتعني الملك والذهب والبيت[1].

ثم بعد ذلك استعاضت عن أداة التعريف التي في آخر الاسم بالأداة (ام) في أوله[2].

ولعل هذا أو مثله حصل للعربية الشمالية، ويمكن أن نفسر العلاقة بين النون والميم واللغات التي لحق بها هذان الصوتان على النحو التالي:

يبدو أن العلامة الأصلية للتعريف في اللغات السامية هي النون تلحق الاسم بعد العلامة الإعرابية، كما في اللغة العربية واليمانية القديمة، ثم أبدلت النون ميماً، كما في البابلية والسبئية، ثم استعاضت اللغة السبئية بعلامة في أول الكلمة، وهي (ام)، وأصبح التمييم لا يدل على

---

(١) اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام: أحمد حسين شرف الدين ص ٨٢.

(٢) دراسات في لهجات شمال وجنوب الجزيرة العربية: أحمد حسين شرف الدين ص ٥١.

تعريف كما استعاضت اللغة العربية الشمالية بعلامة للتعريف في أول الاسم وهي (ال)، كما فعلت اليمانية. ويلاحظ أن اللغة العربية الشمالية واليمانية هما اللتان تحتويان على التنوين، ثم استعاضتا عنه بعلامة في أول الاسم، فأصبح لا يدل على التعريف وإنما يدل على خفة الاسم وتمكنه، كما قال سيبويه.

فالتنوين في الأسماء العربية يشير إلى قدم هذه الظاهرة، ومحافظة العربية عليها، ويبدو أن هذا مرتبط بالإعراب، فاللغات التي حافظت على الإعراب -كالبابلية الأشورية- وجد فيها هذا، واللغات التي فقدت الإعراب -كالعبرية والأرامية والحبشية- فقدت هذه العلامة التي تدل على التعريف، وتلحق آخر الاسم.

لهجات العرب في الوقف على الاسم المنون

وللعرب في الوقف على الاسم المنون ثلاث لهجات، وهي كما ذكرها النحويون كالآتي:

الأولى: حذف التنوين والحركة التي قبله، مثل: هذا زيد ، و رأيت زيد ، و مررت بزيد. وتنسب إلى ربيعة[1].

والثانية: حذف التنوين والحركة التي قبله في حالتي الرفع والجر، مثل: هذا زيد ، و مررت بزيد، وإبدال التنوين ألفاً في حالة النصب. وتنسب إلى عامة العرب[2].

والثالثة: إبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة. وتنسب إلى أزد السراة[3].

ونحن إذا نظرنا في اللهجة الثانية في حالة النصب، وهي كما يقول النحويون: إبدال النون ألفاً - نرى أن الألف

(١) شرح التصريح على التوضيح ٣٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤ ، وشرح المرادي ١٥٥/٥.

(٢) شرح المرادي ١٥٥/٥.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢٨٠/٢ ، وشرح المرادي ١٥٥/٥ ، وشرح التصريح ٣٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥٤/٤.

صوت صائت (حركة)، والنون صوت صامت (حرف)، وكل منهما لا يقع موقع الآخر، لأن الصامت يقع أولاً دائما والصائت يقع ثانيا دائماً، كما أن الألف صوت صائت، والنحويون يتصورون أن قبلها فتحة والفتحة صوت صائت أيضاً، واللغة لا يجتمع فيها صائتان (حركتان)، لأن مخرج الحركة لا يسع حركتين في آن واحد، ولأن الحركة لا تأتي إلا بعد حرف.

وإنما الذي حصل في حالة النصب هو أن النون حذفت ومدت الفتحة التي قبلها -عوضا عنها- حتى أصبحت ألفاً.

فصورتها قبل الحذف كالآتي:

ز	َ	ي	د	َ	ن

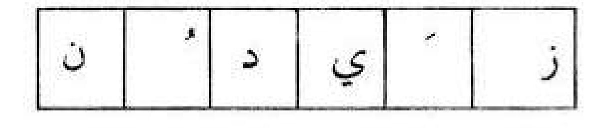
وبعد الحذف كالآتي:

ز	َ	ي	د	ا

فعدد الأصوات قبل الحذف ستة، وبعد الحذف خمسة، أي لم ينقص إلا النون، وإنما مدت الفتحة حتى أصبحت ألفاً.

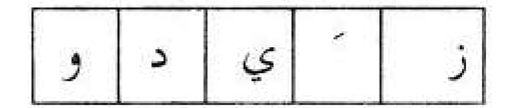
ونقول في اللهجة الثالثة في حالتي الرفع والجر مثل ما قيل في اللهجة الثانية في حالة النصب، أي: أن النون حذفت في حالة الرفع، ومدت الضمة قبلها حتى أصبحت حركة طويلة (واو مد)، أو يقال: حذفت النون وشددت الضمة التي قبلها حتى أصبحت واواً، لأن التشديد هو إطالة النطق بالصوت.

فصورتها قبل الحذف كالآتي:



ز	ـَ	ي	د	ـُ	ن

وبعد الحذف:



ز	ـَ	ي	د	و

وما جرى لحالة الرفع جرى لحالة الجر، إذ حذفت النون ومدت الكسرة التي قبلها حتى أصبحت ياء مد أو كسرة طويلة.

وهذه صورتها قبل الحذف:



ز	ـَ	ي	د	ـِ	ن

وبعد الحذف:

ز	ـَ	ي	د	ي

المطلب الثاني: المثنى

التثنيـة هـي ضـم شـيء إلى شـيء، وهـذا يعـني أنهـا تشـترك مـع الجمـع، ولذلـك قيـل: التثنيـة أول الجمـوع[1].

وجـاءت تعريفـات العلمـاء للتثنيـة والمثنـى متقاربـة.

فقيـل: ((التثنيـة معناهـا: ضـم اسـم إلى اسـم قبلـه في اللفـظ، فيختصر ذلـك بـأن يقتصـر علـى لفـظ أحدهمـا، إذ كـان لا فـرق بينه وبين الآخر، ويؤتـى بعلـم التثنيـة آخـراً، فيعلـم بذلـك أنهمـا قـد اجتمعـا وصـارا بمنزلـة شـيء واحـد، إلا أن الإخبـار عنهمـا يقـع علـى المعنـى، وذلـك قولـك: رجـل ورجـل، ثـم تقـول: رجـلان ، و غـلام وغـلام، ثـم تقـول: غلامـان ، و زيـد وزيـد، ثـم تقـول: الزيـدان. فيكـون ذلـك أخصر مـن تكرير الاسـم[2].

وقيـل: التثنيـة صيغـة مبنيـة للدلالـة علـى الاثنين، وأصـل التثنيـة العطـف، تقـول: (قـام الزيـدان ، وذهـب العمـران)

---

(١) الإيضاح في علـل النحـو ص ١٢٤.

(٢) المرجـع السـابق ص ١٢١.

والأصل: (قام زيد وزيد ، و ذهب عمرو وعمرو)، إلاّ أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار. والذي يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار، كقول الشاعر:

كأن بين فكها والفكّ فارة مسك ذبحت في سكّ

وقال الآخر:

كأن بين خلفها والخلف كشة أفعى في يبيس قفّ

وقال الراجز:

.... ليث وليث في مجال ضنك

أراد (ليثان)، إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار لأنه الأصل[1].

وتعريف المثنى هو: ما دل على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، أي المتفقين في اللفظ، نحو: الزيدان، أصله زيد وزيد، فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار.

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٧-٤٨.

وحكمه أن يرفع بالألف نيابة عن الضمة وأن ينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، نحو: جاء الزيدانِ ، و رأيت الزيدينِ ، و مررت بالزيدين[1].

ويشترط في المثنى ثمانية شروط هي:

الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب، والتنكير، واتفاق اللفظ، ووجود ثان له في الخارج، وأن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته[2].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ١٠٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ١٠٨/١.

آراء العلماء في الزيادة التي تلحق الاسم عند التثنية

وقد اختلف العلماء في الزيادة التي تلحق الاسم عند التثنية: هل هي علامات إعراب أم حروف إعراب؟

فجاءت أقوالهم على النحو التالي:

القول الأول: يذهب أصحابه إلى أنها حروف إعراب. وينسب إلى سيبويه وعامة البصريين، ويبين هذا قول سيبويه: ((اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما: حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه،

والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الثانية نوناً))[1].

القول الثاني: يذهب أصحابه إلى أن الألف والياء في المثنى علامات إعراب، أي أن الألف والياء في المثنى مثل الضمة والكسرة، مستدلين بأنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان ، و رأيت الزيدين ، و مررت بالزيدين، فتتغير كتغير الحركات في نحو: قام زيد ، و رأيت زيدا ، و مررت بزيد، فلما تغيرت كتغير الحركات دلّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتُها عن حالها، لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت تغير الحركات دَلّ على أنها بمنزلتها.

وينسب هذا القول إلى الفراء من الكوفيين، وقطرب ابن المستنير من البصريين[2].

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٧/١.

(٢) الإنصاف لابن الأنباري ٣٣/١ ، وعلل التثنية لابن جني ص ٥٠ ، والتبيين للعكبري ص ٢٠٤.

القول الثالث: يذهب أصحابه إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذلك أنك إذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب، ولو كانت حروف إعراب ما علمت بها رفعاً من نصب ولا جر، كما أنك إذا سمعت (دال) زيد لم تدل على رفع ولا نصب ولا جر[1]. وينسب إلى الأخفش والمبرد والمازني.

القول الرابع: يذهب إلى أن انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب، ويريد بالانقلاب تغير الألف إلى ياء[2]. وينسب إلى أبي عمر الجرمي.

ونلاحظ أن النحويين نظروا إلى أن الألف زائدة، واعتبروها حرفاً، وأن المفرد كان خالياً من العلامة.

---

(١) التبيين للعكبري ص ٢٠٤ ، وعلل التثنية ص ٦٣ ، والإنصاف لابن الأنباري ١/٣٣.

(٢) التبيين للعكبري ص ٢٠٤.

وأن من قال أنها حرف -كسيبويه- لم يبين علامة الإعراب، ومن قال أنها إعراب -كالفراء- لم يبين حرف الإعراب، ومن قال أنها تدل على الإعراب -كالأخفش- لم يبين علامة الإعراب ولا حرف الإعراب!.

وينبغي على الباحث في هذه الزيادة أن يبين ما يلي:

١- حرف الإعراب.

٢- علامة الإعراب.

٣- الدلالة على العدد.

ونحن بعد التأمل وجدنا أن المفرد له علامة، وأن علامة المثنى مرتبطة بعلامة المفرد، كما أن التثنية مرتبطة بالمفرد.

فإذا نظرنا إلى الزيادة من الناحية الصوتية فإن الألف ليست حرفاً، وإنما هي حركة مشبعة أو مشددة، فهي فتحة مشبعة، لأنها صائت، وكل صائت حركة، وهي ليست زيادة جديدة، وإنما هي تشديد أو إشباع أو تطويل لحركة المفرد، لأن المدود التي في جمع المذكر السالم وفي المثنى امتداد أو تطويل لحركات المفرد

فالفتحة التي في المفرد أشبعت أو شددت أومدت للدلالة على المثنى، والضمة أشبعت أو طولت للدلالة على الجمع في حالة الرفع؛ والكسرة أشبعت أو مدت أو طولت للدلالة على الجمع في حالتي الجر والنصب.

فحركات المفردة ثلاث: الفتحة ، والضمة ، والكسرة. والمدود أو الحركات الدالة على التثنية والجمع ثلاث: الفتحة الطويلة، وكانت من نصيب المثنى؛ والضمة الطويلة والكسرة الطويلة وكانتا من نصيب الجمع.

فنوع الحركة يدل على الحالة الإعرابية وطولها يدل على العدد، أي أن للحركة الطويلة دلالتين: النوع، ويدل على الإعراب؛ والطول، ويدل على العدد.

فالضمة الطويلة تدل على جمع مرفوع: لأن الضم يدل على الرفع، والطول أو التشديد يدل على الجمع؛ والكسرة الطويلة تدل على جمع مجرور أو منصوب: لأن الكسرة تدل على الجر أو النصب، والطول يدل على الجمع؛ والفتحة الطويلة تدل على مثنى مرفوع: فالفتحة تدل على الحالة الإعرابية وهي الرفع، والطول يدل على المثنى.

فالألف في المثنى هي حركة الإعراب والدليل على التثنية، وحرف الإعراب هو الحرف الذي قبل الألف، أي هو حرف الإعراب الذي في المفرد لأننا أشبعنا حركة المفرد في حالة النصب، وجعلناها دليلاً على التثنية في حالة الرفع.

فلو قارنا بين المفرد وهو (مسلمٌ) والمثنى وهو (مسلمان)، لوجدنا أن الأصوات متساوية في العدد ما عدا زيادة حركة بعد النون في المثنى، وصورتهما كالتالي:

المفرد في حالة النصب	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ن	
المثنى في حالة الرفع	م	ُ	س	ل	ِ	م	ا	ن	ِ

فالمفرد يتكون من: الميم ، و الضمة ، و السين ، و اللام ، و الكسرة ، و الميم ، و الفتحة ، و النون.

والمثنى يتكون من: الميم ، و الضمة ، و السين ، و اللام ، و الكسرة ، و الميم ، و الألف (أو الفتحة المشبعة) و النون ، و الكسرة.

فالمفرد يتكون من ثمانية أصوات، والمثنى من تسعة أصوات بزيادة الكسرة التي بعد النون، وسبب زيادة هذه

الكسرة هو وجود المد قبل النون، لأن مد الصوت قبل النون -والنون ساكن- فيه ثقل، فحركت النون بكسرة من أجل أن يخف النطق.

فالمدود الموجودة في المثنى والجمع هي إشباع لحركات المفرد للدلالة على التثنية والجمع.

ونلاحظ في الشكل أن حرف الإعراب في المفرد هو الميم، وفي المثنى هو الميم، وأن حركة الإعراب في المفرد هي الفتحة، وفي المثنى هي الفتحة المشبعة أو الطويلة!

أما المثنى في حالتي النصب والجر، فإن علامة التثنية والنصب أو الجر فيه ياء قبلها فتحة، وهذه الفتحة التي قبل الياء هي الفتحة التي في المفرد المنصوب، فزيدت بعدها الياء للدلالة على التثنية والنصب أو الجر. فالياء تدل على مثنى منصوب أو مجرور.

ويلاحظ أن علامات الإعراب والتثنية مرتبطة بعلامة المفرد المنصوب، فالرفع في المثنى جاء نتيجة لمد الفتحة التي في المفرد المنصوب، والنصب والجر جاءا نتيجة لزيادة ياء صامتة (حرف) بعد الفتحة التي في المفرد المنصوب، فالياء

الـتي بعـد الفتحـة دلـت علـى شيئين: النصـب، والتثنيـة؛ أو الجـر والتثنيـة.

ولبيـان علاقـة المثنـــى في حـالـتي النصـب والجـر بـالمفرد في حالـة النصـب فإننـا لـو قارنــا بـين أصـوات المفـرد والمثنـى في هـذه الأمثلـة:

١- رأيـت مسلماً يكتـب.

٢- رأيـت مسـلمين يكتبـان.

٣- مـررت بمسـلمين يكتبـان.

فإنهـا ستكون كـالآتي:

المفرد المنصوب	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	..	ن	..
المثنى المنصوب	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ي	ن	ِ
المثنى المجـرور	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ي	ن	ِ

فإننـا نــرى أن الأصـوات متطابقــة مــا عــدا اليــاء والكسـرة الـــتي بعـد النـون في المثنـى، وهــذا يعـني أن التثنيـة وعلامتهـا قـد حصلـت بسـبب زيـادة هـذه اليـاء، فهـي تـدل علـى الحالـة الإعرابيـة: وهــي النصـب والجـر، وتـدل علـى العـدد: وهـو المثنـى، فهـذه اليـاء، علامـة الإعـراب، وعلامـة التثنيـة أو العـدد.

آراء العلماء في النون التي في آخر المثنى

اختلف العلماء في النون التي في آخر المثنى، فجاءت آراؤهم كالآتي:

<u>الرأي الأول</u>: يذهب إلى أنها عوض من الحركة والتنوين. وهو رأي سيبويه، وقد بينه بقوله: ((واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما: حرف المد واللين... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان ، و رأيت الرجلين ، و مررت بالرجلين))[1].

<u>الرأي الثاني</u>: يذهب إلى أنها عوض من حركة الواحد. وينسب إلى الزجاج[2].

<u>الرأي الثالث</u>: يذهب إلى أنها عوض من تنوين المفرد، بدليل أن الحركة عوض منها الحرف و لم يعوض من

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥.

التنوين شيء، فكانت عوضا عنه، ولذلك حذفت في الإضافة، كما يحذف التنوين. وينسب إلى ابن كيسان[1].

الرأي الرابع: يذهب إلى أنها نفس التنوين، لا نون غيرها، لأن الأصل -بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع- أن ينقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للإعلال، و لم يمنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين، فثبت نوناً. وينسب إلى الفراء[2].

الرأي الخامس يذهب إلى أنها لرفع توهم الإضافة في نحو: رأيت بنين كرماء ، وعجبت من ناصرين باغين، والإفراد في اسم الإشارة والاسم المنقوص نحو: هذان ، و مررت بالمهتدين. فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها، والمفرد بالمثنى والجمع، فيما ذكر. وينسب إلى ابن مالك[3].

---

(١) المرجع السابق ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٤٨/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٤٨/١ ، وينظر: شرح التسهيل ٧٤/١.

والمتأمل في هذه الآراء يجد أنها تتصور أن المد الذي في التثنية لا علاقة له بالحركة التي في المفرد، بينما المد الذي في المثنى هو حركة المفرد.

ولعل أقرب الأقوال -بل أصحها- رأي الفراء، فالنون التي في المثنى هي النون التي في المفرد، ولكنه علل لعدم ظهور الحركة التي قبل التنوين بأن الإعلال منعها، يريد بالإعلال حروف العلة التي لحقت المثنى، فقد لاحظ أن النون هي التنوين.

وكذلك ابن كيسان قد لاحظ علاقة النون بالتنوين، وهذا عادة أهل العربية، فإن الآراء إذا تعددت إنما تنظر إلى المسألة من عدة أوجه، مما ييسر البحث، فإن لم يجد الباحث صراحة فلن يعدم إشارة.

وإذا عرفنا أن النون التي في المثنى هي التنوين الذي في المفرد، فهذا يعني أنها كانت علامة للتعريف، ولكنها فقدت قيمتها التعريفية بعد وجود العلامة في أول الاسم، وهي (ال)، وقد تحصنت هذه النون من الحذف لوجود الحركة التي بعدها.

حركة النون في المثنى

حركة النون في المثنى الكسرة، وقد بينها سيبويه عندما كان يتحدث عن الزيادة التي تلحق الواحد عند التثنية، إذ ذكر الزيادة الأولى وهي المد واللين، ثم ذكر الزيادة الثانية فقال: ((وهي النون، وحركتها الكسرة، وذلك قولك: هما الرجلان ، و رأيت الرجلينِ ، و مررت بالرجلين))[١].

وقد ذكر النحويون أن سبب تحرك النون هو التقاء الساكنين[٢].

أما كون الحركة كسرة فلأن النون قبلها ألف، والكسرة ثقيلة فاعتدلا[٣].

ولأن التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها،

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٦ ، وعلل التثنية لابن جني ص ٨٥ ، وشرح الأشموني ١/٩ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٤٩.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٦.

فلم يستثقلوا الكسرة فيها[1].

وقيل: لأنهم لو لم يكسروا المثنى لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح، نحو: رأيت مصطفينَ ، و مررت بمصطفين، فلفظ (مصطفين) كلفظ (زيدين)، فلو لم يكسروا نون التثنية لالتبس هذا الجمع بتثنية الصحيح[2].

أما كون تحريك النون بسبب التقاء الساكنين، فإن المثنى في حالة الرفع ليس فيه التقاء ساكنين، لأن الألف ليست حرفا، وإنما هي حركة؛ فلا توصف بالسكون، لأن السكون من أوصاف الحرف، لأن كل ساكن يتحرك، وكل متحرك يسكن، أما الألف فلا تتحرك حتى يقال سكنت، وإنما هي بنفسها حركة، فهي فتحة مشبعة أو مشددة، فلم يلتق ساكنان في نحو: جاء الرجلان، وإنما هي حركة اللام.

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٥.

(٢) المرجع السابق ص ٥٥.

وإنما سبب تحريك النون هو المحافظة على طول المد السابق للنون في المثنى في حالة الرفع، لأن مجيء النون بعد المد فيه ثقل، ولكن ليس فيه التقاء للساكنين.

وأما كون الحركة كسرة فهذا متعلق بالحركة الطويلة أو المد السابق للنون، فإذا كانت النون مسبوقة بفتحة فتكون حركتها كسرة أو ضمة، وإن كانت مسبوقة بضمة أو كسرة فحركتها فتحة.

وهذا ما يعرف بقانون المخالفة أو المغايرة بين الحركات، فالضمة والكسرة -سواء كانتا طويلتين (مدين) أو قصيرتين، شديدتين أو مخففتين- فإنه يطلق عليهما اسم الصوائت الضيقة، ويقابلها الفتحة بأنواعها، سواء كانت طويلة (مداً) أو قصيرة (غير مد)، ويطلق عليها اسم الصوائت المتسعة[1].

فقانون المخالفة أو المغايرة ينطبق على النون في المثنى وجمع المذكر السالم الذي سيمر معنا فيما بعد.

---

(١) انظر: المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ٩٥ ، ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ٤٩ .

وهذا يعني أن المثنى تكون فيه النون مكسورة، وذلك لأن النون مسبوقة بألف مد (فتحة مشبعة أو مشددة)، فتأتي بعدها الحركة المخالفة أو المغايرة أو المقابلة: وهي الكسرة.

وقانون المغايرة يقع أيضا في جمع المؤنث السالم فيما بعد، وفي تصاريف الأفعال.

وقد جاءت نون المثنى مفتوحة ومضمومة، وسنبين سبب الفتح والضم عندما نتناول لغات أو لهجات العرب في المثنى.

لهجات العرب في المثنى

المشهور في المثنى أنه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، وتكون النون مكسورة على أصل قانون المخالفة، ولكن وجدت للعرب لهجة أخرى: وهي -كما وصفها النحويون- لزوم الألف رفعا ونصبا وجراً[1]، والنون مكسورة.

ومن شواهد هذه اللهجة قول الشاعر:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى

مساغا لناباه الشجاع لصمما[2]

ومن القرآن قوله تعالى: ﴿**إنّ هذان لساحران**﴾[3].

ومن الحديث الشريف قول النبي ﷺ: ((**لا وتران في ليلة**))[4].

---

(١) شرح الأشموني ٧٩/١.

(٢) شرح الأشموني ٧٩/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٤/٢.

(٣) طه : ٦٤ .

(٤) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ٣٠٩/٤.

وتنسب هذه اللهجة إلى طوائف من العرب: بني الحارث بن كعب، وبعض كنانة، وخثعم، وزبيد، وبني العنبر، وبني الهجيم، ومراد، وعذرة، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وهمدان[1].

والحاصل في هذه اللهجة أن المثنى في حالة الرفع جاء على أصله، أي: مرفوعا بالألف، أما في حالتي النصب والجر، فإنه قد خضع لقاعدة أعم من المثنى، وهي: أن بعض العرب، إذا كانت الياء ساكنة ومسبوقة بفتحة قصيرة، فإن هؤلاء يحذفون الياء الساكنة ويمدون الفتحة التي قبلها -حتى تصبح ألفاً- عوضا عنها، فيقولون: في العَيْب ، والذّيْم: (العاب ، والذام)[2].

فالمثنى في حالتي النصب والجر مثل (العَيْب)، فتحذف الياء منه وتمد الفتحة التي قبلها -حتى تصبح ألفاً- عوضها عنها، فيصبح مثل (العاب).

---

(١) البحر المحيط ٦/٢٥٠ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٤٠،١٤٦.

(٢) النوادر لأبي زيد ص ١٤٣ ، والفاضل للمبرد ص ٧٩.

وقد فتحت النون من المثنى بعد الياء، أي: في حالة الجر بالياء، كقول الشاعر حميد بن ثور الهلالي[1]:

على أحوذيينَ استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب[2]

والشاهد هو (أحوذيينَ)، حيث فتحت النون من المثنى بعد الياء، ويبدو أن موقع الكلمة هو الذي سهل تحويل الكسرة إلى فتحة، وذلك بسبب توالي اليائين والكسرة، فتحولت الكسرة إلى فتحة.

وورد فتح النون مع الألف، كما في قول رجل من بني ضبة:

إنّ لسعدى عندنا ديوانا[3]

يخزي فلانا وابنه فلانا

كانت عجوزاً عمِرت زمانا

---

(١) ديوانه ص ٥٥.

(٢) علل التثنية لابن جني ص ٨٧ ، وشرح الأشموني ١/ ٩٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٧٨.

(٣) النوادر لأبي زيد ص ١٦٨ ، وشرح الأشموني ١/ ٩٠، وعلل التثنية ص ٨٧ ، وشرح شواهد العيني مع الأشموني ١/ ٩٠.

وهي ترى سيئها إحسانا

أعرف منها الأنف والعينانا

ومنخران أشبها ظبيانا

والشاهد هو (العينانا) حيث فتحت النون ومدت الفتحة حتى أصبحت ألفاً، والتعليل في مجيء المثنى المنصوب بالألف كالتعليل السابق، وهو: أن بعض العرب يحذفون الياء الساكنة المسبوقة بفتحة قصيرة ويمدون هذه الفتحة حتى تصبح ألفاً عوضا عن الياء، كما يقولون في (العيب) : (العاب).

وأما كون النون محركة بالفتح فهذا بسبب القافية، إذ نرى أن هذه الأبيات تنتهي بالألف، ومما يدل على أن القافية هي سبب الفتح ورود (منخرانِ) بروايتين: بالألف ، وبالياء، وكلاهما قد كسرت معه النون.

وقد ورد ضم النون مع الألف، أي: في حالة الرفع. كقول الشاعر:

يا أبتا أرقني القذّانْ[1]

فالنوم لا تألفه العينانْ

ويبدو أن ضم النون ليس حركة إعرابية، وإنما هو بسبب القافية، إذ كانت النون مضمومة في القافية.

وحكى الشيباني ضم النون مع الألف كقول بعض العرب: (هما خليلانُ)[2]، و لم يرد شاهد على هذه اللهجة حتى نرى هل هو بسبب القافية أم لا.

ومهما يكن من أمر فالأصل في هذه النون أنها هي النون التي في المفرد، وقد عرفنا من تاريخها أنها كانت علامة للتعريف، كما في اللغة اليمنية، وإنما فقدت قيمتها التعريفية بعد وجود أداة التعريف في أول الاسم.

فالنون التي في المثنى هي النون التي في المفرد، (أو هي التنوين الذي في المفرد)، وإنما دُلّ على المثنى بمد

---

(١) شرح الأشموني ٩١/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٨٧/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١.

(٢) شرح الأشموني ٩١/١.

حركة المفرد في حالة النصب -وهي الفتحة- لتدل على مثنى مرفوع نحو: جاء الرجلان، والرفع هو الأصل، وإنما النصب والجر فرعان عليه؛ وفي حالتي النصب والجر لم تحول الألف إلى ياء، لأنها لو حولت إلى ياء لاشتبه المثنى بالجمع، وإنما زيدت ياء بعد الفتحة للدلالة على المثنى المنصوب أو المجرور، وقد عرفنا مما سبق علة حذف الياء ومدّ الفتحة التي قبلها عوضا عنه، وعلة فتح النون أو ضمها، أما في نحو: (هما خليلانُ) فإما أن يكون المثنى قد ورد في نص، والنص هو الذي يحدد سبب الضم، ولكن لا يوجد لدينا النص الذي ورد فيه قولهم (هما خليلانُ)؛ وإما أن يكون من حمل المثنى على المفرد، ولكن هذا يكون في مرحلة متأخرة من اللغة.

وهذا الشكل يبين علاقة المثنى بالمفرد المنصوب.

المفرد المنصوب	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ		ن	
المثنى المرفوع	م	ُ	س	ل	ِ	م	ا		ن	ِ
المثنى المنصوب أو المجرور	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ي	ن	ِ

المطلب الثالث: الجمع السالم

الجمع ضم اسم إلى أكثر منه، بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني[1].

وقيل: الجمع: صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف أيضا كالتثنية، إلاّ أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار، كان ذلك في الجمع أولى[2].

وهو ينقسم إلى: جمع سلامة ، و جمع تكسير،

وقد بين ابن يعيش جمع السلامة بقوله: ((اعلم أن الجمع ضم شيء إلى أكثر منه، فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنما يفترقان في المقدار والكمية، والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار كما كان في التثنية كذلك، إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٥/١.

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٨.

متعددة، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع، وعطف أحدها على الآخر.

وهو على ضربين: جمع تصحيح وجمع تكسير، فجمع الصحة: ما سلم فيه واحده من التغيير، وإنما تأتي بلفظه البتة من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع كما فعل في التثنية، ويقال له: جمع سالم، لسلامة لفظ واحده من التغيير، ويقال له: جمع على حد التثنية، لسلامة صدره كما كان في المثنى كذلك، وربما قالوا: جمع على هجائين، لأنه يكون مرة بالواو والنون، ومرة بالياء والنون. وإنما جعل التثنية أصلاً في السلامة، لأن المثنى لا يكون إلاّ سالماً، والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم))[1].

ويبين ابن السراج جمع التكسير بقوله: ((الجمع جمعان: جمع يقال له: جمع السلامة، وجمع يقال له: جمع التكسير، وهو الذي يغير فيه بناء الواحد، مثل: جمل و أجمال ، و درهم ودراهم))[2].

---

(١) شرح المفصل ١/٥.

(٢) الأصول ١/٤٨.

تعريف جمع المذكر السالم

هو ما دلّ على أكثر من اثنين مع سلامة مفرده[1].

وقيل: ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين، ولم يتغير بناء مفرده[2].

وقيل جمع المذكر السالم هو: كل اسم دلّ على أكثر من اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفات لزيادة في آخره، إما واو ونون، أو ياء ونون، فيرفع بالواو نيابة عن الضمة، كـ: جاء الزيدون والمسلمون، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: رأيت الزيين والمسلمين، ومررت بالزيدين والمسلمين[3].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ١/١١٠.

(٢) حاشية يس على شرح التصريح ١/٦٩.

(٣) الكواكب الدرية ١/٣٤، وانظر: شرح التصريح ١/٦٩، وشرح الأشموني ١/٨٠.

آراء العلماء في الزيادة التي تلحق الاسم عند الجمع

وقد اختلف العلماء في الواو والياء المدتين اللتين في جمع المذكر السالم -كما اختلفوا في التثنية- هل هي حروف إعراب، أم علامات إعراب؟ فجاءت لهم في هذا عدة أقوال، هي:

القول الأول: لسيبويه، ويرى أنها حروف إعراب، وقد بين ذلك بقوله: ((وإذا جمعت على حد التثنية، لحقتها زيادتان، الأولى منهما: حرف المد واللين، والثانية: نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف إعراب، حال الأولى في التثنية، إلاّ أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون ، و رأيت المسلمين ، و مررت بالمسلمين))[1].

---

(١) الكتاب ١٨/١.

القول الثاني: للأخفش والمبرد والمازني، وهو: أنها ليست حروف إعراب، بدليل أن هذه الحروف تدل على الإعراب، وحرف الإعراب لا يدل عليه، كالدال من (زيد) فثبت بذلك أنها ليست حروف إعراب، وبدليل أنها لو كانت حروف إعراب لبان فيها إعراب، ولا يصح تقدير ذلك لوجهين:

أحدهما: أنها تدل على الإعراب، فلو كان فيها إعراب لكان عليه دليلان.

الثاني: أن حرف الإعراب يلزم طريقة واحدة، فلما كان الرفع بحرف والجر والنصب بحرف آخر لم يكن حرف إعراب، بل كان دليل إعراب[1].

القول الثالث: أن انقلابها هو الإعراب، أي: تحول الواو إلى الياء، وينسب هذا القول إلى الجرمي.

واستدل بأنه لما احتيج في الجر والنصب إلى حرف آخر علم أن الانقلاب هو الإعراب[2].

---

(١) التبيين للعكبري ص ٢٠٤،٢٠٦ ، وانظر الإنصاف ٣٣/١.

(٢) التبيين ص ٢٠٤،٢٠٦ ، وانظر الإنصاف ٣٥/١.

القول الرابع: أن الحروف أنفسها إعراب، وينسب إلى الفراء وقطرب.

واحتج أصحاب هذا القول بأن الإعراب ما دل على الفاعل والمفعول، وكان حادثاً عن عامل، وهذه الحروف بمنزلته، فكانت إعراباً كالحركة[1].

والمتأمل في هذه الآراء يجد أنها تشير إلى شيء مما تدل عليه هذه المدود، ولكننا نرى أن النحويين نظروا إلى أن هذه الأصوات حروف؛ وهي أصوات صائتة، والأصوات الصائتة حركات:

فأولاً: هذه المدود التي في جمع المذكر السالم ليست حروفا.

ثانياً: أن سيبويه يتصور أن المدود مسبوقة بحركات مجانسة، وهذا التصور جرى عليه النحويون من بعده.

فهو يتصور أن الألف مسبوقة بفتحة، وواو المد مسبوقة بضمة، وياء المد مسبوقة بكسرة، والمدود -كما هو معلوم- صوائت، والحركات صوائت أيضا، والصائت

---

(١) التبيين ص ٢٠٤،٢٠٦ ، وانظر الإنصاف ١/٣٤.

لا يجتمع مع الصائت؛ لأن كل صائت يعتمد على صامت قبله، فالمدود تعتمد على الحروف السابقة لها. فالواو في (مسلمون) تعتمد على الميم، أو بمعنى أوضح: هي حركة الميم، والياء في (مسلمين) تعتمد على الميم، أو بمعنى أوضح: هي حركة الميم، ولو كانت المدود مسبوقة بحركات مجانسة لأصبحت هذه الحركات المجانسة فاصلة بينها وبين الحروف السابقة لها، يعني: أن المد يعتمد على حركة وليس على حرف، وهذا لا يقع في الكلام، لأنه لا يوجد في الكلام صائت يتلو صائتاً آخر بلا فصل بينهما بواسطة حرف أو (صامت)، فالمدود لا تسبق ولا تلحق بحركات، وسيظهر هذا جليا في إعراب المقصور.

ثالثاً: تصور أن الحركات تنشأ منها المدود، أي: أن الحركات إذا أشبعت نشأت بعدها حروف المد، وهذا التصور لا يقع في الكلام، لأن الأصوات لا يتولد بعضها من بعض، ولا ينشأ بعضها من بعض، وإنما الصوت له طرفان: خفيف وثقيل، أو قصير وطويل، أو خفيف وشديد؛ فالمدود حركات مشبعة أو مشددة أو مثقلة، فلا تسبق بحركات، ولا تتبع بحركات أيضا.

رابعاً: النظر إلى أن هذه الأصوات زائدة على بناء المفرد، والحاصل في هذه الأصوات أنها ليست زائدة، وإنما هي مد أو تشديد لحركات المفرد، فواو المد التي في الجمع في نحو (مسلمون) هي ضمة المفرد في نحو (مسلمٌ) وإنما مدت للدلالة على الجمع، وكذلك الياء التي في (مسلمين) هي الكسرة التي في نحو (مسلمٍ)، وإنما مدت للدلالة على الجمع، وكذلك النون التي في هذا الجمع هي التنوين الذي في المفرد.

كما نلاحظ أن النحويين نظروا إلى أن المفرد ليس له علامة، وأن هذه المدود مزيدة على بناء المفرد.

وآراء العلماء يمكن أن نجملها في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: من قال إن الواو والياء حروف إعراب -كسيبويه- كان ينبغي عليه أن يبين حركات هذه الحروف إن كانت حروف إعراب، ولم يبين حركات الإعراب، أو بالأحرى لا يستطيع أن يبين حركات الأعراب.

الأمر الثاني: من قال إنها إعراب -كالفراء- كان ينبغي أن يبين حرف

الأمر الثالث: من قال أنها علامة الإعراب -كالأخفش- كان ينبغي أن يبين حروف الإعراب وحركات الإعراب.

وينبغي للباحث في الواو والياء في جمع المذكر السالم أن يبين ما يلي:

١- حرف الإعراب.

٢- علامة الإعراب.

٣- الدلالة على الجمع.

ولا شك أن آراء العلماء قد بينت أوجهاً من دلالة هذه الحروف، ولكن السبب في هذا الخلاف وعدم معرفة العلامة من حرف الإعراب، يعود إلى تصور أن المد مسبوق بحركة مجانسة، وعدم النظر إلى علامة المفرد، فالذي قال: هي دوالّ على الإعراب نظر إلى وظيفة هذه الأصوات، والذي قال: إنها حروف إعراب نظر إلى دلالتها على التثنية والجمع، والذي قال: هي الإعراب نظر إلى دلالتها على الإعراب وعدم قبولها للحركة، والذي قال: أن انقلابها إعراب أراد أن يوفق بين حرف الإعراب وعلامة الإعراب.

وحقيقة الواو والياء في جمع المذكر السالم أنهما ليسا حرفين، وليسا مزيدين وإنما هما مد أو تشديد لحركات المفرد في حالتي الرفع والجر.

فلو أخذنا هذين المثالين:

١- جاء مسلمون.

٢- رأيت مسلمين.

فإن حرف الإعراب في المثال الأول وهو (مسلمون) هو الميم، وعلامة الإعراب والجمع هي الواو، لأن الواو ضمة مشبعة أو مشددة، والضمة المشددة لها دلالتان: الضم، ويدل على الرفع؛ والتشديد أو الإطالة وتدل على الجمع، فالضمة المشددة تدل على جمع مرفوع.

وفي المثال الثاني وهو (مسلمين) فإن حرف الإعراب فيه هو الميم، وحركة الإعراب هي الكسرة المشبعة أو المشددة، وهي علامة الجمع أيضا، فالكسرة المشبعة (ياء المد) لها دلالتان: الكسر، ويدل على النصب والجر؛ والمد، ويدل على الجمع، فالكسرة المشبعة تدل على جمع مكسور أو منصوب.

فالواو والياء في جمع المذكر السالم ليستا مزيدتين على بناء المفرد، بل هما تشديد أو تطويل للضمة والكسرة اللتين في المفرد.

فالدلالة على الجمع لم تأت بزيادة الواو أو الياء، وإنما جاءت نتيجة لتشديد علامات المفرد وهي الضمة والكسرة، وتركت الفتحة لأن تشديدها يدل على المثنى، فعلامة الجمع مرتبطة بعلامة المفرد في حالتي الرفع والجر، فلو قارنا بين المفرد في هذين المثالين:

١- جاء مسلمٌ،

٢- مررت بمسلمٍ،

وبين الجمع في هذين المثالين:

١- جاء مسلمون،

٢- رأيت مسلمين ، و مررت بمسلمين،

لوجدنا أن بناء الجمع لا يختلف عن بناء المفرد إلا في إطالة الضمة والكسرة، وزيادة فتحة بعد النون، والتي سنبين سببها فيما بعد، وهذا الشكل يوضح علاقة جمع المذكر السالم بالمفرد في حالتي الرفع والجر.

المفرد في حالـة الرفـع	م	ُ	س	ل	ِ	م	ُ	ن		= ٨
الجمع في حالـة الرفـع	م	ُ	س	ل	ِ	م	و	ن	َ	= ٩
المفرد في حالـة الجـر	م	ُ	س	ل	ِ	م	ِ	ن		= ٨
الجمـع في حـــالتي الجــر والنصـب	م	ُ	س	ل	ِ	م	ي	ن	َ	= ٩

فعـدد الأصـوات في الاسـم المفـرد يسـاوي عـدد الأصوات في الجمـع، مـا عـدا زيادة الفتحـة الـتي بعـد النـون في الجمع، والتي سـوف نبـين سبب زيادتها فيما بعد.

فكـان ينبغي أن يقـال في تعريـف جمـع المذكـر السـالم مـا يلـي: هـو مـا دلّ علـى اثنـين بتشـديد علامـة الإعـراب في المفـرد في حـالتي الرفـع والجـر. أو: هـو مـا دلّ علـى أكـثر مـن اثنـين بإشباع ضمـة أو كسـرة الإعـراب في المفـرد.

آراء العلماء في النون التي في آخر جمع المذكر السالم

آراء العلماء في هذه النون هي آراؤهم في النون التي تلحق آخر المثنى، وسنبينها هنا باختصار:

١- رأي سيبويه: أنها عوض من الحركة والتنوين[1].

٢- رأي الزجاج: أنها عوض من حركة الواحد[2].

٣- رأي ابن كيسان: أنها عوض من تنوين المفرد[3].

٤- رأي الفراء: أنها التنوين، لا نون غيرها[4].

٥- رأي ابن مالك: أنها لرفع توهم الإضافة والمفرد، مثل: رأيت بنين كرماء ، و هذان ، و مررت

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٤٨.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٤٩.

بالمهتدين، فلولا النون لالتبست حالة الإضافة بعدمها، والتبس المفرد بالمثنى والجمع[1].

ونقول: إن النون التي في آخر جمع المذكر السالم هي التنوين الذي في آخر الاسم المفرد.

ولعل أقرب الأقوال إلى الصواب قول ابن كيسان والفراء، بل الصواب بعينه هو رأي الفراء.

لأن الحاصل في جمع المذكر السالم أن بناء المفرد لم يتغير، وإنما مدت الضمة والكسرة اللتين في المفرد للدلالة على الجمع، وبقيت دلالة الضمة على الرفع كما هي في المفرد، ودلت الكسرة في الجمع على الجر والنصب، لأن الفتحة أصبحت من نصيب المثنى، والتنوين الذي في المفرد هو النون التي في الجمع.

وقد عرفنا من مقارنة اللغة اليمنية القديمة ومن مقارنة اللغات السامية، أن النون التي تلحق آخر الأسماء تكون دالة على التعريف، فالأصل في النون -سواء كانت تنوينا

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٤٨ ، وشرح التسهيل ١/٧٤.

في المفرد، أو نونا في المثنى والجمع- هي للدلالة على التعريف في مرحلة من مراحل اللغة، ولكنها فقدت قيمتها التعريفية بعد أن استعاضت عنها اللغة بأداة التعريف في أول الاسم، وأصبحت دالة على التمكين وخفة الاسم.

حركة النون في جمع المذكر السالم

تحرك النون في جمع المذكر السالم بالفتحة للتفريق بين الجمع والمثنى[1].

ويرى النحويون أن سبب تحريك النون هو التقاء الساكنين[2].

ولكن الواو والياء اللتين قبل النون في جمع المذكر السالم ليسا حرفين حتى يقال: تحركت النون لالتقاء الساكنين، وإنما هما حركتان مشبعتان أو مشددتان، فواو المد ضمة مشبعة أو مشددة، وياء المد كسرة مشبعة أو مشددة، فما قبل النون حركة وليس حرفا. فالحركة لا توصف بالسكون، لأن السكون من أوصاف الحرف، فيقال: حرف متحرك إذا كان بعده حركة، ويقال: حرف ساكن إذا لم يكن بعده حركة، أما واو المد وياؤه فهما حركتان، والحركة لا توصف بالسكون، لأنها لا تتحرك حتى يقال: سكنت.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٨.

(٢) همع الهوامع ١/٤٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٢.

وأما سبب وقوع الفتحة بعد النون في هذا الجمع، فقد ذكر ابن الأنباري له عللاً منها قوله:

((الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستثقال، إما لتوالي الأجناس وإما للخروج من الضم إلى الكسر.

والوجه الثاني: أن التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع لأن الفتح أخف من الضم))[1].

وهذا التعليل -وهو معادلة خفة الفتحة بثقل الواو أو الياء- هو ما يعرف بقانون المغايرة أو المخالفة.

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٥-٥٦.

ولكن يؤخذ على ابن الأنباري تصوره أن الممدود مسبوقة بحركات مجانسة، والممدود أصوات صائتة والحركات أصوات صائتة أيضا، واللغة لا يجتمع فيها صائتان، أي: لا تجتمع فيها حركتان.

فالمد لا يسبق بحركة، كما لا يلحق بحركة أيضا، لأن المد حركة، ولا يجتمع في اللغة حركتان، فلو كانت الممدود مسبوقة بحركات مجانسة، لكانت متبوعة بحركات مجانسة، ولأصبح الحرف متحركاً بحركتين، وهذا لا يقع في الكلام.

وإنما سبب اختيار الفتحة بعد النون في هذا الجمع خاضع لقانون المغايرة، أو المخالفة[1]، وهو: أن الحركات الضيقة تقابلها حركات متسعة.

فالواو والياء في جمع المذكر السالم حركتان ضيقتان، تقابلهما الفتحة، لأنها حركة متسعة.

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ص ٩٥ ، ومن أسرار اللغة ص ٤٩.

وقد ورد كسر نون هذا الجمع في الشعر، واختلف العلماء في هذا الكسر: هل هو لغة أم ضرورة[1].

وقد وردت هذه الأبيات دالة على كسر نون جمع المذكر السالم:

١- قال الشاعر:

عرفنا جعفراً وبني عبيد وأنكرنا زعانف آخرينِ

٢- وقال الآخر:

وماذا تدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ

٣- وقال آخر:

إني أبي أبي ذو محافظة وابن أبي أبيّ من أبيينِ

وإذا نظرنا في البيتين الأول والثاني وجدناهما في قصيدة لجرير مطلعها:

عرين من عرينة ليس منا برئت إلى عرينة من عرينِ[2]

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ١/٤٩ ، وشرح المرادي لألفية ابن مالك ١/١٠٠ ، وشرح التسهيل ١/٨٥.

(٢) ديوانه ص ٤٧٥.

وهذه القصيدة قافيتها النون المكسورة، فيتضح من هذا أن كسر النون في جمع المذكر السالم إنما جاء بسبب الضرورة الشعرية، إذ إن جميع أبيات هذه القصيدة تنتهي بنون مكسورة.

أما البيت الثالث: فينسب إلى ذي الإصبع العدواني من قصيدته التي مطلعها:

لي ابن عم على ما كان من خلق

مختلفان فأقليه ويقليني[1]

وهذه القصيدة قافيتها النون المكسورة، وهذا يعني أن نون الجمع إنما كسرت بسبب الضرورة الشعرية، وليس لغة، وذلك بسبب أن القافية مكسورة، لأنه لو لم تكسر النون لاختلفت حركة الروي.

فبالرجوع إلى القصائد التي فيها أبيات الشواهد تبين ترجيح رأي من يقول: إن كسر نون الجمع ضرورة وليس لغة.

---

(١) المفضليات ص ١٦٠.

المبحث الثاني: المؤنث

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفرد

المطلب الثاني: المثنى

المطلب الثالث: الجمع السالم

المطلب الأول: المؤنث المفرد

التفريق بين المذكر والمؤنث من المباحث اللغوية المهمة التي تشترك فيها أغلب اللغات، غير أن اللغات في نظرتها إلى الأسماء قد أخذت طرقا شتى:

فمن اللغات من قسم الأسماء إلى ثلاثة أقسام، هي: المذكر ، والمؤنث ، والمحايد، وهو: الذي ليس مذكرا ولا مؤنثا، مثل الجماد، ويظهر هذا في اللغات الهندوأوربية[١].

وبعض اللغات تتخذ أنواعا من اللواحق يتصل بعضها بالأسماء حين التأنيث الحقيقي، وأخرى حين التذكير الحقيقي، وثالثة تتصل بغير العاقل حيا كان أو جماداً، مثل لغة التوش، إحدى لغات القوقاز[٢].

ومن اللغات من لا ينظر إلى المذكر والمؤنث، إنما ينظر إلى الحي والجماد، مثل مجموعة لغات البانتو في جنوب

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث ص ٢٥٤.

(٢) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٥٩.

أفريقيا، ففي هذه اللغات يراعي المتكلم في صيغ الأسماء التفرقة بين الحي والجماد[1].

ومن اللغات من يقسم الأسماء إلى قسمين فقط: المذكر والمؤنث، مثل اللغات السامية ومن ضمنها اللغة العربية. وهذا ما يهمنا في هذا البحث، إذ إن الأسماء في اللغة العربية إما أن تكون مذكرة أو مؤنثة.

ويبدوا أنه كان يفرق بين المذكر والمؤنث قبل وجود العلامة بواسطة الكلمات، إذ يطلق على المذكر كلمة ويطلق على المؤنث كلمة أخرى مغايرة للكملة التي أطلقت على المذكر، فيفرق بين المذكر والمؤنث بلفظين مختلفين.

وهذا ما عناه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب، إذ يقول: ((كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عير وأتان، و جدي وعناق، و حَمَل ورخل، وحصان وحِجْر، إلى غير ذلك، ولكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا

(١) المرجع السابق ص ١٥٩.

بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة: كضارب وضاربة، وتارة في الاسم: كامرء و امرأة ، ومرء و مرأة في الحقيقي، ثم أنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة، فقالوا: كبش و نعجة ، وجمل و ناقة ، وبلد ومدينة))[1].

وما ذكره الأنباري عندما كان يعدد أقسام المؤنث، إذ ذكر منها ((أن يكون الاسم المؤنث مخالفاً لفظه لفظ ذكره مصوغا للتأنيث، فيصير تأنيثه معروفا لمخالفته لفظ ذكره مستغنى فيه عن العلامة، كقولهم: جدي و عناق ، و حمل و رخل ، و حمار و أتان، فصار هذا المؤنث لمخالفته المذكر معروفاً يغني عن العلامة))[2].

والمذكر في اللغة العربية -بل في اللغات السامية- هو الأصل، والمؤنث هو الفرع.

يبين هذا قول سيبويه: ((واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن (الشيء) يقع على

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٣٢.

(٢) المذكر والمؤنث للأنباري ص ٨٨-٨٩.

كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر))[1].

ولما كان التأنيث فرعاً عن التذكير احتاج إلى علامة تميزه وعلامات التأنيث في اللغة العربية ثلاث، هي:

التاء، وتكون متحركة مع الأسماء، نحو: قائمة، أو ساكنة في الأفعال، نحو: قامت[2]. والألف، نحو: حبلى. والهمزة[3]، نحو: حمراء.

والتاء أكثر وأظهر دلالة من الألف، لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف التي تلتبس بالإلحاق والتكثير[4].

والتاء أهم العلامات وأكثرها انتشاراً في اللغات السامية، وهي العلامة التي لا تلتبس بغيرها، وهي العلامة المشتركة بين المفرد والمثنى والجمع، وهي التي سنتناولها بالتفصيل، لأن التاء التي في المفرد هي التاء التي في المثنى، وهي التاء التي في الجمع.

---

(١) الكتاب ١/٢٢.

(٢) أوضح المسالك ٤/٢٨٦ ، ارتشاف الضرب ١/٢٩٣.

(٣) المرجع السابق ١/٢٩٣.

(٤) شرح الأشموني ٤/٩٤ ، وحاشية الصبان ٤/٩٤

أما علامة التأنيث إذا كانت همزة، فهي حرف الإعراب، والحركات التي بعدها هي حركات الإعراب، مثل: هذه صحراء ، و رأيت صحراء ، و مررت بصحراء.

وأما الألف (أو -كما تسمى- الألف المقصورة) فسنتناولها في الاسم المعتل في مبحث المقصور.

وتاء التأنيث تزاد في آخر الاسم المفرد لتدل على التأنيث، وتكون هذه التاء مسبوقة بفتحة، وهذه الفتحة تدل على العدد، والتاء تدل على التأنيث، فنقول في تأنيث هذا الاسم:

جاء مسلمٌ

ورأيت مسلماً

ومررت بمسلم

ما يلي :

جاءت مسلمةٌ

ورأيت مسملةً

ومررت بمسلمةٍ

بزيادة تاء قبلها فتحة، والتنوين الذي في (مسلم) هو التنوين الذي في (مسلمة)، وإنما زيدت الفتحة والتاء بين

الميم والحركة الإعرابية، وبقيت الحركة الإعرابية والتنوين كما كانا في الاسم المفرد المذكر، وهذا الشكل يبين كيفية الزيادة التي زيدت على المفرد، ودلت على التأنيث.:

الجنس	الرفع	النصب	الجر
المذكر	م ُ س ل ِ م ُ ن	م ُ س ل ِ م َ ن	م ُ س ل ِ م ِ ن
المؤنث	م ُ س ل ِ م َ ت ُ ن	م ُ س ل ِ م َ ت َ ن	م ُ س ل ِ م َ ت ِ ن

فالفتحة التي زيدت بعد الميم تدل على واحد، والتاء تدل على مؤنث، فالزيادة دلت على واحد مؤنث.

فحرف الإعراب هو التاء، وهو علامة التأنيث، وحركات الإعراب هي الحركات التي في المفرد، وهي: الضم ، والفتح ، والكسر، والتنوين الذي في المؤنث هو التنوين الذي في المفرد المذكر. والفتحة التي قبل التاء تدل على العدد، والذي سوف يكون له علاقة بجمع المؤنث السالم فيما بعد.

المؤنث المفرد في الوقف

وعند الوقف على الاسم المفرد المؤنث، للعرب لهجتان:

اللهجة الأولى: حذف التنوين -إن وجد- والحركة الإعرابية، والوقوف على التاء، فيقولون في:

فاطمة ، و البقرة ، و الآية ، وطلحة:

فاطمتْ ، والبقرت ، و الآيت ، و طلحت[1].

والثانية: حذف التنوين -إن وجد- والحركة الإعرابية والتاء، والتعويض عنها بـ (هاء)، فيقولون في الوقف على:

فاطمة ، و ذاهبة ، و قائمة:

فاطمه ، و ذاهبه ، وقائمه[2].

وإنما قلنا: هذه الهاء عوض عن التاء، و لم نقل: بدل، لأن البدل يأخذ حركة المبدل منه، ويكون مثل المبدل منه

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٧ ، ورصف المباني ص ٢٣٨.

(٢) ينظر: الأشموني ٤/٢١٤.

في الوصل والوقف، وهذه الهاء لا تكون في الوصل.

أو نقول: هذه الهاء جيء بها من أجل المحافظة على الحركة التي قبل التاء، لأنها تدل على العدد.

ولعل هذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: ((واعلم أن العرب الذي يحذفون في الوصل، إذا وقفوا قالوا: يا سلمَهْ ، و يا طلحَهْ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف، كما لزمت الهاءُ وقف: ارمه))[1].

فيفهم من كلام سيبويه أن الهاء جيء بها للمحافظة على الفتحة، لأن هذه الفتحة هي علامة للواحد، وهذه العلامة هي التي سيكون امتدادها علامة لجمع المؤنث السالم.

ولذلك نرى أن الشعراء يحافظون على هذه الحركة إذا حذفت التاء، وذلك بمدها كقول عمرو بن كلثوم:

قفي قبل التفرق يا ظعينا نخبرك اليقين وتخبرينا

حيث حذف الشاعر التاء، ومد الفتحة التي قبلها حتى أصبحت ألفاً.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٢.

المطلب الثاني: المثنى

المثنى المؤنث هو ما دل على اثنتين.

وهو متفرع عن المفرد المؤنث، وذلك بمد حركة التاء من المفرد المؤنث في حالة النصب، للدلالة على التثنية. فالفتحة الطويلة في المثنى لها دلالتان: الطول، ويدل على التثنية؛ والنوع: ويدل على الرفع، أما في حالتي النصب والجر، فيكون بزيادة ياء بعد الفتحة فنقول:

جاءت مسلمتانِ

ورأيت مسلمتين

ومررت بمسلمتين

وهذا الشكل يبين علاقة المثنى المؤنث بالمفرد المؤنث في حالة النصب.

المفرد المؤنث في حالة النصب	م ُ س ل ِ م َ ت َ ن
المثنى في حالة الرفع	م ُ س ل ِ م َ ت ا ن ِ

فالفرق بينهما هو مد الفتحة للدلالة على التثنية، أو: علامة التأنيث التي في المثنى هي العلامة التي في المفرد.

وإنما أخذت الفتحة ومدت للدلالة على المثنى، لأن الضمة والكسرة ستكونان حركتين للإعراب في جمع المؤنث السالم.

فحرف الإعراب في (مسلمتان) هو التاء، وعلامة الإعراب هي الفتحة الطويلة، أو نقول: الألف لها دلالتان: تدل على الإعراب وعلى التثنية، أما التاء في المثنى فهي التاء في المفرد.

وهذا الشكل يبين علاقة المثنى في جميع أحواله بالمفرد المؤنث في حالة النصب:

المفرد المؤنث	م ُ س ل ِ م َ ت َ ن
المثنى في حالة الرفع	م ُ س ل ِ م َ ت ا ن ِ
المثنى في حالتي النصب والجر	م ُ س ل ِ م َ ت َ ي ن ِ

والعلة في كون المثنى بالألف، لأن الألف هي إشباع لفتحة المفرد، وأما الضم والكسر فهما من نصيب جمع المؤنث السالم.

ويقال في النون التي في المثنى المؤنث مثل ما قيل في النون في المثنى المذكر. وكذلك حركة النون يقال فيها مثل ما قيل في حركة نون المثنى المذكر.

فالنون التي في المفرد المذكر هي النون التي في المفردة، وهي النون التي في المثنى المذكر، وهي النون التي في المثنى المؤنث، لأن علامة التثنية كانت بإشباع الفتحة التي قبل النون من المفرد المذكر، وكذلك علامة التأنيث كانت بين الحركة الإعرابية وبين حرف الإعراب في المفرد المذكر.

فإذا قلنا: مسلمتان

فتكون على هذه الصورة:

م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ت	ا	ن	ِ

الفتحة التي بعد الميم تدل على الواحدة، والتاء تدل على التأنيث، والألف تدل على المثنى والرفع، والنون هي

التنوين، والكسرة للمخالفة مع الألف، لأن القاعدة هي التخالف بين الحركات، أي إذا سبقت النون بحركة واسعة تتبع بحركة ضيقة، وإن سبقت بحركة ضيقة تتبع بحركة واسعة.

المطلب الثالث
جمع المؤنث السالم

يسمى هذا الجمع: جمع التأنيث[1] ، وجمع المؤنث بالألف والتاء[2] ، وجمع المؤنث السالم[3] ، وجمع التصحيح المؤنث[4].

ويبدو من آراء النحويين أنهم لم يربطوا بين التاء التي في هذا الجمع وبين التاء التي في المفرد المؤنث، كما أنهم لم يربطوا بين الألف التي في هذا الجمع وبين الفتحة التي في المفرد المؤنث.

وسنعرض لآراء العلماء، ثم نبين العلاقة بين هذا الجمع وبين المفرد المؤنث.

فنبدأ برأي سيبويه؛ لأن الغالب على آراء النحويين أنها تدور حول رأي سيبويه.

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٦٠.

(٢) المقتضب ٣/٣٣١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٢٧١ ، وشرح المفصل ٥/٦ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٨٧.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٦ ، و ارتشاف الضرب ١/٢٧١.

فسيبويه يرى أن التاء هي علامة التأنيث، وهي حرف الإعراب، وأنها مثل الواو والياء في جمع المذكر السالم، ثم حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم، إذ يقول: ((ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء. والتنوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها))[1].

فسيبويه يقيس التاء على الواو والياء، لأنه يرى أن التاء حرف إعراب، كما يرى الواو والياء حرفي إعراب.

وقد بينا فيما سبق أن الواو والياء ليسا حرفي إعراب، وإنما هما حركتا الإعراب، وحرف الإعراب هو الحرف الذي قبلهما، وأن علامة الجمع هي مد حركة الإعراب.

أما جمع المؤنث السالم فإن التاء فيه هي حرف الإعراب، لأن الدلالة على الجمع لم تكن بمد الحركة الإعرابية، ولم يكن جمع المؤنث السالم متفرعاً عن المفرد

---

(١) الكتاب ١/١٨.

المذكر، كما تفرع جمع المذكر السالم، وإنما جمع المؤنث السالم متفرع عن المفردة المؤنثة.

وقال المبرد تحت عنوان: (هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء) ((فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون، لأنّك تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية، والتاء دليل التأنيث، والضمة علم الرفع، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في (مسلمين) والتنوين في (مسلمات) عوض من النون في مسلمين))[1].

فلو نظرنا في عدد أصوات (مسلمون) و (مسلمات) لوجدنا أن أصوات (مسلمات) أكثر من أصوات (مسلمون) وأن الزيادة التي في (مسلمات) ليس لها مقابل في (مسلمون)، فإذا كانت التاء في (مسلمات) تقابل الواو في (مسلمون) - على رأي سيبويه- فما الذي يقابل الألف من مسلمات.

وهذا الشكل يبين لك أصوات (مسلمون) و(مسلمات) لترى الفرق الكبير بين عدد الأصوات في هذين الجمعين:

---

(١) المقتضب ٣٣١/٣.

مسلمون	م	ُ	س	ل	ِ	م	و	ـ		ن	َ
مسلمات	م	ُ	س	ل	ِ	م	ا	ت	ِ	ن	

وهذا يبين أن جمع المؤنث السالم ليس متفرعاً عن المفرد بل عن المفردة.

والنحويون يتصورون أن جمع المؤنث السالم متفرع عن المفرد المذكر، ويرون أن تاء التأنيث التي في المفرد المؤنث يجب حذفها حتى لا تجتمع مع تاء الجمع، وأن يعامل المفرد الذي فيه التاء وكأنه خالٍ منها.

يقول ابن مالك في ذلك: ((وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه، فتعامله معاملة مؤنث عارٍ منها لو صح)).

ثم يشرح ذلك بقوله: ((إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء، حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير، كقولك في: مسلمة ، و جارية ، و عرقوة ، و قارئة ، وقراءة: مسلمات ، و جاريات ، و عرقوات ، و قارئات ، و قراءات))[1].

---

(١) شرح التسهيل ١/٩٦.

ويوضح هذه الفكرة -وهي حذف علامة التأنيث من المؤنث المفرد عند جمع المؤنث السالم، لأن التاء تدل على الجمع، وهو تأييد لرأي سيبويه- الصيمري إذ يقول: ((وأما المؤنث فجمعه بالألف والتاء، نحو: المسلمات ، و الصالحات، وتضم التاء علامة للرفع، وتكسر علامة للنصب والجر، حملاً على نصب المذكر السالم، لأن المؤنث فرع المذكر، فوجب أن يجرى على طريقته، فالكسرة مع التاء في هذا الجمع كالياء في ذلك الجمع، وفي التاء علامتان: علامة الجمع، وعلامة التأنيث؛ ولذلك حذفت التاء من: (مسلمة) إذا جمعت فقلت: مسلمات، لئلا يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة، كما لا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة))[1].

ويتصور النحويون أن التاء التي في جمع المؤنث السالم تدل على الجمع والتأنيث معاً، وأما التاء التي في المفردة فتدل على التأنيث، فيجب حذف التاء التي في المفردة.

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/٨٧.

ثـم يتطرقــون إلى هــذا السـؤال: أي التــأءين أحــق بـالحذف، التـاء الأولى الـتي في المفـرد، أم التـاء الثانيـة؟

فيقـررون حـذف الأولى، لأن الثانيـة فيهـا زيـادة معنـى. يبين ذلـك ابـن الأنبـاري بقولـه: ((ألا تـرى أن الأصـل أن تقـول في جمـع مسـلمة: (مسـلمتات) ، وصالحـة: (صالحتـات)، إلا أنهـم لما أدخلوا تـاء التأنيث في الجمـع حذفـوا هـذه التـاء الـتي كـانت في الواحـد، لأنهـم كرهـوا أن يجمعـوا بينهمـا، لأن كـل واحـد منهما علامـة للتأنيث، ولا يجمـع في اسـم واحـد علامتـا تـأنيث، فحذفـوا الأولى فقـالوا: (مسـلمات) ، و (صالحـات). وكـان حـذف الأولى أولى، لأن في الثانيـة زيـادة معنـى، ألا تـرى أن الأولى تـدل على التـأنيث فقـط، والثانية تـدل علـى التـأنيث والجمـع، وهـي حـرف الإعـراب، فلمـا كـان في الثانيـة زيـادة معنـى كـان تبقيتهـا وحـذف الأُولى أولى))[1].

فهـذا التصـور لم يربـط بـين التـاء الـتي في الجمـع والتـاء الـتي في المفـردة، إلا علـى سـبيل التخلـص مـن التـاء الـتي في المفـردة. فضـلاً عـن ملاحظـة دلالـة الفتحـة الـتي قبـل تـاء

---

(١) الإنصاف لابن الأنبـاري ٤٣/١ ، و أسـرار العربيـة ص ٦٠ .

التأنيث في المفرد المؤنث.

وقد تعرض ابن يعيش لعلامة التأنيث وعلامة الجمع في هذا: هل هي التاء وحدها، أم الألف، أم الألف والتاء معاً؟ مبيناً آراء العلماء في ذلك، إذ يقول: ((فهذا الضرب من الجمع إذا زدت في آخره الألف والتاء كالجمع المذكر السالم في سلامة واحده، وقد اختلفوا في هذه الألف والتاء:

فقال بعض المتقدمين: التاء للجمع والتأنيث، ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد.

وقال قوم: التاء للتأنيث والألف للجمع، والذي يدل على ذلك أمران:

أحدهما: إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك: مسلمات، فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى، لئلا يجمع في كلمة واحد بين علامتي تأنيث.

والأمر الثاني: أنك لو أسقطت أحدهما لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع

والتأنيث))[1].

وكل هذه الأقوال وإن رأت أن في الألف دلالة على الجمع، أو فرقا بين الجمع والواحد، إلا أنها تصورت أن هذه الألف مزيدة ولا علاقة لها بالفتحة التي قبل التاء في المفرد المؤنث.

وبعد هذا العرض لآراء العلماء نجد أن تصورهم هو زيادة ألف وتاء على الاسم المفرد المذكر، للدلالة على الجمع والتأنيث، أو زيادة ألف وتاء على الاسم المؤنث، ولكن بعد إسقاط علامة التأنيث، وهي التاء. أي: إعادته إلى المذكر المفرد.

والذي نراه -كما سبق في المثنى المؤنث- أن جمع المؤنث السالم مرتبط بالمفرد المؤنث، ولا فرق بينهما إلا بإطالة الحركة التي قبل التاء، إذ كانت تلك الحركة تدل على الواحد، فمدت أو شددت للدلالة على الجمع، أما الدلالة على التأنيث فهي موجودة في المفرد المؤنث، ولو قارنا بين (مسلمة) و مسلمات) لوجدنا أنهما يتساويان في

---

(١) شرح المفصل ٦/٥.

عـدد الأصوات وترتيبهـا، ولا يختلفـان إلا في الحركـة الـتي قبـل التـاء، إذ كـانت في (مسـلمة) قصـيرة وفي (مسـلمات) طويلـة أو مشـددة.

فـ (مسلمة) تتكـون مـن:

الميـم ، و الضمـة ، و السـين ، و الـلام ، و الكسـرة ، و الميـم ، و الفتحـة ، و التـاء ، و الضمـة ، و التنويـن (النـون).

و (مسلمات) تتكـون مـن:

الميـم ، و الضمـة ، و السـين ، و الـلام ، و الكسـرة ، و الميـم ، و الفتحـة المشـددة ، و التـاء ، و الضمـة ، والتنويـن.

وهـذا الشـكل يبين العلاقـة بين المفـرد المؤنـث والجمـع المؤنـث:

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
المفرد	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ت	ُ	ن
الجمع	م	ُ	س	ل	ِ	م	ا	ت	ُ	ن

فجمـع المؤنـث السـالم فـرع عـن المفـرد المؤنـث، بـل لا يختلـف عنـه في شـيء إلا في مـد الحركـة الـتي قبـل التـاء، حتـى تصبـح ألفـاً، وهـذا المـد هـو الـذي دلّ علـى الجمـع.

فالحركة التي قبل التاء لها دلالتان: القصر، ويدل على المفرد؛ والطول، ويدل على الجمع. أما علامة الإعراب فقد بقيت في الجمع كما كانت في المفرد، والتنوين قد بقي أيضا كما هو من غير تغيير.

وقد لاحظ الدكتور إبراهيم بركات علاقة جمع المؤنث السالم بالمفرد المؤنث، وعلاقة الألف التي في هذا الجمع بالفتحة التي في المفرد، ودلالة كل منهما على العدد، إذ قال: ((الحركة الطويلة بالفتحة التي تسبق التاء هي الدالة على العدد، فإذا كانت قصيرة كانت الكلمة دالة على واحدة، نحو: مسلمة ، و كاتبة ، وإذا كانت طويلة كانت الكلمة دالة على جماعة الإناث، نحو: مسلمات ، و كاتبات))[1].

ثم ذكر أن تاء الجمع لم يعوض عنها بالهاء في حالة الوقف، لأنها لو عوض عنها بالهاء لالتبست بالاسم المندوب، إذ يقول: ((ونلحظ أن التركيب البنيوي لهذه التاء مع الاسم الملحقة به كتركيب الهاء مع الاسم المندوب،

---

(١) التأنيث في اللغة العربية ص ٦٣.

حيث يشتركان في أن قبل كل منهما حركة طويلة بالفتحة، فلو أن هذه التاء قلبت هاء أثناء الوقف لالتبست بهاء الندبة))[1].

ثم يكرر دلالة الحركة التي قبل التاء على العدد، ويبين أن سبب عدم التعويض عن التاء بالهاء هو حتى لا يلتبس الجمع بالاسم المندوب، إذ يقول: ((إن الحركة السابقة للتاء فيها الفرق بين الدلالة على الواحدة أو الجماعة، ويقوي هذا أن الحركة القصيرة بالفتحة موجودة في الاسم في أثناء وصله ووقفه، كما أن الحركة الطويلة كذلك، أما التاء فهي موجودة في كل من الاسمين في حال الوصل، لكنها تاء مع الاسم الدال على الجماعة، وهاء مع الاسم الدال على الواحدة أثناء الوقف، وهذا يفرض علينا ألا نجعل التاء فارقة بين الدلالة على الواحدة والجماعة، وإنما تتركز هذه الفكرة في الحركة التي تسبق التاء، أما التاء تاء دائماً في الاسم الدال على الجماعة

---

(١) المرجع السابق ص ٦٤.

في أثناء الوصل والوقف، حتى لا يلتبس بما هو مندوب أثناء الوقف عليه))[1].

وهذا التصور لدلالة الحركة التي قبل التاء تصور صحيح وسليم، غير أن التعبير بـ (الحركة الطويلة بالفتحة) أو (الحركة القصيرة بالفتحة)، قد يفهم منه أن الحركة الطويلة ناشئة من الحركة القصيرة، أو أن الممدود مسبوقة بحركات مجانسة، أو أن الحركات ناشئة من بعد حركات؛ وهذا لا يقع في اللغة. ولو عبر بالفتحة الطويلة والقصيرة، أو الفتحة المشددة والمخففة، لكان أفضل.

كما يلاحظ أنه لم يذكر لهجات العرب الأخرى في الوقف على التاء سواء كانت في المفرد أو الجمع.

فللعرب في الوقف على المؤنث عدة لهجات:

اللهجة الأولى: حذف التنوين والحركة الإعرابية، والوقف على التاء، سواء كانت في مفرد أو جمع.

ويمثل الوقف على التاء في المفرد، قول بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب: ما أحفظ منها

---

(١) التأنيث في اللغة الغربية ص ٦٤.

ولا آيت[1].

وقول الراجز:

الله أنجاك بكفي مسلمت

من بعد ما وبعد ما وبعدمت

كادت نفوس القوم عند الغلصمت

وكادت الحرة أن تدعى أمت[2]

والوقف على جمع المؤنث السالم كما هو في القاعدة المشهورة، في نحو الوقف على مسلمات.

اللهجة الثانية: هي حذف التنوين والحركة الإعرابية وتاء التأنيث في المفرد، والتعويض عن التاء بالهاء، والوقف على التاء في جمع المؤنث السالم.

وهي اللهجة التي تحدث عنها الدكتور إبراهيم، نحو: مسلمه، في المفرد؛ ومسلمات، في الجمع.

اللهجة الثالثة: وهب حذف التنوين والحركة الإعرابية، والتاء في كل من المفرد والجمع.

---

(١) شرح الأشموني ٤/٢١٤.

(٢) المرجع السابق ٤/٢١٤.

وهذه اللهجة لم يذكرها الدكتور إبراهيم، ولو ذكرها لما ذكر هاء الندبة، ويبدو أنه لم يطلع على هذه اللهجة.

ويمثل هذه اللهجة -في حالة المفرد- نحو: فاطمه ، و طلحه، أي اللهجة المشهورة.

أما في حالة الجمع فيمثلها نحو:

دفن البناه من المكرماه

و كيف بالإخوه والأخواه[1].

أي دفن البنات من المكرمات ، و كيف بالإخوة والأخوات.

وتنسب هذه اللهجة إلى طيئ[2].

و لم تقتصر هذه على تاء التأنيث، بل سمع قول بعضهم: ((قعدنا على الفراه)[3]، أي: الفرات.

---

(١) شرح الأشموني ٢١٤/٤ ، وشرح المرادي ١٧٥/٦.

(٢) شرح الأشموني ٢١٤/٤ ، وشرح المرادي ١٧٥/٦.

(٣) شرح المرادي ١٧٤/٦.

ومن أمثلة هذه اللهجة أيضا: هيهاه ، و أولاه، أي: هيهات ، و أولات[1].

فالفتحة التي في المفرد تدل على العدد الواحد، والتاء تدل على التأنيث؛ والألف التي في الجمع تدل على الجمع، والتاء تدل على التأنيث. فالحركة التي قبل التاء تدل على العدد، والتاء تدل على التأنيث، فالفتحة التي قبل التاء من المفرد تدل على واحد، والتاء تدل على مؤنث.

ففي نحو: مسلمة: الفتحة دلت على واحد، والتاء على مؤنث. أما التاء في نحو: مسلمات، فهي التاء التي في المفرد، وأما الألف فهي الفتحة التي كانت في المفرد، شددت أو مدت لدلالة على الجمع.

ثم بين الدكتور إبراهيم أن التاء في المفرد هي التاء التي في الجمع، غير أن مكانها في الجمع غير مكانها في المفرد، إذ يقول: ((والقول الأكثر قربا من الواقع اللغوي، هو أن التاء لم تحذف بل اتخذت مكاناً في الكلمة المبنية للجماعة غير ما كانت عليه في الكلمة المبنية للواحدة،

---

(١) (؟) شرح الأشموني ٤/٢١٤.

مؤداه إطالة الحركة بالفتحة للتفرقة العددية، كما ذكرنا سابقاً، أما التاء فيما دل على مفردة فهي التاء فيما دل على جماعة إناث، وكلاهما للدلالة على التأنيث))[1].

والحاصل أن التاء لم تبرح مكانها، وأنه لم يحصل تغيير بين المفرد والجمع إلا بمد الفتحة التي قبل التاء، أي: بتشديدها، فالتاء التي في المفرد هي التاء التي في الجمع، ومكانها في المفرد هو مكانها في الجمع، إذ تقع بين فتحة وضمة.

فلو قارنا بين: (مسلمة) ، و (مسلمات)، سنجد أن مكان التاء واحد. وهذا الشكل يبين الفرق بينهما، وأن التاء لم تبرح مكانها:

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ت	ُ	ن
م	ُ	س	ل	ِ	م	ا	ت	ُ	ن

(١) التأنيث في اللغة العربية ص ٦٥.

فالفتحة التي قبل التاء إن كانت قصيرة دلت على واحد، وإن كانت طويلة دلت على جمع.

أما تحديد التأنيث فهو خاضع للتاء، فدلالة التأنيث التي في المفرد هي دلالة التأنيث الذي في الجمع، أي: أن التاء هي الدالة على التأنيث ، والحركة هي الدالة على العدد، فالفتحة مع التاء تدلان على واحد مؤنث، والفتحة المشددة (الألف) مع التاء تدلان على جمع مؤنث.

وأما كون جمع المؤنث ينصب ويجر بالكسرة، فلأن الفتحة أصبحت من نصيب المثنى.

لأن كلاً من المثنى المؤنث والجمع المؤنث، متفرع عن المفرد المؤنث.

وحركات المفرد المؤنث ثلاث، هي: الضمة ، والكسرة ، والفتحة؛ فأخذت الفتحة ومدت للدلالة على المثنى المرفوع، وبقيت الضمة والكسرة، فأصبحتا من نصيب الجمع المؤنث. فالضمة -على أصلها- علامة للرفع، والكسرة --على أصلها- علامة للجر، ولما فقدت علامة النصب -وهي الفتحة التي صارت من نصيب المثنى- حمل النصب على الجر.

وهذه أمثلتها:

جاءت مسلماتٌ.

ورأيت مسلماتٍ

ومررت بمسلماتٍ

وهذه العلة التي في جمع المؤنث السالم -في كونه مرفوعاً بالضمة ومجروراً ومنصوبا بالكسرة- هي العلة التي في جمع المذكر السالم، إذ إن المثنى المذكر والجمع المذكر متفرعان عن المفرد المذكر.

وحركات المفرد المذكر، هي: الضمة، والكسرة، والفتحة؛ فأخذت الفتحة ومدت للدلالة على المثنى المرفوع، وبقيت الضمة والكسرة، فأصبحتا من نصيب جمع المذكر، فالضمة -على أصلها- تدل على الرفع، فمدت لتدل على الجمع، فأصبحت بعد المد تدل على جمع مرفوع، والكسرة -على أصلها تدل على الجر، فمدت لتدل على الجمع، فأصبحت بعد المد تدل على جمع مجرور، ولما فقدت علامة النصب -وهي الفتحة لأنها صارت من نصيب المثنى- حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم.

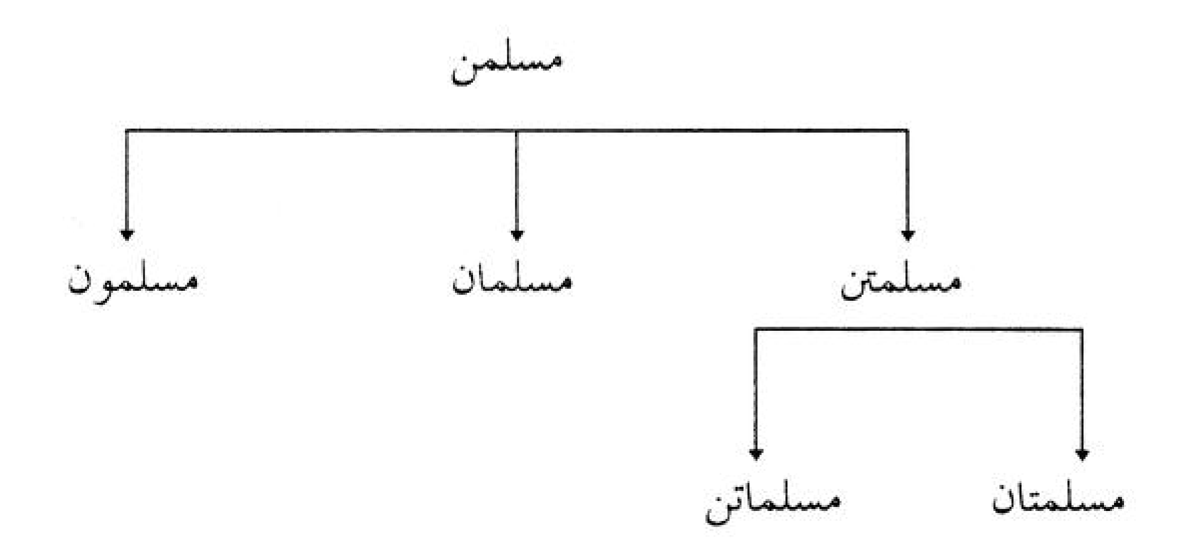
وإنما الخلاف بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، أن جمع المؤنث السالم علامة الجمع فيه مد الفتحة التي قبل التاء، إذ كانت تدل على الواحد، فمدت فأصبحت فتحة مشددة (ألفاً)، فدلت على الجمع. والتاء التي في المفرد هي علامة التأنيث، وهي حرف الإعراب. وبقيت الحركة الإعرابية كما هو من غير مد، لأن الدلالة على الجمع لم تكن بمد الحركة الإعرابية، إنما بمد الحركة التي قبل التاء. وبقي التنوين كما هو في المؤنث المفرد بلا تغيير، لأن الحركة الإعرابية لم تتغير.

أما جمع المذكر السالم فالدلالة على الجمعية كانت بمد الحركة الإعرابية، فمدت الضمة للدلالة على جمع مرفوع، ومدت الكسرة للدلالة على جمع مجرور، وحمل النصب على الجر، لأن الفتحة مدت للدلالة على المثنى المرفوع. وحرف الإعراب في جمع المذكر السالم هو حرف الإعراب في المفرد المذكر، كما أن حرف الإعراب في جمع المؤنث السالم هو حرف الإعراب في المفرد المؤنث، وهو تاء التأنيث.

فالمثنى المذكر والجمع المذكر متفرعان عن المفرد المذكر، والمثنى المؤنث والجمع المؤنث متفرعان عن المفرد المؤنث، والمفرد المؤنث متفرع عن المفرد المذكر.

وليس الجمع المؤنث والمثنى المؤنث متفرعين عن المفرد المذكر -كما يتصور النحويون- بل هما متفرعان عن المفرد المؤنث.

وهذا الشكل يبين كيف تفرع الجمع والتأنيث عن المفرد المذكر، ولنأخذ مثلاً لذلك، وهو (مسلم).



المبحث الثالث

جمع التكسير

جمع التكسير

سبق في تعريف الجمع أنه: ضم شيء إلى شيء أكثر منه، والغرض من الجمع الإيجاز والاختصار، لأن التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة، وربما تعذر إحصاء آحاد ذلك الجمع وعطف أحدها على الآخر[1].

وقد جاءت تعريفات جمع التكسير متقاربة:

منها: هو كل جمع تغير فيه لفظ الواحد، أو نظمه، أوبناؤه[2].

أو: هو ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير في صورة مفرده[3].

---

(١) انظر شرح المفصل ٥/١.

(٢) شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٨١، واللمع لابن جني ص ١٠٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/٣٩٦.

(٣) شرح المرادي ٥/٣٣ ، وشرح الأشموني ٤/١١٩ ، وتصريف الأسماء للطنطاوي ص ٢٠٢ ، وفي علم الصرف د/ أمين علي السيد ص ١٠٦ ، والصيغ الإفرادية العربية د/ محمد سعود المعيني ص ٢٠٢.

أو: هو ما دل على ثلاثة فأكثر بتغيير في صورة مفرده[1].

وسمي هذا الجمع بهذا الاسم تشبيها بتكسير الآنية، لأن بناء المفرد يتغير كما تتغير الآنية إذا كسرت.

قال ابن الأنباري: ((إن قال قائل: لم سمي جمع التكسير تكسيراً؟ قيل: إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية، لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد فك نضده في هذا الجمع، فسمي جمع تكسير))[2].

وقال الحريري: ((وسمي جمع تكسير، لأن لفظ الواحد مكسر فيه، كما يكسر الإناء ثم يصاغ صيغة أخرى))[3].

ويسمى أيضا: الجمع المكسر.

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل ص ١٤٤، والمحيط للأنطاكي ٢٥٩/١.

(٢) أسرار العربية ص ٦٣، وانظر: شرح المفصل ٦/٥.

(٣) ملحة الإعراب ص ٨١.

قال ابن السراج: ((هذا الجمع يسمى: مكسراً، لأن بناء الواحد فيه قد غير عما كان عليه، فكأنه قد كسر، لأن كسر كل شيء تغييره عما كان عليه))[1].

وقد حصر العلماء التغييرات التي تحصل للمفرد عند جمع التكسير فيما يلي:

١- الزيادة، مثل: صنو و صنوان.

٢- النقص، مثل: تخمة و تخم.

٣- تبديل الشكل، مثل: أَسَد و أُسْد.

٤- الزيادة وتبديل الشكل، مثل:رجل ، ورجال.

٥-النقص وتبديل الشكل، مثل: رَسول و رُسل ، و قَضيب و قُضب.

٦- النقص وتبديل الشكل، والزيادة، مثل: غُلام و غِلمان[2].

---

(١) الأصول ٢/٢٤٩.

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٠٧ ، وشرح المرادي ٥/٣٣ ، وشرح الأشموني ٤/١١٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٩٩.

والأصل في هذا الجمع أن يكون بزيادة، أو -على أقل تقدير- بالتساوي مع المفرد، لأن تغيير الحركات يدل على الجمع، فيغني عن الزيادة، لذلك قال ابن يعيش: ((ومثال التغيير بالنقص: إزار و أزر ، و حمار و حمر، وأما تغيير البناء فهو راجع إلى تغيير الحركات، نحو: أسد و أسْد ، و وثن و وثْن، والأصل في ذلك الجمع بالزيادة، لما ذكرناه، نحو: فلس و أفلس و فلوس، وكعب و أكعب وكعاب، فأما: إزار و أزر ، و حمار و حمر ، وأسد و أسد ، و وثن و وثن، فمنتقص منه ومقصور من فُعول، وأصله: أزور وأسود، ولكنهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف))[1].

فهو يريد أن نحو أُسْد مأخوذ من (أُسُد)، و(أُسُد) مقصور من (أسود)، أي: أن نحو: (فُعُل) مقصور من (فُعول).

ونحن إذا نظرنا إلى التغييرات التي حصلت في المفرد، فنقول: إن الزيادة في نحو: (صنو و صنوان) قد جاءت على

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥.

أصلها، أما النقص في نحو: (تخمة و تُخَم) فإن التاء في نية الإنفصال، وليست من البناء الأصلي، لأن وزن (فُعَل) ليس محصوراً على المؤنث.

وأما تبديل الشكل في نحو (أَسَد و أُسْد) فهذا من النقص، لأن السكون ليس من مكونات الكلام، وإنما هو علامة في الكتابة لا في النطق، واللغة أصوات منطوقة، فالحاصل في هذا أن المفرد يزيد على الجمع بحركة، وهي حركة السين، وهي الفتحة، والأصل في (أُسْد) هو (أُسُد)، فيكون بناء الجمع حينئذ متساويا مع بناء المفرد، إذ وزن المفرد (فَعَل) ووزن الجمع (فُعُل)، فتكون دلالة الجمع قد حصلت بتغيير الحركات، والأصل في (فُعُل) هو (فُعول)، إذ تكون الفاء مضمومة والعين متحركة بالواو أو بالضمة المشددة، واللام متحركة بالضمة وبعدها التنوين.

فالحاصل بين (فُعُل) و (فُعول) ليس حذف الواو كما يتصور ابن يعيش، وإنما قصر الواو التي هي حركة العين، أو تخفيف الضمة المشددة (الواو).

وهذا الشكل يبين الفرق بين (أَسَد) و (أُسُد) و (أسود):

أسد	أ	َ	س	َ	د	ُ	ن
أسد	أ	ُ	س	ُ	د	ُ	ن
أسود	أ	ُ	س	و	د	ُ	ن

أما الحاصل في نحو: (رجل و رجال) فإن عدد الأصوات واحد في المفرد والجمع، وإنما الفرق بينهما هو تغيير أنواع الحركات، وأن حركة الجيم مشددة، أي: فتحة مشددة. فلو أخذنا كلمة (رجل) سنجدها تتكون من: الراء المفتوحة ، والجيم المضمومة ، واللام المضمومة بحركة الإعراب ، وبعدها التنوين، وسنجد الجمع يتكون من: الراء المكسورة ، والجيم المفتوحة بفتحة مشددة ، واللام المتحركة بحركة الإعراب ، وبعدها التنوين.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين رجل ورجال:

رجل	ر	َ	ج	ُ	ل	ُ	ن
رجال	ر	ِ	ج	ا	ل	ُ	ن

فالدلالة على الجمع حصلت بتغيير الحركات، وبمد حركة الجيم، لكن الأصوات متساوية في العدد.

وأمـا النقـص وتبديـل الشـكل في نحـو:(رسـول و رسـل) و (قضيـب و قضـب) و (كتـاب و كتـب) فالحـاصل أنـه لم يكـن هنـاك نقـص في عـدد الأصـوات؛ إذ يتسـاوى عـدد الأصـوات في المفـردات مـع عـدد الأصـوات في الجمـوع في هـذه الكلمـات، وإنمـا الحـاصل هـو قصـر بعـض الحركـات الممـدودة أو تخفيـف الحركـات المشـددة.

وهـذا الشـكل يبين العلاقـة بين الجمـع والمفـرد في هـذه الكلمـات:

المفرد							عدد الأصوات	المفرد							عدد الأصوات
ك	ِ	ت	ا	ب	ُ	ن	٧	ك	ُ	ت	ُ	ب	ُ	ن	٧
ر	َ	س	و	ل	ُ	ن	٧	ر	ُ	س	ُ	ل	ُ	ن	٧
ق	َ	ض	ي	ب	ُ	ن	٧	ق	ُ	ض	ُ	ب	ُ	ن	٧

وإنمـا الدلالـة علـى الجمـع حصلـت بتغيـير الحركـات وقصرهـا.

أمـا في نحـو: (غـلام و غلمـان) فـإن الدلالـة علـى الجمـع جاءت مـن الزيـادة.

وهـذا الجمـع يعـرب بالحركـات، تقـول: هـذه دورٌ ، وقصـورٌ، و رأيت دوراً و قصوراً ، و مـررت بـدورٍ وقصـورٍ، وحـرف الإعـراب هـو الحـرف الـذي تتلـوه الحركـة، فحـرف الإعـراب في (قصـور) هـو الـراء، وحركـة الإعـراب هـي الضمـة.

والتنويـن الـذي في هـذا الجمـع هـو التنويـن الـذي في المفرد، إذ قلنـا هـذا قَصْرٌ.

وهذا الشكل يبـين العلاقـة بـين المفـرد والجمـع:

قصر	ق	َ	ص		ر	ُ	ن
قصور	ق	ُ	ص	و	ر	ُ	ن

فالدلالـة علـى الجمـع جـاءت مـن التبـادل بـين حركـتي القاف وزيـادة ضمـة مشـددة (واو مـد) بعـد الصـاد.

وعلـل ابـن يعيـش لإعـراب جمـع التكسـير بالحركـات بقولـه: ((وإنمـا كـان إعرابـه بالحركـات، لأنـه أشـبه المفـرد، لأن الصيغة تسـتأنف لـه كمـا تسـتأنف للمفـرد))[1].

(١) شرح المفصـل ٦/٥.

والسبب في إعرابه بالحركات هو أن الدلالة على الجمع فيه لم تكن بمد حركة الإعراب، كما في جمع المذكر السالم وفي المثنى، وإنما الدلالة على الجمع تحصل بتغيير الحركات، وذلك بالتبادل بينها أو بزيادة حركات، ولكن لم تكن بمد حرف الإعراب؛ أو تكون الدلالة بزيادة حرف كما في غلمان.

أما في جمع المذكر السالم فإن الزيادة لم تكن بحروف ولا بحركات جديدة، وإنما تكون بمد حركة الإعراب التي في المفرد.

أما هذا الجمع فالدلالة على الجمعية فيه تكون بتغير لأصوات بناء الكلمة بالزيادة، أو التبادل بين الأصوات، ولم تكن بمد حركة الإعراب التي في المفرد، ولذلك بقيت الحركة الإعرابية في هذا الجمع من غير تغيير.

الفصل الثاني

الاسم المعتل

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد، ويشمل أصل المعتل

والمبحث الأول: الاسم المقصور

المبحث الثاني: الاسم المنقوص

المبحث الثالث: الأسماء الستة

التمهيد

لو تأملنا في المعتل لوجدنا أن الهمزة تظهر في بعض تصاريفه، والمقارنة بين الهمزة وحروف العلة الأخرى تدل على أن الهمزة هي الأصل، لأنها هي الحرف الذي يتغير، فالعرب تفر من الهمزة إلى الواو، أو الياء، أو تحذف الهمزة، أو تسقط الهمزة، وتمد الحركة التي قبلها أو بعدها عوضا عنها، أو تحول الهمزة إلى عين، كما في عنعنة تميم[1]، أو تحولها إلى هاء، كما في قولهم: (هرحت الفرس) تريد: أرحت[2].

ومن الأدلة على أن المعتل أصله مهموز ما يلي:

١- ظهور الهمزة في المصادر مثل: فاحت ريح المسك تفوح فؤوحا ، و دعا يدعو دعاء ، و قضى يقضي قضاء.

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٨.

(٢) الصاحبي ص ٣٤.

والمعروف أن المصدر أصل للفعل، فالفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر سابق له[1].

٢- إن الألف لا تكون أبداً أصلاً[2]، ولا بدلاً من أصل، لأنها حركة، والحركة لا تحل محل الحرف، أو يقال: لأنها صائت، والصائت لا يكون بدلاً من صامت (حرف)، لأن كلاً منهما لا يحل محل الآخر.

٣- ظهور الهمزة في مصادر الأفعال المبدوءة بهمزة أفعل، أو همزة الوصل، مثل: ألقى إلقاء ، و ارتقى ارتقاء ، و استسقى استقاء[3].

٤- القول بأن الفعل أصل للمعتل يعترض عليه بأن آخر الأفعال مد، مثل: يدعو ، و يرمي ، و يمشي، والمدود حركات، والحركة لا تكون بدلاً من حرف، أو بدلاً من أصل، لأن الحركة صوت صائت، والحرف

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٥٦.

(٢) المقتضب للمبرد ١/٥٦ ، المنصف ١/١١٨.

(٣) أوضح المسالك ٤/٢٩٤.

أو الأصل صوت صامت، وكل من الصامت والصائت لا يتحول إلى الآخر، وكل منهما لا يحل محل الآخر.

٥- ظهور مواد بلهجتين، ونص العلماء على أن المواد المهموزة أصل للمواد غير المهموزة، مثل: ذئب و ذيب ، و رأس و راس ، و لؤم و لوم.

٦- إن المد حركة مشبعة[١] أو مشددة، والحركة لا تكون أصلاً، ولا تجتمع مع حركة أخرى.

٧- الأصل يبدأ به، والمد لا يبدأ به، لذلك قيل: (الألف لا تلحق أولا)[٢].

٨- استعمال العرب: وهو أنها تحول الهمزة إلى معتل، قال الأخفش: ((إن العرب تحوّل الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء، يجتمعون على ترك همزة نحو:

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٣/١ ، ومفاتيح العلوم ص ٣١ ، والنكت للشنتمري ١٢٨/١.

(٢) الاستدراك للزبيدي ص ٥٠.

المنساه، ولا يكاد أحد يهمزها إلا في القرآن، فإن أكثرهم قرأها بالهمز، وبها نقرأ وهي من نسأت))[1].

ونحن إذا عرفنا أن المدود حركات مشبعة أو مشددة -أو قل: أصوات صائتة- لا نحتاج إلى الأدلة، لأن الصائت لا يحل محل الصامت، ولأن الصائت لا يتلوه صائت، ولا يقع أولاً، ولا يجتمع مع صائت آخر.

والمراد بالمعتل هنا هو: المقصور والمنقوص، والأسماء الستة، لأنها تختلف عن الصحيح، وسنفصل ذلك عند تناول كل واحد منها.

---

(١) معاني القرآن ١/١٠٠.

المبحث الأول

الاسم المقصور

تعريف المقصور

عرف النحويون المقصور بأنه: هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة[1].

أو: هو ما كان آخره ألف مقصورة[2]، مثل: عصا ، و مصطفى.

وحكمه أن يكون في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة. تقول: جاء مصطفى ، و رأيت مصطفى ، و مررت بمصطفى.

وعلل النحويون في سبب عدم ظهور الحركة أن الألف ساكنة على كل حال، وتقدر فيها الحركات الثلاث[3].

قال الصيمري مبينا عدم ظهور الحركة في آخر الاسم المقصور: ((وإنما كان كذلك لأن الألف متى حركت انقلبت واواً أو ياءً، والواو والياء إذا كانتا

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٦٥.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٨٣.

(٣) المرجع السابق ١/٨٣.

في موضع حركة وانفتح ما قبلهما انقلبتا ألفين، فلو حركت هذه الألف التي في أواخر هذه الأسماء لانقلبت إلى الياء والواو، ثم كن يعدن ألفات، لأن ما قبلها مفتوح، ولو فعلنا هذا لكان ضرباً من العبث، فتركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلة، والإعراب فيها مقدر، ولا يجوز غير ذلك، لأنه لم يعرض لها ما يوجب لها البناء))[1].

وهذا النص يبين تصور النحويين لتحول الصائت إلى صامت، أي: تحول الحركة إلى حرف، والحرف إلى حركة، والمعروف في علم الأصوات أن الصوامت لا تحل محل الصوائت، وكل منهما لا يحل محل الآخر.

فالاسم المقصور: اسم معرب آخره فتحة مشددة أو مشبعة أو طويلة، والحركة لا تتلوها حركة، والحركة غير الحرف، فهذه الألف التي في آخر الاسم المقصور حركة، وهذا يعني أنها ليست حرف إعراب، فينبغي لنا أن نبحث عن حرف الإعراب، وأن نبين كيف حصلت،

---

(١) التبصرة والتذكرة ٨٣/١.

أو من أين جاءت الألف، أي: الفتحة المشددة التي في آخر الاسم المقصور.

ولو أخذنا مثلا (مصطفى):

فنقول: إنه مأخوذ من الاصطفاء، وأن لام الكلمة همزة، لأن المعتل مهموز، أو لأن الاسم مأخوذ من المصدر، فيكون أصل (مصطفى) مصطفأٌ.

فكان القياس أن يقال:

جاء مصطفأٌ مسرعاً

ورأيت مصطفأً يكتب

ومررت بمصطفإٍ يقرأ

فحرف الإعراب في (مصطفأ) هو الهمزة، وحركة الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة، والتنوين هو تنوين التمكين، وقد عرف أصله في فصل الاسم الصحيح.

أما إذا قلنا:

جاء مصطفى مسرعاً

ورأيت مصطفى يكتب

ومررت بمصطفى يقرأ

فالحاصل في هذا أن حرف الإعراب -وهو الهمزة- قد حذف هو والحركة الإعرابية، وأصبح التنوين بعد حركة العين وهي الفتحة.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين الأصل والفرع:

الأصل	م	ُ	ص	ط	َ	ف	َ	ء	ُ	ن
الفرع	م	ُ	ص	ط	َ	ف	َ	.	.	ن

هذا في حالة الرفع، ويقال مثل ذلك في حالتي النصب والجر.

أما إذا قلنا:

جاء مصطفى

ورأيت مصطفى

ومررت بمصطفى

أي في حالة الوقف، فالحاصل أن حرف الإعراب وحركته والتنوين قد حذفت، ومدت الحركة التي قبل حرف الإعراب عوضا عنه.

وهذه صورتها مقارنة مع الأصل:

فالأسماء المقصورة لامها محذوفة مع الحركة الإعرابية، فهي مثل الأسماء المرخمة في النداء نحو: يا جعفَ في (جعفر).

فحرف الإعراب من جعفر محذوف، ولكن حذف الأسماء المقصورة يكون لازما، والعلة في الحذف هو ثقل الهمزة.

فالألف (الفتحة المشددة) في آخر الأسماء المقصورة ليست حرف الإعراب، ولا يقدر فيها الإعراب، وإنما حركة الإعراب محذوفة مع حرف الإعراب.

الوقف على المقصور المنون

اختلف العلماء في أصل الألف في أخر المقصور المنون عند الوقف، وقد حكى العكبري اختلافهم بقوله: ((اختلفوا في أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب[1].

فمذهب سيبويه: أن الألف في الرفع والجر لام الكلمة لا بدل، وفي النصب هي بدل من التنوين.

والمذهب الثاني: أن الألف في الأحوال الثلاث لام الكلمة لا بدل. وهو قول السيرافي وجماعة.

والمذهب الثالث: هي في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين. وهو قول المازني.

وهذه الآراء تقوم على اعتبار أن المد حرف، وقد بينا أن المد حركة مشبعة أو مشددة. فالألف لا تكون أصلاً باتفاق، وعرفنا سبب أنها لا تكون بدلاً، وهو أنها حركة، والحركة لا تتحرك، ولا تحل محل حرف.

---

(١) التبيين ص ١٨٦.

فهذه الألف هي حركة ما قبل حرف الإعراب. فلو قلنا: جاء مصطفى، هذه الألف التي في آخر (مصطفى) هي حركة الفاء، -أي: عين الكلمة- وقد مدت عوضا عن المحذوف، وهو حرف الإعراب، والحركة الإعرابية، ففتحة العين شددت عوضا عن محذوف هو حرف الإعراب وحركته.

وقد عرفنا فيما مضى أن حرف الإعراب هو الحرف الذي تأتي بعده حركة أو علامة التثنية والجمع المذكر، وسيتضح هذا في تثنية المقصور وجمعه جمعا سالماً.

هذا إذا كان الاسم منونا معتلاً نحو: مصطفى ، و عصا ، وملهى.

ولكن إذا كان الاسم غير منون، أي: آخره ألف التأنيث المقصورة مثل حبلى، فهو من مادة (حبل) ومادة (حبل) موجودة في (حبلى) بحذافيرها أي بدون حذف، مما يجعلنا نبحث عن أصل ألف التأنيث المقصورة، أو عن أصل الألف التي للإلحاق، وذلك باستعراض لهجات العرب في الوصل والوقف، لنعرف أصل هذه الألف -وهي علامة التأنيث: هل كانت ألفاً، أم أنها كانت صوتاً آخر؟

أصل ألف التأنيث المقصورة

عرفنا أن الألف التي في آخر الاسم المقصور من نحو: (مصطفى) هي حركة ما قبل اللام، ومدت عوضا عن اللام المحذوفة، وهي الهمزة من الاصطفاء، ونحن الآن بصدد النظر في لهجات العرب في الاسم المقصور لنرى أصل ألف التأنيث المقصورة، وقد بين سيبويه لهجات العرب بقوله: ((وذلك قول العرب في أفعى: هذه أَفْعَيْ، وفي حبلى: هذه حُبْلَيْ، وفي مثنّى: هذا مُثَنَّي، فإذا وصلت صيرتها ألفاً، وكذلك كل ألف في آخر الاسم، حدثنا بذلك الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة، فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء، وإذا وصلت استوت اللغتان، لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكتّ عندها، فإذا استعملت الصوت كان أبين.

وأما طيّئ فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف، لأن خفية لا تتحرك قريبة من الهمزة، حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب، وزعموا أن بعض طيّئ يقول: أَفْعَوْ، لأنها أبين من الياء و لم يجيئوا

بغيرها، لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد، ولأن الألف تبدل مكانها، كما تبدل مكان الياء وتبدلان مكان الألف، وهن أخوات))[1].

ففي هذا النص تبين أن لهجات العرب في الاسم المقصور كالتالي:

١- أن يكون منتهياً بألف في حالة الوقف، وهذه لهجة أكثر العرب.

٢- أن يكون منتهياً بياء في حالة الوقف، وهذا في لهجة فزارة وناس من قيس.

٣- أن يكون منتهياً بياء في حالتي الوقف والوصل، وهذا في لهجة بعض طيئ.

٤- أن يكون منتهيا بواو في حالة الوقف والوصل، وهذا في لهجة بعض طيّئ.

وإذا عرفنا أن الألف حركة مشبعة أو مشددة، فإنها لا تتحول إلى ياء أو واو، لأن الياء والواو في هذه اللهجات حرفان، وليسا حركتين، فالألف صوت صائت، والياء

---

(١) الكتاب ١٨١/٤.

والـواو هنـا صوتـان صامتـان، والصـامت والصـائت لا يتحـول أحدهمـا إلى الآخر، فهـذا يعـني أن هـذه الألـف الـتي في آخـر الأسمـاء المقصـورة في نحـو: أفعـى ، و حبلـى، هـي الحركـة الـتي قبـل اليـاء في نحـو: أفْعَــيْ ، و حُبْلَــيْ، فالحـاصل في نحـو: حُبْلَـيْ ، و أفْعَـيْ، أن اليـاء حذفـت ومـدت الفتحـة الـتي قبلهـا عوضا عنهـا، فقيـل: حُبْلـى ، و أفْعـى.

ويقـال في حُبْلَـوْ : حذفـت الـواو ومـدت الفتحـة الـتي قبلها حتى أصبحـت ألفـاً عوضهـا عنهـا.

وهـذا الشـكل يبـين العلاقـة بـين الأصـل والفـرع في نحـو: (حُبْلَـوْ ، و حُبْلَـيْ) مـع (حُبْلـى):

حُبْلَوْ	ح	ُ	ب	ل	َ	و
حُبْلَيْ	ح	ُ	ب	ل	َ	ي
حُبْلى	ح	ُ	ب	ل	ا	

ثـم نجـد أن سيبويه يذكـر لهجـة الوقـف باليـاء عندمـا كـان يتحـدث عـن اليـاء ضمـن أصـوات البـدل، إذ يقـول:

((وتبدل في الوقف في لغة من يقول: أفْعَيْ ، و حُبْلَيْ))[1].

ثم يبين أن بعض لهجات العرب في الاسم المقصور أن يكون منتهيا بالواو والياء في الوصل والوقف، إذ يقول -عند ذكره للواو في حروف البدل-: ((وتبدل مكان الألف في الوقف، وذلك قول بعضهم: أَفْعَوْ ، و حُبْلَو، كما جعل بعضهم مكانها الياء، وبعض العرب يجعل الياء والواو ثابتتين في الوصل والوقف))[2].

ففي هذا النص نجد أن بعض العرب يجعل آخر الاسم المقصور واواً أو ياء، سواء كان في الوصل أو الوقف، وهذا يبين أن آخر الاسم يكون حرفا وليس مدا (حركة).

وهذه الواو أو الياء هي الحرف الذي تأتي بعده علامة التثنية فيما بعد.

ولكن هل هذه هي جميع اللهجات في الاسم المقصور، أم أن هناك لهجات أخرى؟

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٨.

(٢) المرجع السابق ٤/٢٤١.

إن هناك لهجة أخرى، وهي: أن يكون آخر المقصور همزة.

ذكر ذلك سيبويه بقوله: ((وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ ، و هذه حُبْلأ، فهمز لقرب الألف من الهمزة... وسمعناهم يقولون: هو يضربهأ، فيهمز كل ألف في الوقف، فإذا وصلت لم يكن هذا))[1].

وقد جمعت اللهجات الثلاث، وهي الوقوف بالياء والواو والهمزة، مع نسبة الهمزة والواو إلى طيّئ، قال أبو حيان: ((ولغة فزارة وناس من قيس يقلبون الألف الموقوف عليها ياء، فيقولون: هذه أَفْعَيْ ، و مررت بأَفْعَيْ، وهي قليلة، وبعض طيّئ يقلبها واواً، يقول: هذه أفعَوْ ، و رأيت أفعَوْ، وبعض طيّئ يقلبها همزة، تقول: هذه أَفْعَأْ ، و رأيت أَفْعَأْ ، و مررت بأفعأ))[2].

---

(١) الكتاب ١٧٧/٤، وانظر: وارتشاف الضرب ٣٩٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/٢ ، وشرح المرادي لألفية ابن مالك ١٦٥/٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٣٩٣/١ ، وانظر: شرح المرادي ١٦٥/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤.

وقد جمع السيوطي هذه اللهجات، وهي: أن يكون آخر الاسم المقصور همزة ، أو ياء، أو واواً، مع نسبة لهجتي الهمزة والواو إلى طيئ، إذ يقول: ((وربما قلبت الألف الموقوف عليها همزة، أو ياء، أو واواً، نحو: هذه أَفْعَأْ أو أَفْعَيْ ، أو أَفْعَوْ : في هذه أفعى، وهذه: عصأ ، أو عصيْ ، أو عصوْ : في عصا، الأولى والأخيرة لغة طيّ، والثانية لغة فزارة))[1].

وقد تبين من هذه النصوص أن طيئا نسب إليها اللهجات الثلاث: لهجة الهمزة، والواو، والياء، ونسب إليها أنها تأتي بالواو والياء في حالتي الوصل والوقف، أي: أن اللهجات المنسوبة إلى طيّئ تكون في حالتي الوصل الوقف.

وقد أكدّ المرادي لهجة طيئ التي وردت بالواو في الاسم المقصور، عندما كان يتحدث عن إجراء الوصل مجرى الوقف، إذ يقول: ((ومنه قول بعض طيئ: هذا حُبْلَو

(١) همع الهوامع ٢٠٦/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٩/٤.

يا فتى))[1].

وكذلك فعل ابن مالك[2].

وإذا أردنا أن نعرف أصل ألف التأنيث المقصورة فينبغي أن نقارن بين اللهجات التي وردت في هذه الألف.

ولو أخذنا (حبلى) مثلاً، فإنا نجد أنه قد ورد فيها أربع لهجات، هي:

حُبْلى ، و حبلأ ، و حبلي ، و حُبْلَوْ.

حيث اجتمعت فيها حروف العلة الثلاث: الهمزة والواو والياء، مع الألف وهي حركة مشبعة أو فتحة مشددة، والمقارنة بين الحروف الثلاث تثبت أن الهمزة هي الحرف الذي يتحول إلى واو أو ياء، أما الألف فهي الحركة التي قبل الحروف، فيكون أصل الكلمة هو: حُبْلأ.

فمن قال: حُبْلَيْ، أبدل الهمزة ياء، ومن قال: حُبْلَوْ، أبدل الهمزة واواً، أما من قال: حُبْلى، فقد حذف الهمزة،

---

(١) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١٨٥/٥ ، وينظر: شرح الأشموني ٢١٩/٤.

(٢) شرح الشافية الكافية ١٩٨٤/٤.

ومد الفتحة التي قبلها عوضا عنها.

وهذا الشكل يبين أصل ألف التأنيث المقصورة:

الأصل	ح	ُ	ب	ل	َ	ء
إبدال الهمزة واوا	ح	ُ	ب	ل	َ	و
إبدال الهمزة ياء	ح	ُ	ب	ل	َ	ي
حذف الهمزة ومد الفتحة التي قبلها	ح	ُ	ب	ل	ا	

ومما يدل على أن الأصل هو الهمزة قول العرب في الوقف على الكلأ: (هذا الكلو ، و من الكَلَيْ ، و رأيت الكلا)[1].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن اللهجة التي فيها الياء مثل: حُبْلي هي الأصل، ذكر ذلك عند حديثه عن الألف المقصورة، راداً على الذين يجعلون أصلها التاء، إذ يقول: ((ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الألف الممدودة والمقصورة في العربية تطور عن تاء التأنيث في السامية الأولى، والسبب في هذا ما رآه من تطور هذه التاء

(١) الكتاب ٤/١٧٨.

في العبرية والآرامية إلى مد، والحقيقة أن وجود (الياء) فيما تبقى من أمثلة المقصورة في العبرية والآرامية يجعلنا نرى سلفاً آخر للألف المقصورة غير تاء التأنيث هو (الياء)، أي: أننا نتصور أصل كلمة (حبلى) مثلاً على النحو التالي:

حُبْلَيُ ← حُبْلَيْ ←حُبْلِيَ ← حُبْلى))[1].

ولا شك أن المقارنة بين اللغات السامية تبين كثيراً من الأوجه الغامضة، لأن كل لغة يظهر فيها جوانب واضحة تكون في غيرها غامضة، غير أن النتيجة التي توصل إليها بمقارنة العبرية والآرامية -وهي اللهجة التي فيها الياء- موجودة ضمن اللهجات العربية، بل تزيد العربية بلهجتي الهمزة والواو. والمقارنة بين الحروف الثلاثة (الهمزة والواو والياء) تثبت أن الهمزة تتحول إلى واو أو إلى ياء، أو الهمزة تتحول إلى واو، والواو تتحول إلى ياء.

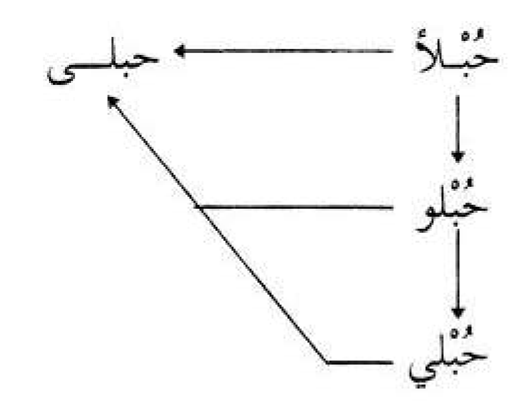
فوجود الألف في الاسم المؤنث هو نتيجة لحذف أحد حروف العلة الثلاثة: الواو والياء والهمزة، فيمكن للعرب أن تحذف الهمزة مباشرة وتمد الفتحة التي قبلها حتى تصير

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٦٣.

ألفاً، فتكون الكلمة التي فيها الألف متفرعة عن الكلمة التي فيها الهمزة مباشرة، وقد تكون متفرعة عن الكلمتين اللتين فيهما الواو والياء، وذلك بحذف الواو والياء مباشرة ومد الحركة (الفتحة) التي قبلهما عوضاً عنهما.

فيكون تفرع: حُبْلى مثلاً على النحو التالي:



وكان ينبغي للدكتور رمضان أن يقارن بين اللهجات العربية مثل: حُبْلو و حُبْلأ، وألا يكتفي بمقارنة اللغات السامية إلا بعد النظر في جميع اللهجات العربية.

ويؤخذ من ذكر اللهجات الواردة في (حُبْلى) أو الاسم المقصور - حرص العلماء الذين جمعوا اللغة على الاستقصاء والاستقراء، بحيث أن الباحث عن أصول الكلمات العربية يجد أن العلماء قد جمعوا شتاتها ومتفرقها، فما عليه إلا أن يقارن بين الآراء واللهجات الواردة

في الكلمة الواحدة.

ولذلك فإن المتأمل في كتب العربية بدقة، يرى جميع مراحل تطور الكلمة، فيما عليه إلا أن ينظر في هذه المراحل، وهذا من دأب أهل العربية، إذ لا نكاد نبحث في كلمة مّا، إلا وجدنا لها أصلاً وفرعاً.

تثنية المقصور وجمعه

عرفنا أن الألف التي في آخر المقصور هي الفتحة التي كانت قبل الهمزة، وعندما حذفت الهمزة، مدت هذه الفتحة عوضا عنها.

وعند التثنية سيعود الحرف المحذوف، وستعود الألف إلى ما كانت عليه قبل المد، أي: ستكون فتحة، وذلك بقصرها، أي: جعلها فتحة مخففة.

وسبق أن عرفنا أن للعرب ثلاث لهجات عند رد الحرف المحذوف، وهي: لهجة بالهمزة، وثانية بالواو، وثالثة بالياء، أي: كالآتي:

١- أفعأ و عصأ

٢- أفعَوْ و عصَو

٣- أفعَيْ وعصَيْ

فلو أخذنا (مصطفى) وأردنا أن نثنيه، فإن القياس سيكون على النحو التالي:

الذي لغته مثل (أفعأ و عصأ) سيقول: مصطفئان.

والذي لغته مثل (أفعَوْ و عصَو) سيقول: مصطفوان.

والذي لغته مثل (أفعَيْ وعصَيْ) سيقول: مصطفيان.

ولكن الاستعمال اللغوي جاء بلهجتي الواو والياء، لأن السبب في وجود هاتين اللهجتين هو ثقل الهمزة، فالهمزة تحولت إلى واو أو ياء في المفرد، فتكون التثنية تابعة للمفرد في ذلك.

فالمثنى إما أن يكون على لهجة الواو أو الياء، فكيف نستطيع أن نفرق بين الأسماء التي جاءت بالواو والأسماء التي جاءت بالياء.

إن القاعدة في هذا ستكون على النحو التالي:

١- إذا وقعت الألف بعد الحرف الثالث فأكثر، فإن الحرف المحذوف -والذي سيعود في التثنية- هو الياء، مثل: ملهى و ملهيان، فيقال في تثنية: مصطفى ، و مرمى ، و مستعدى ، و حبلى ، و حبارى:

مصطفيان ، و مرميان ، و مستدعيان ، و حبليان ، و حباريان.

فنقول في تثنية مصطفى في أحوال التثنية ما يلي:

١- جاء المصطفيان

٢- ورأيت المصطفيين

٣- ومررت بالمصطفيين.

فيكون حرف الإعراب هو الياء، والفتحة المشددة علامة للتثنية والرفع، كما في: جاء المصطفيان.

ويكون حكمها حينئذ مثل التثنية في الصحيح، كما سبق.

٢- وأما إذا وقعت الألف بعد الحرف الثاني، فإن الحرف المحذوف سيكون واواً أو ياء، ولكننا لا نستطيع أن نفرق بينهما، إلا بالرجوع إلى كتب اللغة وتصريف المادة.

فبعض الأسماء يرد فيه الوجهان: الواو والياء، مثل: الرحا ، و الرضا، إذ يقال في تثنية (الرحا): رحوان و رحيان[١]. ويقال في تثنية (الرضا): رضوان ورضيان[٢].

وبعض الأسماء يرد بالواو، مثل: العصا، فيقال في تثنيتها: عصوان.

---

(١) ينظر: لسان العرب مادة (رحا).

(٢) المرجع السابق مادة (رضي).

وبعضها يرد بالياء، مثل: هدى، فيقال في تثنيته: هديان.

فنقول في أمثلة هذا النوع -أي ما كانت بالألف بعد الحرف الثاني منه-:

جاء الفتيان

ورأيت الفتيين

ومررت بالفتيين

فحرف الإعراب في (الفتيان) هو الياء، وحركة الإعراب هي الألف (الفتحة المشددة)، فالفتح يدل على الحالة الإعرابية: وهي الرفع، والمدّ أو التشديد يدل على التثنية. وحكم النون هنا كحكمها في المثنى الصحيح.

هذا في التثنية.

أما في الجمع فإن الاسم المقصور عند جمعه جمع المذكر السالم يختلف عنه في التثنية، وكان القياس ألا يختلف، لأن علامات التثنية والجمع هي حركات المفرد بعد مدها لتدل على الجمع أو التثنية.

فلو أردنا أن نجمع مصطفى: فإن القياس على المثنى يكون كالآتي:

هؤلاء المصطفيون ، كما قيل: المصطفيان.

لكن الاستعمال هو كالآتي:

هؤلاء المصطفَوْن.

وقال تعالى: ﴿**وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار**﴾[1].

فالمعروف أن علامة الجمع والمثنى مرتبطة بعلامات المفرد، أي: أنها حركات، ولكننا هنا في جمع الاسم المقصور جمعا سالما، نراها حرفا (أي صوت صامت).

وهذا يعني أن الاسم المقصور قد قصرت الألف التي في آخره، أو عادت إلى أصلها ثم زيدت بعدها الواو للدلالة على الجمع والرفع، وزيدت الياء للدلالة على الجمع والجر، ولم تكن الواو أو الياء مداً، لأن الحركة لا تتلو الحركة.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين المفرد والجمع:

مصطفى	م	ُ	ص	ط	َ	ف	ا		
مصطفون	م	ُ	ص	ط	َ	ف	َ	و	ن

(١) سورة (ص): ٤٧.

والنون التي في آخر جمع المذكر السالم هنا حكمها مثل حكم النون في الجمع الصحيح.

أما جمع المؤنث السالم هنا، فهو مثل المثنى، إذ تقول في جمع حبلى ، و حبارى:

حُبْليات ، وحباريات.

وهو يختلف عن الجمع في الاسم الصحيح، لأن علامة الجمع في الاسم الصحيح هي الفتحة التي قبل التاء في المفرد مدت للدلالة على الجمع.

وقد بين ابن الأنباري السبب في ذلك إذ يقول: ((فإن قيل: فلم لم يحذفوا الألف في جمع (حبلى) كما حذفوا التاء، فيقولوا: (حبلات) كما قالوا: مسلمات؟ قيل: لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة، لأنها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وأما التاء فليست كذلك، لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم، كـحضرموت ، و بعلبك، وما أشبه ذلك))[1].

---

(١) أسرار العربية ص ٦١.

فابن الأنباري -وإن كان يتصور أن التاء التي في جمع المؤنث السالم لا علاقة لها بالتاء التي في المفرد، أو الألف التي في جمع المؤنث السالم لا علاقة لها بالفتحة التي قبل التاء في المفرد- فإنه هنا قد وضح علاقة الألف بالاسم، وأن هذه الألف جزء لا ينفصل من الاسم.

ولقد عرفنا أن هذه الألف هي حركة الحرف، فأصل (حبلى): حبلأ، ثم أبدلت الهمزة ياء، فقيل: حُبْلَيْ، فالجمع جاء على هذه اللهجة، مثل جمع الهمزة في صحراء، إذ يقال: صحراوات.

فعلامة الجمع تكون بمد الحركة التي في المفرد، فهي مثل المثنى.

المبحث الثاني

الاسم المنقوص

عرّفه النحويون بأنه: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة[1].

مثل: القاضي ، و الداعي.

وحكمه ألا تظهر في آخره الضمة والكسرة، أي في حالتي الرفع والجر، وتظهر الفتحة في حالة النصب مثل:

جاء القاضي

ومررت بالقاضي

ورأيت القاضيَ يكتب.

ويصف النحويون الياء في الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر بأنها ساكنة[2]، وأن عدم تحركها بالضم والكسر هو استثقال الضمة والكسرة على ياء قبلها كسرة.

ونحن لو نظرنا في تعريف المنقوص كما عرّفه النحويون -وهو قولهم: الاسم المعرب الذي آخره ياء قبلها كسرة- لأدركنا أن النحويين يتصورون أن الممدود مسبوقة

---

(١) شرح شذود الذهب لابن هشام ص ٦٦.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٨٤.

بحركات مجانسة، والممدود كما عرفنا حركات مشددة أو ممدودة، والحركة لا تسبقها ولا تتبعها حركة، لأن المد صوت صائت، والحركة صوت صائت، واللغة لا يجتمع فيها صائتان.

فكان ينبغي في التعريف أن يقال: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء مد، فإن المدّ لا يحتاج إلى قيد، لأنه لا يتبع ولا يسبق بحركة.

أو يقال: هو الاسم المعرب الذي آخره كسرة مشبعة، أو كسرة مشددة.

وأما سبب عدم ظهور الضمة والكسرة في الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، فهو لأن آخر الاسم كسرة مشبعة أو مشددة، والحركة لا تتلو الحركة، كما أنها لا تسبقها.

فليس العلة الاستثقال، وإنما العلة هي عدم اجتماع الحركتين، سواء كانتا طويلتين أو قصيرتين، أو طويلة وقصيرة، كما في الاسم المنقوص؛ إذ آخره حركة طويلة فلا تتبعها حركة قصيرة.

أما كون الفتحة تظهر في الاسم المنقوص في حالة

النصب، فلأن الياء في حالة النصب ليست مداً (أي: ليست حركة)، وإنما هي حرف (أي: صامت)، والحركة تتلو الصامت.

وهذه الكسرة الطويلة أو المشددة التي في آخر الاسم المنقوص هي حركة الحرف الذي قبل حرف الإعراب.

فأين حرف الإعراب؟ ومن أين نشأت هذه الكسرة؟

إن (القاضي) على وزن (فاعي)، والأصل لا بد أن يكون على وزن (فاعل)، فأين اللام (لام الكلمة) وهي حرف الإعراب؟

لقد سبق في أول المعتل أن المعتل كان مهموزاً، فحذفت همزته.

فالأصل في القاضي هو (القاضئ)، على وزن (فاعل) حذفت الهمزة وهي حرف الإعراب مع الحركة الإعرابية، ومدت الكسرة التي قبلها عوضا عنها، فقيل: القاضي.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين الأصل والفرع:

الأصل	ق	ا	ض	ِ	ء	ُ	ن
الفرع	ق	ا	ض	ي			

فالأصل في الاسم المنقوص المعرف كالآتي:

جاء القاضئُ

ورأيت القاضئَ

ومررت بالقاضئِ.

إلا أن الهمزة حذفت في حالتي الرفع والجر، ومدت الكسرة التي قبلها عوضا عنها، وأبدلت ياءً في حالة النصب.

وهذه صورتها:

الحالة الإعرابية	قبل الحذف						بعد الحذف (أو الإبدال)						
الرفع	قا	ض	ِ	ء	ُ	٦	ق	ا	ض	ي			٤
النصب	قا	ض	ِ	ء	َ	٦	ق	ا	ض	ِ	ي	َ	٦
الجر	قا	ض	ِ	ء	ِ	٦	ق	ا	ض	ي			٤

فالأصل أن يكون متكوناً من ستة أصوات، حذف حرف الإعراب وحركته -وهما صوتان- في حالتي الرفع والجر، وأبدلت الهمزة ياءً في حالة النصب، والياء هي

حرف الإعراب، والحركة كما هي لم تتغير، فبقيت الأصوات الستة في حالة النصب.

هذا إذا كان المنقوص غير منون.

أما إذا كان منونا، فنقول:

جاء قاضٍ

ومررت بقاضٍ

ورأيت قاضياً.

فالحاصل فيه في حالة التنكير هو أن الهمزة -وهي لام الكلمة- قد حذفت و لم يعوض عنها بمد الكسرة التي قبلها، وبعد حذف الهمزة -وهي لام الكلمة، وكانت فاصلة بين عين الكلمة والتنوين- أصبح التنوين مجاوراً لكسرة العين، هذا في حالتي الرفع والجر، أما في حالة النصب، فقد أبدلت الهمزة ياء، وأصبح التنوين بعد فتحة الياء أي مثل حالته في التعريف.

وهذه الصورة تبين أصل المنقوص وفرعه في حالة التنكير:

الحالة الأعرابية	الأصل								الفرع							
الرفع	ق	ا	ض	ِ	ء	ُ	ن	٧	ق	ا	ض	ِ	ن			٥
الجر	ق	ا	ض	ِ	ء	ِ	ن	٧	ق	ا	ض	ِ	ن			٥
النصب	ق	ا	ض	ِ	ء	َ	ن	٧	ق	ا	ض	ِ	ي	َ	ن	٧

فأصوات الكلمة في الأصل سبعة أصوات، حذف منها حرف الإعراب وحركته، فبقيت خمسة أصوات، هذا في حالتي الرفع والجر، أما في حالة النصب، فالعدد سبعة، لأنه لم ينقص منه شيء، وإنما أبدلت الهمزة ياءً.

والتنوين الموجود في الاسم المنقوص هو تنوين التمكين، وقد عرفنا أصله وحكمه في الاسم الصحيح، فهذا التنوين الذي في الاسم المعتل هو التنوين الذي في الاسم الصحيح.

وللعرب في الوقف على الاسم المنقوص -إذا كان منونا- لهجتان:

الأولى: نحو: هذا قاضْ.

والثانية: نحو: هذا قاضي.

ففي اللهجة الأولى حذف التنوين والكسرة التي قبله، أما في اللهجة الثانية فقد حذف التنوين ومدت الكسرة التي قبله حتى أصبحت ياء (كسرة مشددة) عوضا عن هذا التنوين، هذا في حالة الرفع، ومثلها يقال في حالة الجر.

أما في حالة النصب فيكون الاسم المنقوص مثل الاسم الصحيح، مثل: رأيت قاضيا.

حيث حذفت النون، ومدت الفتحة التي قبلها عوضا عنها.

تثنية المنقوص وجمعه

عرفنا في الاسم الصحيح أن التثنية مرتبطة بالاسم في حالة النصب، إذ تمد الفتحة لتدل على المثنى المرفوع، وهذا ينطبق على الاسم المنقوص، إذ يقال:

جاء القاضيان

ورأيت القاضيين

ومررت بالقاضيين.

وهذه الصورة تبين العلاقة بين المثنى المرفوع والمفرد المنصوب:

المفرد المنصوب	ق	ا	ض	ِ	ي	َ	ن	
المثنى المرفوع	ق	ا	ض	ِ	ي	ا	ن	ِ

والنون في المثنى في الاسم المنقوص هي النون التي في الاسم الصحيح، وقد سبق الحديث عنها، وبيان سبب الكسرة التي بعدها.

أما جمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالم: فيختلف عن التثنية، إذ تحذف الهمزة وهي لام الكلمة، مع الكسرة التي قبلها وهي حركة العين، وتصبح العين متحركة بواو

المـد (الضمـة المشــددة) في حالــة الرفــع، ويــاء المــد (الكســرة المشـددة) في حـالتي الجـر والنصـب.

فيقال في جمع (قـاضٍ) مـا يلـي:

١- جـاء القــاضون

٢- ورأيـت القــاضين

٣- ومـررت بالقــاضين

والنـون الـتي في آخـر الاسـم المنقـوص في الجمـع هنـا هـي النـون الــتي في آخــر الجمــع في الاســم الصحيــح، وقـد سـبق الحديث عنها، وبيــان سـبب الفتحـة الـتي قبلهـا.

وهـذه الصـورة تبـين كيفيـة حـذف الهمـزة والكسـرة الـتي قبلهـا:

الحالـــة الإعرابيـة	الأصل									الاستعمال						
الرفع	ق	ا	ض	ِ	ء	و	ن	َ	٨	ق	ا	ض	و	ن	َ	٦
الجــر والنصـب	ق	ا	ض	ِ	ء	ي	ن	َ	٨	ق	ا	ض	ي	ن	َ	٦

المبحث الثالث

الأسماء الستة

الأسماء الستة

وهي: أبو ، وأخو ، وحمو ، وهنو ، وفو ، وذو مال.

ترفع بالواو، مثل: هذا أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال.

وتنصب بالألف، مثل: رأيت أباك ، وأخاك ، وحماك ، وهناك ، وفاك ، وذا مال[1].

وتجر بالياء، مثل: مررت بأبيك ، وأخيك ، وحميك ، وهنيك ، وفيك ، وذي مال[2].

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٤٣ ، وانظر اللسان مادة (حمأ).

(٢) اللسان مادة (حما).

آراء العلماء في إعراب الأسماء الستة

واختلف النحويون في تحديد حرف الإعراب وعلامته في هذه الأسماء، على سبعة مذاهب:

الأول: قول سيبويه، وهو: أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها.

الثاني: قول أبي الحسن الأخفش: أن حروف المد دوالّ على الإعراب فقط.

الثالث: قول الجرمي: أن قلبها إعراب.

الرابع: قول قطرب وأبي الحسن الزيادي: أن هذه الحروف إعراب.

الخامس: قول المازني: أن هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها.

السادس: قول أبي علي وأصحابه: أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوالّ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر.

السابع: قول الفراء، وهي: أنها معربة من مكانين: حروف المد، وحركات ما قبلها[1].

ولو تأملنا هذه الأقوال أو الآراء لوجدناها تقوم على اعتبار أن المدود حروف، وأنها تحل محل الحروف، وأن المدود تسبق بحركات مجانسة. والخلط بين صوتي الواو والياء إذا كانا حرفين (صامتين)، وبينهما إذا كانا مدين (صائتين). وأن أصل هذه الأسماء الواو لظهورها في التثنية، ولم تنظر إلى الهمزة التي تظهر في الجمع. واعتبار أن المد ينشأ بعد حركة.

والحقيقة التي لا مناص منها أن هذه المدود هي حركات الإعراب، لأن المد حركة مشبعة أو طويلة أو مشددة.

فهذه المدود التي في آخر الأسماء هي حركات الإعراب، وحروف الإعراب هي الحروف التي قبل هذه المدود. فليس هناك حركة مجانسة تفصل بين المد والحرف

---

(١) التثنية للعكبري ص ١٩٤ ، وانظر همع الهوامع ١/٣٨.

السابق له، لأن اللغة لا يوجد بها حركة بعد حركة، أو يلتقي فيها حركتان.

فالباء والخاء والميم والنون والفاء والذال من هذه الأسماء، هي حروف الإعراب، والمدود التي بعدها حركات الإعراب، والحركة -كما ذكرنا سابقاً- تدل على الإفراد والإعراب.

فالضمة المشبعة أو المشددة من (أبوك) هي علامة الرفع وعلامة الإفراد، والفتحة المشبعة أو المشدد من (أباك) هي علامة النصب والإفراد، والكسرة المشبعة من (أبيك) هي علامة الجر والإفراد. ويقال في بقية الأسماء مثل ما قيل في (أبوك).

والمعروف أن علامة الإفراد والإعراب في المفرد تكون مخففة أي غير مشددة، فلماذا شددت هنا؟

إن السؤال الذي ينبغي أن يجاب عليه هو: هل كانت هذه الأسماء على هذه الصورة، أم كانت على صورة أخرى، فأصابها التغيير، فأصبحت على هذه الصورة؟

ثم لماذا مدت حركات هذه الأسماء؟ أي: ما الغرض من مد حركات هذه الأسماء؟

للإجابة على هذا السؤال سنتناول هذه الأسماء بالتفصيل.

١ - أبـوك

ورد للعرب في (أب) عدة لهجات هـي:

١- لهجة الإتمام، نحو: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك.

٢- لهجة القصر، نحو: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك.

٣- لهجة النقص، نحو: هذا أَبُك، ورأيت أَبَك، ومررت بأَبِك.

٤- لهجة التشديد، نحو: هذا أَبُّك[1].

فالأصل في (أب) هو: أَبَأ، على وزن (فَعَل)، لقولهم آباء، ولأن الهمزة هي التي تتحول إلى واو أو ياء في استعمال العرب، ولأن معرفة الأصل تعتمد على المقارنة بين حروف العلة الواو والياء والهمزة، والمقارنة تثبت أن الهمزة هي التي تتحول إلى واو أو ياء في الاستعمال اللغوي، ولما تقدم في فصل المعتل.

---

(١) همع الهوامع ٣٨/١.

أما ما حصل لـ (أب) فهو أن (أَبَأ) حذفت منها الهمزة والفتحة التي قبلها، فأصبحت الضمة -وهي حركة الإعراب- مجاورة للباء، فأصبحت الباء حرف الإعراب بعد أن كانت الهمزة هي حرف الإعراب، فقيل: أب.

وهذا الشكل يبين أصل الكلمة وفرعها:

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="8">الأصل</th><th colspan="6">الأصل</th></tr>
<tr><td>أ</td><td>َ</td><td>ب</td><td>َ</td><td>ء</td><td>ُ</td><td>ن</td><td>٧</td><td>أ</td><td>َ</td><td>ب</td><td>ُ</td><td>ن</td><td>٥</td></tr>
</table>

ويظهر من هذا وضوح سقوط الهمزة والحركة السابقة لها، وهي الفتحة. فالأصل يتكون من سبعة أصوات، والفرع يتكون من خمسة أصوات، فالساقط صوتان هما: الفتحة والهمزة.

١- فاللهجة <u>الأولى</u> توضيحها كما يلي:

الحالة الإعرابية	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	أ	َ	ب	َ	ء	ُ	ك	أ	َ	ب	و	ك
النصب	أ	َ	ب	َ	ء	َ	ك	أ	َ	ب	ا	ك
الجر	أ	َ	ب	َ	ء	ِ	ك	أ	َ	ب	ي	ك

فاللهجة الأولى الحاصل فيها أن الهمزة -وهي لام الكلمة- قد حذفت مع الحركة السابقة، فأصبحت حركة الإعراب مجاورة للباء، فمدت حركة الإعراب عوضا عن الهمزة المحذوفة.

فحرف الإعراب في نحو: (أبوك) هو الباء، وحركة الإعراب هي الضمة، وقد مدت حتى أصبحت ضمة مشددة (واو مد) عوضا عن الهمزة المحذوفة. فالضمة المشددة لها دلالتان: الضم، ويدل على الرفع؛ والتشديد، ويدل على التعويض.

ويقال في حالة النصب: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الفتحة التي بعدها -وهي حركة الإعراب- عوضا عنها.

ويقال في حالة الجر: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الكسرة -وهي حركة الإعراب- عوضا عنها.

فبعد حذف الهمزة والفتحة التي قبلها أصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للباء، وأصبحت الباء هي حرف الإعراب. ففي حالة الرفع: مدت الضمة عوضا عن الهمزة المحذوفة، وفي حالة النصب: مدت الفتحة، وفي حالة الجر: مدت الكسرة.

٢- واللهجة الثانية -وهي لهجة القصر- فتوضيحها كما يلي:

الحالة الإعرابية	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	أ	َ	ب	َ	ء	ُ	ك	أ	َ	ب	ا	ك
النصب	أ	َ	ب	َ	ء	َ	ك	أ	َ	ب	ا	ك
الجر	أ	َ	ب	َ	ء	ِ	ك	أ	َ	ب	ا	ك

فاللهجة الثانية الحاصل فيها هو أن الهمزة حذفت مع الحركة الإعرابية، ومدت الفتحة التي قبلها عوضا عنها، فلذلك جاءت الكلمة على صورة واحدة، لأن المد حصل للفتحة التي قبل الهمزة. ولأن الألف الموجودة في الاستعمال هي الفتحة التي قبل الهمزة في الأصل، أو بمعنى أوضح: شددت الفتحة التي قبل الهمزة عوضا عنها، فالألف التي في الرفع هي الفتحة المشددة.

فالفتحة لها دلالتان: الفتح، ويدل على أنها حركة عين الكلمة؛ والتشديد، ويدل على التعويض.

ودليل هذه اللهجة قول الراجز:

إن أباها وأبا أباها   قد بلغا في المجد غايتاها[1].

٣- واللهجة الثالثة -وهي لهجة النقص- توضيحها كما يلي:

الحالة الإعرابية	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـُ	ك	أ	ـَ	ب	ـُ	ك
النصب	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـَ	ك	أ	ـَ	ب	ـَ	ك
الجر	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـِ	ك	أ	ـَ	ب	ـِ	ك

فالحاصل فيها أن الهمزة حذفت مع الفتحة التي قبلها، وأصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للباء، فأصبحت الباء هي حرف الإعراب، والحركة علامة الإعراب.

ففي هذه اللهجة لم تمد الحركة الإعرابية عوضا عن الهمزة، وإنما حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها

---

(١) شرح الألفية للمرادي ١/٧٥ ، وشرح الأشموني ١/٧٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٦٥.

وأصبحت حركة الإعراب مجاورة للباء.

فالضمة تدل على الرفع والإفراد، والفتحة تدل على النصب والإفراد، والكسرة تدل على الجر والإفراد.

وشاهد هذه اللهجة قول رؤبة:

بأبِه اقتدى عدي في الكرم   ومن يشابه أبَه فما ظلم[1]

وقول الشاعر:

سوى أبِك الأدنى وأن محمداً   علا كلّ عالٍ يا ابن عم محمد[2]

ويقال في التثنية على هذه اللهجة أبان.

وهذه شواهدها:

قالت تكتم بنت الغوث[3]:

باعدني عن شتمكم أبانِ

على كل ما عيب مهذبان

فالشاهد: (أبانِ) تثنية أب، حيث مدت الفتحة التي

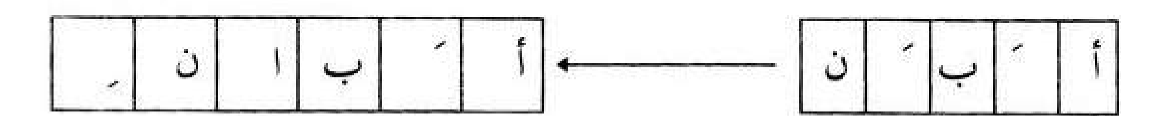
---

(١) شرح الأشموني ١/٧٠ ، وأوضح المسالك ١/٤٤ ، وشرح المرادي ص ٧٤.

(٢) اللسان مادة (أبى).

(٣) المرجع السابق مادة (أبى).

في المفرد في حالة النصب حتى أصبحت ألفاً للدلالة على الرفع والتثنية. وهذه صورتها:



وقالت الشنباء بنت زيد بن عمارة[١]:

نيط بحقوَيِ ماجد الأبَيْنِ

من معشر صيغوا من اللجينِ

الشاهد: (الأبين)، تثنية أب.

وقال الفرزدق:

لا يذوق اليوم كأساً   أو يفدي بالأبَيْنْ[٢].

فالشاهد: (الأبين).

ويقال في جمع هذه اللهجة: أبون.

وشاهد الرفع قول الشاعر[٣]:

أبون ثلاثة هلكوا جميعا   فلا تسأم دموعك أن تراقا

---

(١) المرجع اللسان: مادة (أبى).

(٢) المرجع السابق: مادة (أبى).

(٣) اللسان مادة (أبى).

وشاهد النصب قول غيلان بن سلمة الثقفي[1]:

يدعن نسائكم في الدار نوحا   يندمن البعولة والأبينا

وشاهد الجر قول ناهض الكلابي[2]:

أغرّ يفرج الظلماء عنه   يفدّى بالأعَمّ وبالأبينا

فالحاصل في الجمع في هذه اللهجة هو أن علامات المفرد مدت للدلالة على الجمع، وهذه صورتها:

الحالة الإعرابية	الرفع						الجر					
المفرد	أ	َ	ب	ُ	ن		أ	َ	ب	ِ	ن	
الجمع	أ	َ	ب	و	ن	َ	أ	َ	ب	ي	ن	َ

٤- اللهجة الرابعة: وهي لهجة التشديد. قال السيوطي: والتشديد نحو: أبّك[3].

(١) المرجع السابق: مادة (أبى).

(٢) المرجع السابق: مادة (أبى).

(٣) همع الهوامع ١/٣٨.

ويبدو أن هذه ليست لهجة، لأننا لا نجد لها دليلاً من الاستعمال، ويبدوا أن أصل هذه المقولة جاء من بعد قول ابن مالك: وقد تشدد باء (أب)، وقد شرحها بقوله: ((ذكر الأزهري أن تشديد باء (أب) لغة، وأنه يقال: استأببت فلانا، بباءين: أي اتخذته أبا))[1].

وعبارة الأزهري هي: ((ويقال: استأبّ أَبّا، واستأببت أبّا، قال أبو منصور: وإنما شدد الأب والفعل منه -وهو في الأصل غير مشدد- لأن الأب أصله: أَبَو، فزادوا بدل الواو باء، كما قالوا: قِنّ للعبد، وأصله: قني))[2].

فعبارة الأزهري إنما تحكي كيفية الاشتقاق أو أخذ الفعل من الاسم.

ثم تتابع شراح الألفية من بعد ابن مالك على القول بأن في (أب) لهجة رابعة هي (أبّ)[3].

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٥.

(٢) اللسان: مادة (أبى).

(٣) شرح المرادي ١/٧٦ ، وشرح الأشموني ١/٧١ ، وحاشية الصبان ١/٧١.

٢ - أخوك

ورد للعرب في (أخ) عدة لهجات، هي:-

١- لهجة الإتمام، نحو: هذا أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك.

٢- لهجة القصر، نحو: هذا أخاك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخاك.

٣- لهجة النقص، نحو: هذا أخُك ، ورأيت أخَك ، ومررت بأخِك.

٤- لهجة التشديد، نحو: هذا أخّك.

٥- أخْو، بإسكان الخاء[1].

والأصل في (أخ) مثل الأصل في (أب)، بل ربما تكون العلة في هذه الأسماء واحدة.

فيقال أصل: (أخ) هو (أَخَأٌ)، حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، فأصبحت حركة الإعراب -وهي

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٥.

الضمـة- مجـاورة للخـاء، فـأصبحت بذلـك الخـاء حـرف الإعـراب، فقيـل: (أخ).

وهـذا الشـكل يوضـح أصـل اللهجـة وفرعهـا، أو مـا حصل مـن تغيير:

الأصل								الفرع					
أ	َ	خ	َ	ء	ُ	ن	٧	أ	َ	خ	ُ	ن	٥

فيظهـر مـن هـذا سقوط الهمـزة والفتحـة السـابقة لهـا، فـالأصل يتكـون مـن سـبعة أصـوات، والفـرع مـن خمسـة أصـوات، وهـذا يعـني أنـه سـقط مـن الأصـل صوتـان، وهمـا: الفتحـة والهمـزة.

وهـذا توضيـح اللهجـات الـواردة في (أخ):

١- فاللهجـة <u>الأولى</u> توضيحهـا كمـا يلـي:

الحالـة الإعرابيـة	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	أ	َ	خ	َ	ء	ُ	ك	أ	َ	خ	و	ك
النصب	أ	َ	خ	َ	ء	َ	ك	أ	َ	خ	ا	ك
الجر	أ	َ	خ	َ	ء	ِ	ك	أ	َ	خ	ي	ك

فالحاصل في هذه اللهجة هو أن الهمزة -وهي لام الكلمة، وهي أيضا حرف الإعراب- قد حذفت مع الفتحة التي قبلها وهي حركة العين، فأصبحت حركة الإعراب مجاورة للخاء، وأصبحت الخاء بعد حذف الهمزة حرفا للإعراب، ومدت الحركة الإعرابية عوضا عن الهمزة المحذوفة.

ففي حالة الرفع: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الضمة عوضا عنها.

وفي حالة النصب: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الفتحة التي بعدها -وهي حركة الإعراب- عوضا عنها.

وفي حالة الجر: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الكسرة عوضا عن الهمزة المحذوفة.

فالحركات المشددة أو المشبعة في هذه اللهجة لها دلالتان:

فالضمة المشددة (واو المد) لها دلالتان: الضم ويدل على الرفع، والتشديد ويدل على التعويض.

والفتحة المشددة لها دلالتان: الفتح ويدل على النصب، والتشديد ويدل على التعويض.

والكسـرة المشـددة لهـا دلالتـان: الكسـر ويـدل علـى الجر، والتشـديد ويـدل على التعويـض.

هـذا بالإضافـة إلى أن الحركـة قبـل التشـديد تـدل علـى المفـرد، أي: الحركـة القصـيرة أو المخففـة تـدل علـى العـدد والحالـة الإعرابيـة.

٢- اللهجـة الثانيـة -لهجـة القصـر- وهـذا توضيحهـا:

الحالة الإعرابية	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	أ	َ	خ	َ	ء	ُ	ك	أ	َ	خ	ا	ك
النصب	أ	َ	خ	َ	ء	َ	ك	أ	َ	خ	ا	ك
الجر	أ	َ	خ	َ	ء	ِ	ك	أ	َ	خ	ا	ك

فالحـاصل في هـذه اللهجـة هـو أن الهمـزة -وهـي حـرف الإعـراب- قـد حذفـت مـع الحركـة الإعرابيـة، ومـدت الفتحـة التي قبلهـا -وهـي حركـة العيـن- عوضـا عنهـا، ولذلـك جـاءت الكلمـات علـى صـورة واحـدة، لأن هـذه الألـف هـي فتحـة العين، وقـد مـدت عوضـا عـن هـذه الهمـزة المحذوفـة ومعهـا حركـة الإعـراب.

فحرف الإعراب في هذه الحالة محذوف مع الحركة الإعرابية، فـ (أخأك) على وزن (فعلك)، و (أخاك) على وزن (فعاك).

وشاهد هذه اللهجة قول العرب: ((مكره أخاك لا بطل))[1].

٣- واللهجة الثالثة وهي لهجة النقص:

وهذا توضيحها:

الحالة الإعربية	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	أ	َ	خ	َ	ء	ُ	ك	أ	َ	خ	ُ	ك
النصب	أ	َ	خ	َ	ء	َ	ك	أ	َ	خ	َ	ك
الجر	أ	َ	خ	َ	ء	ِ	ك	أ	َ	خ	ِ	ك

والحاصل في هذه اللهجة هو أن الهمزة -وهي حرف الإعراب- حذفت مع الفتحة السابقة لها وهي

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٥.

حركة العين، فأصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للخاء، فأصبحت بذلك الخاء حرفا للإعراب، ولم يعوض عن الهمزة المحذوفة، وإنما أصبحت الضمة تدل على الرفع والإفراد، والفتحة تدل على النصب والإفراد، والكسرة تدل على الجر والإفراد.

وشاهد هذه اللهجة ما حكاه أبو زيد: جاءني أخُك[1].

وبعض العرب يقول في تثنيته: (أخان) وفي الجمع: (أخون)، ودليل الجمع قول الشاعر عقيل بن عُلّفة المري:

وكان بنو فزارة شر عمّ وكنت لهم كشر بني الأخينا[2]

٤- واللهجة الرابعة: لهجة التشديد.

هذه اللهجة لم نجد لها دليلاً من الاستعمال. ويبدو أن التشديد المذكور هو من تشديد الخاء في نحو قول

---

(١) همع الهوامع (؟)

(٢) اللسان: مادة (أخا).

أعرابي لآخر: ((أخّ لي آخيه أربط إليها مهريّ))[1].

قال ابن مالك: ((وتشديد خاء أخ)) ثم شرحها بقوله: ((ذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ لغة))[2].

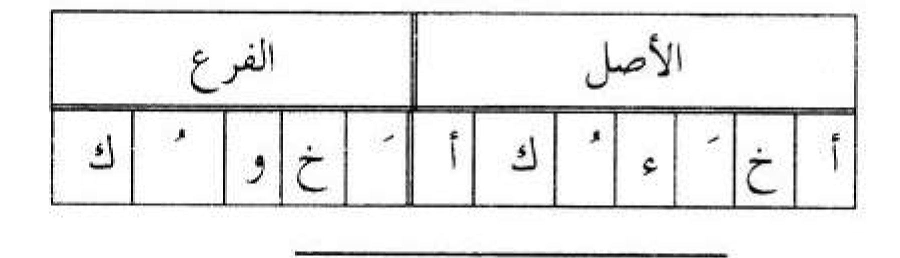
ولو أردنا بيان هذه اللهجة: فإما أن تكون من لهجة النقص، فشددت الخاء، مثل:



وإما أن يكون التشديد عوضاً عن الهمزة والفتحة التي قبلها، مثل:



٥- واللهجة الخامسة: حذف حركة العين، وإبدال الهمزة واواً، وهذا توضيحها:



الأصل							الفرع				
أ	خ	َ	ء	ُ	ك	أ	َ	خ	و	ُ	ك

(١) اللسان: (أخا).

(٢) شرح التسهيل ١/٤٥.

حيث حذفت حركة الخاء وهي الفتحة، وأبدلت الهمزة -وهي لام الكلمة- واواً.

فـ (أخاك) على وزن (فَعَلك)، و (أخْوُك) على وزن (فَعْلك).

وشاهدها قول رجل من طيئ:

ما المرء أخْوك إن لم تلفه وزراً

عند الكريهة معاوناً على النوب[1]

وقول خُليج الأعيوي[2]:

قد قلت يوما والركاب كأنها

قوارب طير حان منها ورودُها

لأخْوين كان خير أخْوين شيمة

وأسرعه في حاجة لي أريدها

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٥ ، وهمع الهوامع ١/٣٩.

(٢) اللسان: مادة (أخا) ، وشرح التسهيل ١/٤٥.

٣ - حموها

للعرب في (حم) عدة لهجات:

١- لهجة الإتمام، مثل: هذا حموها ، ورأيت حماها ، ومررت بحميها[١].

٢- لهجة القصر، مثل: هذا حماها ، ورأيت حماها ، ومررت بحماها.

٣- لهجة النقص، مثل: هذا حَمُها.

٤- لهجة الأصل، مثل: حَمَأ.

٥- لهجة حذف حركة العين: حمْء.

٦- لهجة إبدال الهمزة واوا، مثل: حَمْوٌ.

والحم يطلق على أقارب الزوج من أب أو أخ أو عم، ويقال لهم: الأحماء[٢].

وقال ابن مالك: ((الحم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه. هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة))[٣].

---

(١) اللسان: مادة (حما).

(٢) المرجع السابق: (حما).

(٣) شرح التسهيل ٤٤/١.

وأصل (حم) هو: حَمَأ ، حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، فأصبحت حركة الإعراب مجاورة للميم، فأصبحت بذلك الميم حرف الإعراب.

وهذه صورتها:

الأصل							الفرع				
ح	َ	م	َ	ء	ُ	ن	ح	َ	م	ُ	ن

فـ (حمأ) تتكون من سبعة أصوات، و(حم) من خمسة أصوات، وهذا يعني أنه سقط من الأصل صوتان، وهما: الهمزة والفتحة التي قبلها.

ونلاحظ في الأصل أن حرف الإعراب هو الهمزة، وفي الفرع حرف الإعراب هو الميم.

١- فاللهجة الأولى -وهي لهجة الإتمام- هذا توضيحها:

الحالة الإعرابية	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	ح	َ	م	َ	ء	ُ	ها	ح	َ	م	و	ها
النصب	ح	َ	م	َ	ء	َ	ها	ح	َ	م	ا	ها
الجر	ح	َ	م	َ	ء	ِ	ها	ح	َ	م	ي	ها

فالحاصل في هذه اللهجة أن الهمزة حذفت مع الفتحة السابقة لها، ومدت حركة الإعراب عوضا عنها.

ففي حالة الرفع حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها، ومدت الضمة حتى أصبحت واو مد عوضا عنها، وفي حالة النصب مدت الفتحة حتى أصبحت ألف مد عوضا عنها، وفي حالة الجر مدت الكسرة حتى أصبحت ياء مد عوضا عنها.

أو تقول: شددت الضمة عوضا عن الهمزة المحذوفة، ويقال مثل ذلك في الفتحة والكسرة.

٢- واللهجة الثانية لهجة القصر، وهذا توضيحها:

الحالة الإعرابية	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـُ	ها	ح	ـَ	م	ا	ها
النصب	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـَ	ها	ح	ـَ	م	ا	ها
الجر	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـِ	ها	ح	ـَ	م	ا	ها

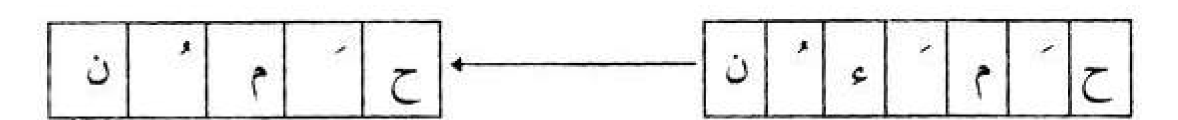
الحاصل في هذه اللهجة هو أن الهمزة حذفت مع الحركة الإعرابية، ومدت الفتحة التي قبلها، وهي حركة العين حتى أصبحت ألفاً عوضاً عن الهمزة المحذوفة.

ولذلك جاءت الكلمة على صورة واحدة، لأن الألف الموجودة في الفرع هي الفتحة الموجودة بعد العين من الأصل، فلذلك لا تظهر العلامة الإعرابية، لأنها محذوفة مع حرف الإعراب، فحرف الإعراب -وهو الهمزة- قد حذف مع حركته.

وشاهد هذه اللهجة قول الشاعر:

وبجارة شوهاء ترقبني وحماً يخر كمنبذ الحِلس[1]

٢- <u>اللهجة الثانية</u> لهجة النقص: وتوضيحها كما يلي:



حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، فأصبحت الميم حرف الإعراب، ويمثل هذه اللهجة ما جاء في مادة (حما) من اللسان: (وفي الحمو أربع لغات).

ذكر منها: ((وحم مثل أب)).

وقول الشاعر[2]:

قلت لبواب لديه دراها تأذن فإني حمُها وجارها

على هذه الرواية، أي: بترك الهمزة.

وما رواه الفراء من نحو: (حمُها)[3].

---

(١) اللسان: مادة (حما).

(٢) اللسان: (حما).

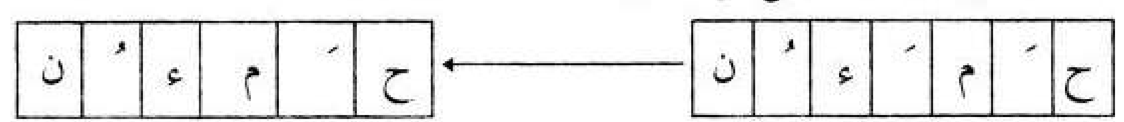
(٣) المرجع السابق: مادة (حما).

٤- <u>اللهجة الرابعة:</u> اللهجة الأصلية، مثل: حَمَأ، وهذه اللهجة جاءت على الأصل، فحرف الإعراب هو الهمزة، وحركة الإعراب هي الحركة التي بعد الهمزة.

ومثل لها ابن مالك بقوله: ((ويقال: هذا حَمَأ ، و حمؤك))[1].

٥- <u>واللهجة الخامسة:</u> الحاصل فيها هو حذف حركة العين من (فَعَل)، إذ جاءت على وزن (فَعْل)، إذا قيل في (حَمَأ): حَمْء.

وهذا الشكل يوضحها:



فالحاصل فيها هو حذف حركة العين، وهي الفتحة.

وشاهدها هو قول الشاعر:

قلت لبواب لديه دارها[2]

تأذن فإني حمؤها وجارها

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٤.

(٢) اللسان: مادة (حما).

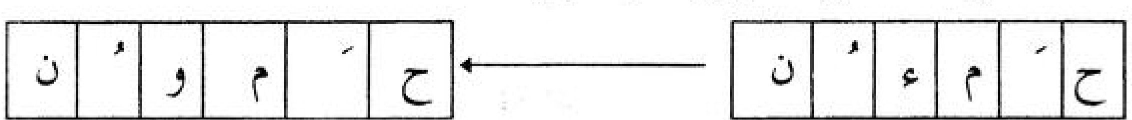
الشاهد هو (حَمْء).

وقال ابن مالك: ((ويقال: حَمْء، وحَمْؤُك))[1].

٦- اللهجة السادسة: هي إبدال الهمزة واواً.

وهذه اللهجة متفرعة عن اللهجة الخامسة، وذلك بإبدال الهمزة واواً.

وهذه مقارنة بين اللهجتين:



قال ابن مالك: ((ويقال: هذا حَمْوٌ، وحَمْوُك))[2].

وفي اللسان: ((وحَمْو المرأة: أبو زوجها، وأخو زوجها))[3].

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٤.

(٢) شرح التسهيل ١/٤٤.

(٣) اللسان (حمو).

٤ – هنوك

ورد عن العرب في (الهن) ثلاث لهجات، هي:

١- لهجة الإتمام، مثل قول بعض العرب: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك[١].

٢- لهجة النقص، مثل: هنك[٢].

٣- لهجة التشديد، نحو: هنّك[٣].

و(الهن) كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وهي بمعنى (شيء) يقال: هذا هنك، أي: شيئك. وقيل: يكنى بها عما يستقبح ذكره، وكثر الكناية بها عن الفرج[٤].

وإذا أردنا أن نبحث عن أصل (هن) فإنه سوف يكون مثل أخويه: (أب) و (أخ)، فقد جاء في جمع (هن): هنوات وأهناء[٥].

---

(١) التسهيل ٤٤/١.

(٢) التسهيل ٤٤/١.

(٣) التسهيل ٤٤/١.

(٤) ينظر في: شرح المرادي ٧٣/١ ، وشرح الأشموني ٦٩/١ ، واللسان: مادة (هنا).

(٥) شرح المرادي ٧٣/١.

وهـذا يعـني أن الأصـل هـو مـا كـان فيـه الهمـزة، أمـا الجمـع الـذي فيـه الـواو فيعـني أن الهمـزة تحولـت إلى الـواو، لأن المقارنـة بـين الهمـزة والـواو تـدل علـى أن الهمـزة تتحـول إلى واو.

فيكـون أصـل (هـن) هـو (هَنَـأ) حذفـت الهمـزة والفتحـة الـتي قبلهـا، فـأصبحت الحركـة الإعرابيـة مجـاورة للنـون، فـأصبحت النـون حرفـا للإعـراب، وهـذه صورتهـا:

هـ	َ	ن	َ	ء	ُ	ن	←	هـ	َ	ن	و	ن

١- فاللهجـة الأولى -وهـي لهجـة الإتمـام- هـذا توضيحهـا:

الحالـة الإعربيـة	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	هـ	َ	ن	َ	ء	ُ	ك	هـ	َ	ن	و	ك
النصب	هـ	َ	ن	َ	ء	َ	ك	هـ	َ	ن	ا	ك
الجر	هـ	َ	ن	َ	ء	ِ	ك	هـ	َ	ن	ي	ك

فالحاصل فيها أن الهمزة -وهي حرف الإعراب- قد حذفت مع الفتحة السابقة لها، فأصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للنون، فأصبحت النون بذلك حرف الإعراب، ومدت الحركة الإعرابية عوضا عن الهمزة المحذوفة.

ففي حالة الرفع حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها، ومدت الضمة عوضا عنها. وفي حالة النصب حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الفتحة التي بعدها عوضا عنها. وفي حالة الجر حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها، ومدت الكسرة عوضا عنها.

أي: أن ضمة الإعراب شددت حتى أصبحت واواً، وفتحة الإعراب شددت حتى أصبحت ألفاً، وكسرة الإعراب شددت حتى أصبحت ياء.

والغرض من التشديد هو التعويض عن المحذوف.

وهذه اللهجة قليلة، قال ابن هشام: ((ولقلتها لم يطلع عليها الفراء، ولا أبو القاسم الزجاجي؛ فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة))[1].

---

(١) شذور الذهب ص ٤٣.

وقد تبين من هذا التوضيح أن ما كان في آخر هذا الاسم ليس حرفا، وإنما هو الحركة الإعرابية مدت عوضا عن اللام المحذوفة.

٢- واللهجة الثانية: لهجة النقص، وهي أشهر هذه اللهجات، وهذا توضيحها:

الحالة الإعرابية	الأصل							الأصل				
الرفع	هـ	َ	ن	َ	ء	ُ	ك	هـ	َ	ن	ُ	ك
النصب	هـ	َ	ن	َ	ء	َ	ك	هـ	َ	ن	َ	ك
الجر	هـ	َ	ن	َ	ء	ِ	ك	هـ	َ	ن	ِ	ك

فالحاصل في هذه اللهجة أن الهمزة حذفت مع الفتحة السابقة لها، فأصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للنون، فأصبحت النون بذلك حرفا للإعراب.

ففي حالة الرفع حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، وأصبحت الضمة -وهي حركة الإعراب- مجاورة للنون. وفي حالة النصب حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها، فأصبحت الفتحة التي بعدها -وهي حركة الإعراب-

مجاورة للنون. وفي حالة الجر حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، وأصبحت الكسرة مجاورة للنون.

فالفرق بين لهجة الإتمام ولهجة النقص، هو في مقدار الحركة فقط، ففي حالة الإتمام تكون الحركات الإعرابية مشددة، وفي حالة النقص تكون الحركات الإعرابية مخففة، أما عدد الأصوات فهو متساو في اللهجتين.

وهذا الشكل يوضحها:

الحالة الإعرابية	الإتمام					العدد	النقص					العدد
الرفع	هـ	ـَ	ن	و	ك	٤	هـ	ـَ	ن	ـُ	ك	
النصب	هـ	ـَ	ن	ا	ك	٤	هـ	ـَ	ن	ـَ	ك	
الجر	هـ	ـَ	ن	ي	ك	٤	هـ	ـَ	ن	ـِ	ك	

لم نحسب ضمير المخاطب وهو الكاف، لأنه ليس من أصل البناء، فنلاحظ في هذا التوضيح أن الأصوات متساوية.

وإنما الفرق بينهما هو في تشديد حركات الإعراب فقط، والتشديد زيادة في زمن النطق بالصوت.

ومن أدلة هذه اللهجة قول النبي ﷺ: ((**من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا**))[1].

٣- اللهجة الثالثة: (هَنّ).

وأصلها: إما أن يكون بتشديد النون من لهجة النقص، وإما أن يكون التشديد عوضا عن حذف الهمزة والفتحة التي قبلها، فيكون أصل (هنّ) كالآتي:

الأصل						الفرع				
هـ	َ	ن	َ	ء	ُ	ن	هـ	َ	نّ	ُ	ن

حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها وعوّض عنها بتشديد النون.

ويمثلها قول الشاعر سحيم عبد بني الحسحاس

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة

وهنّي جاذٍ بين لهزمتي هند[2]

---

(١) مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥ ، وشرح التسهيل ٤٤/١.

(٢) شرح التسهيل ٤٥/١.

٥ - فوك

(فـو) يتكـون مـن صوتـين، همـا: الفـاء والضمـة المشـددة، فالفـاء هـو حـرف الإعـراب، والضمـة المشـددة هـي علامة الرفـع.

وفي حالـة النصب يقـال: (فـا)، الفـاء حـرف الإعـراب، والفتحـة المشـددة علامـة النصـب.

وفي حالـة الجـر: (في)، الفـاء حـرف الإعـراب، والكسـرة المشـددة هـي علامـة الإعـراب.

وهـذه صورتهـا:

الرفع	ف	و
النصب	ف	ا
الجر	ف	ي

والمعـروف في المفـرد أن الحركـة لا تمـد إلا في الشـعر بسـبب الـوزن، فلمـاذا مـدت هـذه الحركـة في هـذا الاسـم، وما أصل هـذا الاسم؟

والمشـكلة في تـأصيل (فـو)، أنـه لم تـرد كلمـة مثنـاة أو مجموعة يتفق صوتـان منهـا مـع صوتـي (فـو) تمـام الاتفـاق.

وإنما وجدت كلمات بعض أصواتها يتفق مع صوتي (فو) وهذه الكلمات هي: أفواه ، فم ، فمو.

ولذلك يقول ابن مالك: ((الصحيح أن للفم ثلاث مواد: إحداها: ف م ي ، والثانية: ف م و ، والثالثة: ف م م ، ومادة رابعة: ف و ه. وكلها أصول متوافقة في المعنى، لا أن أصلها فوه، كما زعم الأكثرون، لأن ذلك مدّعى لا دليل عليه مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه في غير ضرورة مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة))[1].

وهذه الكلمات أو الأسماء بعضها لا يوجد فيه تثنية أو مفرد ينطبق مع جمعه، مثل: أفواه؛ وبعضها إن وجد المفرد لا يوجد له جمع من لفظه، مثل: فم.

فلا بد من النظر في هذه الأسماء حتى يمكن الجمع بينها، ونعرف العلاقة التي تربط بين هذه الأسماء.

فإذا نظرنا في (فو) نجده يتكون من صوتين، هما: الفاء والضمة المشددة، وهذه هي الحركة الإعرابية في حالة

---

(١) شرح التسهيل ٤٨/١.

الرفع، وتكون فتحة مشددة في حالة النصب، وكسرة مشددة في حالة الجر.

وإذا نظرنا في مادة (فوه) سنجد فيها: ((أفواه، رجل فيّه، امرأة فيّهة)).

وهذه تنطبق مع (فو) في حرف الفاء فقط.

وإذا نظرنا في (فم) نجد فيها عشر لهجات، قال السيوطي: ((وفي (فم) عشر لغات: النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها، فهذه تسع لغات، والعاشرة إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب))[1].

وهذه اللهجات كالآتي:

النقص:

١- فتح الفاء، نحو: هذا فَمٌ ، ورأيت فَماً ، ومررت بِفَمٍ.

٢- ضم الفاء، نحو: هذا فُمٌ ، ورأيت فُماً ، ومررت بفُمٍ.

٣- كسر الفاء، نحو: هذا فِمٌ ، ورأيت فِماً ،

(١) همع الهوامع للسيوطي ٣٩/١ ، وارتشاف الضرب ٤١٧/١.

ومررت بفِمٍ.

القصر:

٤- فتح الفاء، مثل: هذا فَما ، ورأيت فَما ، ومررت بفَما.

٥- ضم الفاء، مثل: هذا فُما ، ورأيت فُما ، ومررت بفُما.

٦- كسر الفاء، مثل: هذا فِما ، ورأيت فِما ، ومررت بفِما.

التشديد:

٧- فتح الفاء، مثل: هذا فَمّ ، ورأيت فمّاً ، ومررت بفَمّ(١).

٨- ضم الفاء، مثل: هذا فُمّ ، ورأيت فُمّاً ، ومررت بفُمّ.

٩- كسر الفاء، مثل: هذا فِمّ ، ورأيت فِمّاً ، ومررت بفِمّ.

١٠- الإتباع: مثل هذا فُمٌ ، ورأيت فَماً ،

---

(١) ينظر: اللسان: مادتي (فمم) و (فوه).

ومررت بفِـمٍ.

ومـن شـواهد لهجـة التخفيــف والنقــص قــول رؤبــة بــن العجــاج[1]:

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه

يصبح ظمآن وفي البحر فَمه

وفي الصحيـح قولـه ﷺ : ((**لخلـوف فـم الصـائم أطيـب عنـد الله مـن ريـح المسـك**))[2].

ومــن شــواهد لهجــة التشــديد قــول محمــد بــن ذؤيــب العمــاني الفقيمــي:

يا ليتها قد خرجت من فُمّه[3]

حتى يعود الملك في أسطمّه

ومن شـواهد القصر قـول الشـاعر:

حبذا وجه سـليمى والـفمـا[4]

---

(١) شرح التسـهيل ٤٩/٩ ، وديـوان رؤبـة ص ١٥٩.

(٢) شرح التسـهيل ٥٠/١.

(٣) اللسـان: مادة (فمـم) ، وهمـع الهوامـع ٣٩/١.

(٤) اللسـان: مـادة (فــوه) ، وشــرح التســهيل ٤٧/١ ، وهمــع الهوامــع ٣٩/١.

والجيد والنحر وثدي قد نما

وقد جاء في تثنية فم: فمان ، وفموان ، وفميان[1].

وجاء على (فموان) قول الفرزدق:

هما نفثا فيّ من فمويهما على النابح العاوي أشد رجام[2]

وحكى اللحياني أنه يقال: فمّ وأفمام[3].

فظهر من هذه النصوص (فو ، فُمُ ، فُمّ ، فمو).

فالمقارنة تكون بين الكلمات الأربع: فو ، فُمُ ، فُمّ ، فمو) لأنها كلها تشترك في الصوتين الأول والثاني: وهما الفاء والحركة، إلا أن الكلمة الأخيرة تكون فيها الفاء مفتوحة والثلاث الأول تكون الفاء فيهن مضمومة.

ونحن إما أن ننظر فيهن من الناحية التأريخة، وهذا يعني أن الكلمة مرت بمراحل حتى انتهت إلى (فمو).

وإما أن ننظر إليهن من ناحية ما استقرت عليه العربية في آخر أمرها، وهو أن أصول العربية ومعظم

---

(١) اللسان: مادة (فوه) ، وشرح التسهيل ٤٨/١ .

(٢) ديوانه ٢٨٠/٢ ، واللسان: مادة (فمم) ، وشرح التسهيل ٤٨/١ .

(٣) اللسان: مادة (فمم) ، وشرح التسهيل ٤٨/١ .

اشتقاقها قد بنيت على ثلاثة أحرف، وهذا ينطبق على (فمو)، فهي على وزن (فعَل)، وعرفنا أصل هذا في (أخ) و (أب) و (حم)، ولكن لو استعمل (فمو) على لهجة الإتباع سيكون على وزن (فُعُل) أي: فمُوٌ ، وهو هنا تتفق الألفاظ الأربعة في كل من الصوتين الأول والثاني، فتكون كالشكل التالي:

فو	ف	و						
فُمٌ	ف	ُ	م	ُ	ن			
فُمٌّ	ف	ُ	مّ	ُ	ن			
فمو	ف	ُ	م	ُ	و	ُ	ن	

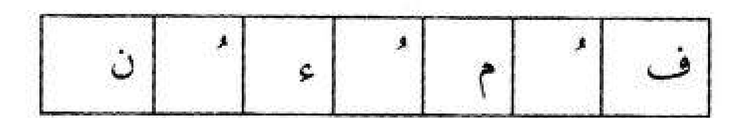
فإذا نظرنا فيها نظرة تاريخية يمكن أن نقول: الأصل (فو) في حالة الرفع -وهذا يتفق مع لهجة الإتباع- و (في) في حالة الجر، و (فا) في حالة النصب، ثم زيدت الميم فأصبحت: فُمٌ، وفي هذه المرحلة دخل التشديد فقيل: فُمٌّ، وجمع على أفمام، وهذه مرحلة، والمرحلة الأخيرة زيدت الواو.

ولكن بمعرفتنا لحروف العلة ومقارنة هذا الاسم

مع الأسماء الماضية، نرجح أن الواو بدل من همزة: فَمَأٌ.

أما إذا نظرنا إليها من ناحية استقرار العربية على وزن الثلاثي ثم مقارنتها بأخواتها، ومع ملاحظة المد الموجود في (فو)، لأن الأصل في المفرد ألا يكون فيه مد بل تكون الحركة خفيفة - فإننا نجعل الثلاثي هو الأصل، فيكون أصل الاسم هو: فُمُأ.

فمن قال: فمو، أبدل الهمزة واواً. وهذه صورتها:



ف	ُ	م	ُ	ء	ُ	ن

حذفت الهمزة والحركة التي قبلها، فقيل: فُمٌ.

وهذه صورته:

ف	ُ	م	ُ	ن

ثم حذفت الميم والحركة التي قبلها مع التنوين، فقيل: فُ، ثم مدت الضمة أو الحركة الإعرابية عوضا عن الميم المحذوفة، فقيل: (فو) في الرفع، و (فا) في النصب، و(في) في الجر، وهذا هو أصل فو.

فالعلاقة واضحة بين (فو) و (فُمٌ) على الإتباع، وهذه المقارنة توضح العلاقة بين (فو) وما يعرف بلهجة

الإتباع:

الرفع	ف	و
النصب	ف	ا
الجر	ف	ي

ف	ُ	م	ُ	ن
ف	َ	م	َ	ن
ف	ِ	م	ِ	ن

ولذلك قال الكوفيون: هي معربة من مكانين[1].

والنون من (فـم) تحذف في الإضافة، فتصبح بعد حذف النون على هذه الصورة:

ف	و
ف	ا
ف	ي

ف	ُ	م	ُ
ف	َ	م	َ
ف	ِ	م	ِ

فلو حذفنا الميم والحركة التي بعده ومدت الحركة التي قبله عوضا عنه لتوصلنا إلى (فـو) في حالة الرفع، و(فـا) في حالة النصب، و (في) في حالة الجر.

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٤١٥.

٦ – ذو مال

تتكـون (ذو) مـن صوتـين، همـا: الـذال والضمـة المشـددة الـتي بعدهـا. فـالذال حـرف الإعـراب، والضمـة المشددة الـتي بعدهـا هـي حركـة الإعـراب.

وإذا أردنـا أن نبحـث عـن أصـل (ذو) فإننـا سـننظر في جمعها، فـإن الفـرق بـين حركـة المفـرد والجمـع السـالم هـو في إطالـة الحركـة فقـط، لأن حركـة الجمـع هـي حركـة المفـرد، وإنمـا أطيلـت للدلالـة علـى الجمـع، فالتثنيـة لهـذا الاسـم هـي (ذوان) ، والجمـع هـو (ذَوون).

وإذا عرفنـا أن الفـرق بـين المفـرد والجمـع في إطالـة الحركـة، فإننـا سـوف نخفـف حركـة الجمـع لنحصـل علـى المفـرد، فسيكون تخفيف (ذوو) هـو (ذَوُ).

وهـذه صورتهـا:

المفرد				الجمع			
ذ	َ	و	ُ	ذ	َ	و	و

فـالمفرد علـى وزن (فـعُ) والجمـع علـى وزن (فعـو).

فالحاصل في المفرد أن الواو حذفت مع الفتحة السابقة، لها فأصبحت الضمة -وهي حركة الإعراب- مجاورة للذال، فالذال هي حرف الإعراب، والضمة -وهي حركة الإعراب- قد مدت عوضا عن الواو المحذوفة.

وهذا الشكل يبين أصل (ذو) في جميع الحالات الإعرابية:

الحالة الإعربية	الأصل					الفرع		
الرفع	ذ	َ	و	ُ	٤	ذ	و	٢
النصب	ذ	َ	و	َ	٤	ذ	ا	٢
الجر	ذ	َ	و	ِ	٤	ذ	ي	٢

فالأصل يتكون من أربعة أصوات، والفرع يتكون من صوتين، لأنه قد حذف من الأصل صوتان، هما: الواو والفتحة التي قبلها.

ففي حالة الرفع حذفت الواو والفتحة التي قبلها، ومدت الضمة عوضا عنها.

وفي حالة النصب حذفت الواو والفتحة التي قبلها، ومدت الفتحة عوضا عنها.

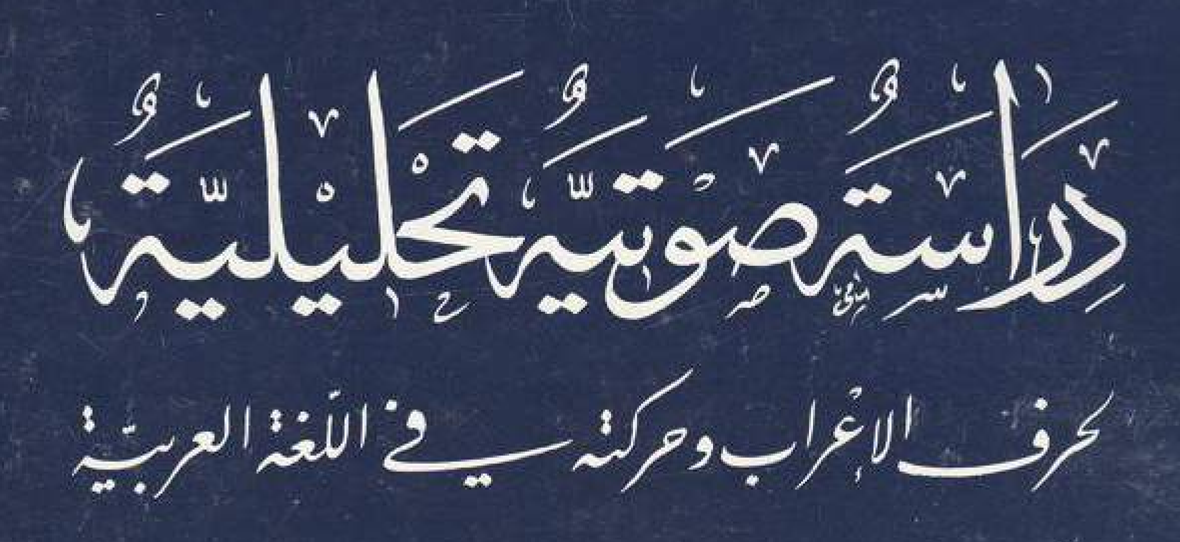
وفي حالة الجر حذفت الواو والفتحة التي قبلها، ومدت الكسرة عوضا عنها.

فيقال في الاسم: هذا ذو مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال.

فالحركة الممدودة أو المشددة في هذا الاسم لها دلالتان: النوع، ويدل على الحالة الإعرابية؛ والمد، ويدل على التعويض.

هذا بالإضافة إلى دلالتها قبل المد على المفرد.

ونلاحظ أن العلة في الأسماء الستة تكاد أن تكون واحدة، إن لم تكن واحدة. وهي: أن هذه الأسماء فيها حذف ومد للحركة التي قبل الحرف المحذوف.



الجزء الثاني

في الأفعال

تأليف

الدكتور سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة



دِراسَة صوتيَّة تحليليَّة

لحرف الإعراب وحركته

في اللغة العربية

تأليف

الدكتور سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي
أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجزء الثاني

في الأفعال

ⓒ دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السحيمي ، سلمان بن سالم بن رجاء

دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية : في الأفعال .

المدينة المنورة .

... ص ؛ ... سم (دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب ؛ ٢)

ردمك ٩-١٩-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٢١-٦٤٩-٩٩٦٠ (ج ٢)

١ - اللغة العربية - النحو أ - العنوان

ديوي ١ ، ٤١٥ ١٧/٣٤٨٥

رقم الإيداع : ١٧/٣٤٨٥

ردمك : ٩-١٩-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٢١-٦٤٩-٩٩٦٠ (ج ٢)

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية - بريـــدة

٣٢٣٦٠١٧ - ٨٣٤٠١٣٥

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الثاني

في الأفعال

الباب الثاني

الفعل

ويشتمل على تمهيد، وثلاثة فصول:

التمهيد، ويشتمل على تعريف الفعل وأقسامه من حيث الزمان، وأقدم الأفعال

الفصل الأول: فعل الأمر

الفصل الثاني: الفعل المضارع

الفصل الثالث: الفعل الماضي

تمهيد

الفعل: لفظ يدل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل، كقولك: ذهب و انطلق[1]، ويذهب وينطلق، واذهب وانطلق.

أقسام الفعل من حيث الزمان

قسم النحويون الأفعال بالنظر إلى الزمان ثلاثة أقسام، هي: الماضي ، والحاضر ، والمستقبل.

وقد جمع سيبويه في مكان واحد أصل الأفعال وأقسامها بالنظر إلى الزمان، إذ ذكر أن الأفعال مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء، ويريد بالأحداث المصادر، وقد قسّم الأفعال إلى ماض وحال ومستقبل.

يبين ذلك قوله: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء. وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع.

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٤.

فأما بناء ما مضى فـ: ذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ.

وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهَب واقتُل واضرِب، ومخبراً: يقتُلُ ويذهَبُ ويضرِبُ ويُقتَلُ ويُضرَب.

وكذلك ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل))[1].

ففي هذا النص نرى سيبويه قد جعل الفعل الماضي للزمن الماضي، وفعل الأمر للمستقل، والفعل المضارع للحال والاستقبال. وقد عبر عن المستقبل بقوله: ((ولما يكون ولم يقع))، وعن الحال بقوله: ((ما هو كائن لم ينقطع)).

وقد وضح هذه القسمة ابن يعيش، إذ ذكر أن هذه القسمة متعلقة بحركة الفلك.

إذ يقول: ((لما كانت الأفعال مساوقة للزمان -والزمان من مقومات الأفعال، توجد عنده وجوده وتنعدم عند عدمه- انقسمت بأقسام الزمان.

---

(١) الكتاب ١٢/١.

ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل -وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك: فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية- كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر.

فالماضي: ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده... والمستقبل: ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر: فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده))[1].

وقد اعتُرض على القسمة الثلاثية للفعل، لأن الفعل إما أن يكون قد حدث: فهذا الفعل الماضي، وإما ألا يكون قد حدث: وهذا المستقبل. أي: أن الحال ليس من أقسام الفعل.

وقد نسب ابن يعيش هذا القول إلى بعض المتكلمين، إذ قال: ((وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن

---

(١) شرح المفصل ٤/٧.

كان قد وجد فيكون ماضياً، وإلاّ فهو مستقبل، وليس ثم ثالث))[1].

وقد أنكر فعل الحال الزجاج، معللاً ذلك بقصر زمن الحال، لأنه بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار الفعل ماضيا.

وقد ذكر ذلك السيوطي عند سرده لآراء العلماء في زمان الفعل المضارع، إذ ذكر منها: ((أنه لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغة، لقصره. فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار الفعل ماضياً))[2].

وقد ذكر هذا الاعتراض الجرجاني عندما كان يتحدث عن الفصل بين الحال والاستقبال، إذ يقول: ((والفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحال أجزاء من الفعل متصلة... ولو قصد الجزء الواحد من الفعل لم يكن الزمان مجاوزاً قسمين، لأنه إما أن يكون حاصلاً أو غير حاصل، وإلى هذا نظر من ردّ على النحويين، وقال: إنّ

---

(١) المرجع السابق ٤/٧.

(٢) همع الهوامع ١/٧.

الحال لا يتحصل، لأن الفعل لا ينفك من جزئين أحدهما منقض، والآخر مترقب))[1].

وقد أجاب عن هذا الاعتراض -أي: كون الحال ليس من أقسام الفعل- الزجاجي إذ يقول: ((إن قال قائل: قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، والحركة لا تبقى وقتين. وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها: أن الحركة لا تبقى زمانين، وأنه محال من قال فعل دائم، وقد جعلتم أنتم الأفعال ثلاثة، فقلتم: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال؛ فأما الماضي والمستقبل فمعقولان، ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال، وإلاّ رجعتم إلى ما أنكرتموه.

قيل له: الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماض ومستقبل، فالمستقبل: ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود. والفعل الماضي: ما تقضّى، وأتى عليه زمانان لا أقلّ من ذلك: زمان وجد فيه، وزمان

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٨٤.

خبّر فيه عنه. فأمّا فعل الحال: فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوّن في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل. ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولاً أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيّز الماضي. فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل، نحو قولك: زيد يقوم الآن ، ويقوم غداً؛ وعبد الله يركب الآن ، ويركب غداً. فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف، فقلت: سيقوم زيد ، وسوف يركب عبد الله، فيصير مستقبلاً لا غير))[1].

وقال الفاكهي -مبينا سبب كون الأفعال ثلاثة-: ((وإنما كانت الأفعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك، لأن الفعل الذي هو الحدث: إما متقدم على زمان الإخبار، أو مقارن له، أو متأخر عنه؛ فالأول هو الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال))[2].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٨٦-٨٧.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ١/٥٩.

وقال ابن الخباز: ((الدليل على أن الأزمنة ثلاثة قوله تعالى: ﴿له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك﴾[1].

وقول زهير:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنني عن علم ما في غد عم[2].

وقال الصيمري: ((وإنما كان الفعل على هذه القسمة، ليدل على الأزمنة، والأزمنة ثلاثة: ماض ومستقبل وحاضر. وإنما كانت كذلك لأنها حركات الفلك: فمنها حركة مضت وتقضّت، ومنها حركة لم تأت بعد، وبينهما حركة تفصل بين الماضية والآتية))[3].

ونلاحظ أن هذا التقسيم للأفعال يقوم على أساس الزمان الفلكي، ولم يقم على أساس صيغ الأفعال المختلفة. ولذلك لا يذكر في هذا التقسيم اسم المضارع أو فعل الأمر. لأن التقسيم الفلكي يختلف عن التقسيم المبني

---

(١) سورة مريم: ٦٤.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ٥٩/١. وانظر: شرح ديوانه ص ٤٩.

(٣) التبصرة والتذكرة للصيمري ٩٠/١.

على أساس اختلاف الصيغ.

وكان ينبغي أن يقوم التقسيم للأفعال على أساس الصيغ، إذ أن للأفعال ثلاث صيغ مختلفة هي:

١- فَعَل ، للماضي.

٢- يفعل ، للمضارع.

٣- افعل ، للأمر.

فكان ينبغي أن يبحث في زمن ودلالة كل صيغة من هذه الصيغ على حدة، ويعرف الفرق بينها والعلاقة التي تربط بعضها ببعض. ولما كان التقسيم للأفعال على أساس الزمان الفلكي كان فعل الأمر والفعل المضارع يشتركان في الدلالة على المستقبل.

والنحويون يتفقون على دلالة الفعل الماضي على الزمان الماضي، وعلى أن فعل الأمر يدل على الزمان المستقبل، إذ يقولون إن فعل الأمر يدل على الزمان المستقبل دائما، إذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل[1].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٦٧/١.

ويختلفون في الفعل المضارع: هل هو دال على الحال فقط، أم على الحال والاستقبال معاً، أم على الاستقبال فقط؟

للإجابة على هذه الأسئلة سنذكر آراء العلماء في زمان هذا الفعل.

للعلماء في زمان المضارع خمسة آراء[1] هي:

الرأي الأول: أنه لا يكون إلاّ للحال.

وعليه ابن الطراوة، قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً، فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

الرأي الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل.

وعليه الزجاج.

الرأي الثالث: أنه صالح للحال والاستقبال حقيقة، فيكون مشتركاً بينهما. لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ.

وهو رأي الجمهور وسيبويه.

---

(١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١/٧.

الرأي الرابع: أنه يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال.

وعليه الفارسي.

وقد رجح السيوطي هذا الرأي، إذ يقول: ((وهو المختار عندي. بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة؛ ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب))[1].

الرأي الخامس: عكس الرأي الرابع، أي: أنه يكون حقيقة في الاستقبال ومجازاً في الحال.

وعليه ابن طاهر[2].

ونلاحظ أن سبب الخلاف هو أنه لم يفرق بين الحال والاستقبال بواسطة الصيغة، إذ إن المضارع يأتي على صيغة واحدة هي (يفعل).

---

(١) المرجع السابق ١/٧.

(٢) المرجع السابق ١/٧.

أقدم الأفعال

يترتب على معرفة أقدم الأفعال معرفة الأصل من الفرع، ومعرفة العلاقة التي تربط بين الأفعال الثلاثة: فعل الأمر ، والفعل المضارع ، والفعل الماضي؛ إذ إن السابق من هذه الأفعال سيكون أصلاً للآخرين.

لذلك سنذكر آراء العلماء من قدماء ومحدثين، ثم نتبعه بما يترجح لدينا، أو ما نراه صوابا.

لقد اختلف العلماء من قدماء ومحدثين في أسبق الأفعال، فجاءت آراؤهم على النحو التالي:

الرأي الأول: يرى أصحابه أن المستقبل هو أسبق الأفعال في التقدم.

قال الزجاجي: ((اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والقدم سابق الوجود. فهو في التقدم منتظر ثم يصير في الحال، ثم ماضيا فيخبر عنه بالمضي.

فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي))[1].

وقال السيوطي تحت عنوان (أي الأفعال أصل لغيره): ((وقال قوم الأصل هو المستقبل، لأنه يخبر به عن المعدوم، ثم يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده))[2].

وذكر السيوطي -عند الحديث عن زمان الفعل المضارع- أن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالاً ثم ماضيا، فالمستقبل أسبق))[3].

الرأي الثاني: يذهب أصحابه إلى أن الحال هو الأسبق، وهو الأصل.

قال السيوطي تحت عنوان (أي الأفعال أصل لغيره): ((واختلفوا في أي أقسام الفعل أصل لغيره منها فقال الأكثرون: هو فعل الحال، لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً، والأصل في الخبر أن يكون صدقا، وفعل الحال

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٨٥.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/١٠.

(٣) الأشباه والنظائر ١/١٠.

يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه. ولأن فعل الحال مشار إليه، فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدومان))[1].

الرأي الثالث: يذهب أصحابه إلى أن الماضي هو الأصل.

قال السيوطي: ((ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي. لأنه أسبق الأمثلة، لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله؛ ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها))[2].

ولأن الماضي لا زيادة فيه، لأنه كمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلاً[3].

الرأي الرابع: يذهب أصحابه إلى أن الأصل في الأفعال فعل الأمر، أو صيغة مشابهة له.

وينسب إلى المحدثين من المستشرقين، وعلماء الدراسات المقارنة.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) همع الهوامع ١/٩.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/١٠.

ويحدثنا عنه إسرائيل ولفنسون قائلاً: ((ولقد بذل المستشرقون جهوداً عظيمة في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات السامية، فكان كل ما وصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل إنما هي صيغة الأمر، ثم اشتقت منها صيغة المضارع في حالة الإسناد للفاعل أو الضمير. فمن: قم ، و عد ، و زد ، و بع، اشتق: يقوم ، ويعود ، ويزيد ، ويبيع.

وعلى أن الحروف التي زيدت في أول المضارع، مثل: الياء والتاء والنون والهمزة في: يقوم وتقوم ونقوم وأقوم، كانت زيادتها سابقة لزيادة الحروف التي في آخرها، مثل: الواو والنون والياء في: يقومون وتقومين، ويقمن))[1].

وهذا يعني في تصور المستشرقين أن الأصل في يقومون وتقومين وتقمن هي كالآتي:

هم: يقوم

أنتِ: تقوم

هن: يقم.

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٥.

وهـذا التصـور مخـالف للاسـتعمال في العربيـة، ولكـن ربما قيس على لغات أخرى، وخاصة اللغات الأوروبية.

ثـم يقـول: ((وليس يـدل هـذا الـرأي علـى أن الفعـل مشتق من صيغة الأمـر، بـل مـا يـدل عليـه أن أقـدم صيغـة للفعـل إنمـا هـي صيغـة شـبيهة بصيغـة الأمـر، كـانت تسـتعمل للدلالـة علـى جميـع صيـغ الفعـل مـن المـاضي والمضـارع والأمـر، ثـم انتقلـت بـالتدرج -بعـد ظهـور صيغـتي المضـارع والمـاضي- لتدل علـى حـدوث الفعـل في صيغـة الأمـر.

وكذلـك يعتقـد العلمـاء أن صيغـة المضـارع كـانت في مدة قـرون كثيرة تـدل على جميع الأزمنـة، كمـا هـي الحـال في اللغـة الصينيـة، وفي اللغـة الأندوجرمانيـة الأصليـة.

ويعتقـد العلمـاء أن في الفـترة الطويلـة الـتي بـين ظهـور صيغة المضـارع وصيغـة المـاضي، كـانت هنـاك صيغـة تـدل علـى معنـى اسـم الفـاعل طـوراً، وتـدل تـارة أخـرى علـى معنـى اسـم المفعول، وتدل حينـاً آخـر على مجـرد الصفـة))[1].

والقـول بـأن المـاضي مـأخوذ مـن الصفـة ينسـب

---

(1) تـاريخ اللغـات السـامية ص ١٦.

إلى كرواس، حيث يرى أن الفعل الماضي متطور عن اسم الفاعل أو الصفة.

فمن رأيه أن لا فرق بين قولنا: زيد فرِحٌ، و زيد فرِح، إلا بالحركة، وأن الاتصال بين البناءين وثيق جدا. إلا أن البناء الأول يثبت حقيقة الإطلاق من غير زمان، والبناء الثاني يدل على الزمن الماضي. وأن التطور أدى إلى أن يصبح (زيد فرِحٌ) عبارة عن الماضي بعد تغيير حركة الصفة. فالجملة (زيد فرحٌ) أقدم من الجملة (زيد فرحَ)[1].

أي: أن الفعل الماضي مأخوذ من اسم الفاعل أو الصفة المشبهة.

ونلاحظ في كلام المستشرقين ما يلي:

١ – أنهم يبحثون عن صيغة قديمة للفعل العربي، ولذلك أخذوا فعل الأمر من الأجوف نحو: (قم)، وربما رأوا أن هذا الفعل يتكون من حرفين، فجعلوه أصلاً لما

---

(١) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ص ١٠٧، ١٤٥ ، ومدرسة الكوفة ص ٢٤١

يتكون من ثلاثة، والمعروف أن هذا الفعل (أو الأمر من الأجوف) محذوف العين، فـ (قم) على وزن (فل). وسنبين ذلك فيما بعد.

٢- أنهم يبحثون عن صيغة تدل على جميع الأزمنة، ولذلك قالوا: إن الأصل في صيغة الأمر -أو صيغة تشبهها -أن تدل على جميع الأزمنة. ولا توجد صيغة في العربية تدل على جميع الأزمنة بوضعها.

٣- قاسوا العربية على غيرها، وكان ينبغي أن يقارنوا بين صيغ العربية نفسها.

٤- أنهم لم يربطوا بين صيغ العربية المستعملة، وهي: فعل ، و يفعل ، و افعل. وإنما ذهبوا يقارنون بين صيغ متصورة، وليست مستعملة.

٥- منهم من ذهب إلى أن الفعل الماضي مأخوذ من اسم الفاعل، وهذا الرأي يؤدي إلى القول بأن الأفعال مأخوذة من الأسماء. وسيؤول أخيراً إلى رأي سيبويه، وهو: أن الأفعال أخذت من لفظ أحداث الأسماء.

والذي نريده في هذا البحث هو الربط بين الصيغ العربية المستعملة، وهي: فعل ، و يفعل ، و افعل.

لنعرف العلاقة بين هذه الصيغ، وكيف يتصرف بعضها من بعض.

فميزة العربية أن الأصل والفرع موجودان في استعمالاتها. لذلك نرى المستشرقين لم يبينوا العلاقة بين الصيغ الثلاث، وأنهم راحوا يتصورن صيغاً غير مستعملة.

ونحن نريد أن نقارن بين صيغ مستعملة.

الرأي الخامس: للدكتور مهدي المخزومي.

ويرى أن فعل الأمر هو الأصل للأفعال العربية. وقد ربط بين الأفعال، وبين كيفية حصول الفعل المضارع. غير أنه لم يبين كيفية حصول الفعل الماضي.

وقد بين رأيه هذا بقوله: ((إن صيغة الأمر في: قم ، و دع ، و بع ، و زن ، وزد، تتضمن الأصول الرئيسية للأفعال الماضية والمضارعة: قام ، و ودع ، و باع ، و وزن ، و زاد؛ و يقوم ، و يدع ، و يبيع ، و يزن ، و يزيد، خلوا من الحروف الأخرى التي ظهرت في صيغتي الماضي والمضارع. ولعل هذا ما دفع بالدارسين إلى القول بأن صيغة الأمر أو صيغة تشبهها كانت أول صيغة فعلية شهدتها العربية في تاريخها القديم.

وقد نسمح لأنفسنا أن نفترض أن أصل (أقوم وتقوم) إنما هو: أنا قم ، وأنت قم. وفي هدي من سيرة الكلمات في تطورها وتقلبها في الاستعمال، ودورانها على الألسنة، وتعرضها للرغبة في التخفيف في كل ما يكثر استعماله منها ويطول ترداده على ألسنة المتكلمين- اتخذت هذه العبارات شكلاً جديداً يقوم على التصاق الضمير بمادة الفعل القديم، وحذف ما أمكن حذفه من حروف، ومطل ما أمكن مطله من حركات، فكان منها: أقوم ، وتقوم. لأن الضمير الذي يعبر به عن المتكلم هو الألف من (أنا)، والتاء من (أنت)))[1].

ويلاحظ على المخزومي أنه لم يبين كيفية اشتقاق أو تفرع الماضي عن الأمر، وتمثيله بالأفعال المعتلة كما مثل المستشرقون.

وهذا التصور لتفرع المضارع من الأمر غير موافق للاستعمال العربي، لأن (قم) بوضعها تدل على المخاطب الواحد، والضمير (أنا) بوضعه يدل على المتكلم،

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ص ١٠٩.

فلا يتركب منهما فعلاً يدل على المتكلم.

ولذلك كان ينبغي أن يبحث عن صيغة لا تختلف عند توجيهها إلى المخاطبين.

ولو أردنا أن نبحث عن صيغة لا تختلف عند توجيهها إلى المخاطبين، لوجدنا صيغة اسم الفعل (فعالِ) هي التي لا تختلف عند توجيهها إلى المخاطبين؛ فنستطيع أن نقول: حذار يا رجل، ويا امرأة، ويا رجلان، ويا امرأتان، ويا رجال، ويا نساء. حيث تلتزم حذار وزناً واحدا (أو صورة واحدة) مع المخاطبين، فلا تتأثر بالتأنيث أو التثنية أو الجمع المذكر أو جمع الإناث، ولو أن الدكتور مهدي المخزومي مثّل بمثل هذا لكان قد جاء بما يتفق مع الاستعمال العربي.

كما يلاحظ في جميع الآراء أنها لم تفطن إلى الزيادة التي في الفعل الماضي، والتي سوف نبينها عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء من قدماء ومحدثين في أصل الأفعال العربية- فإننا نرى أن فعل الأمر هو الأصل الذي تفرع منه الفعل الماضي والفعل المضارع، وأن صيغة

(افعل) هي الصيغة الأصلية لصيغ الفعل في اللغة العربية، وأن صيغتي (فَعل) و (يفعل) الدالتين على الماضي والمضارع متفرعتان عن تلك الصيغة، وسوف نبين ذلك بالتفصيل عند الحديث عن فعل الأمر فيما بعد.

الفصل الأول

فعل الأمر

ويشتمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فعل الأمر أصل للأفعال

المبحث الثاني: فعل الأمر الصحيح

المبحث الثالث: فعل الأمر المعتل

المبحث الأول

فعل الأمر أصل للأفعال

لقد تبيّن من الأقوال والنصوص التي قيلت في أصول الأفعال العربية وأقدمها- أن فعل الأمر هو الأصل في الأفعال العربية، بدليل ما يلي:

أولاً: إن النحويين يرون أن فعل الأمر يدل على الاستقبال دائماً، إذ يقولون: ((إن فعل الأمر يدل على الزمان المستقبل دائماً))[1]. ويقولون: ((الأمر مستقبل أبدا))[2]. ويقولون: ((وفعل الأمر يختص بالاستقبال))[3].

وهذا يتفق مع الرأي الذي يقول: أسبق الأفعال في المرتبة، المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي[4].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/ ٦٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧.

(٣) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٩٠.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ٨٥.

وأصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضيا، فالمستقبل أسبق[1].

ثانيا: إن من يقول: فعل الحال هو أصل الأفعال في العربية وأسبقها، يرد عليه بأن فعل الحال -وهو المضارع- مزيد، وفعل الأمر مجرد؛ والمزيد فرع عن المجرد[2].

ثالثاً: إن من يقول: الفعل الماضي أصل للأفعال، يرد عليه بأن الماضي فيه زيادة وعلامة على المضي؛ والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها[3]. والعلامة دليل الفرعية، لأن العلامة لا تدخل إلا على الفروع[4].

وسنبين الزيادة والعلامة اللتين في الفعل الماضي عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

رابعا: القول بأن الماضي هو الأصل في الأفعال العربية يؤدي إلى بناء غير موجود في العربية.

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٧/١.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٥٩/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٥/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ٧/١.

خامساً: إن فعل الأمر جاء على الأصل في بناء الأفعال، وهو عدم الحركة، أي: ساكن الآخر. وما جاء على أصله لا يسأل عنه، وإنما يسأل عن الحركة إذا وجدت، لأن لكل حركة سببا. قال ابن مالك:

و الأصل في المبني أن يسكنا[1] ....

وقال الزجاجي: ((وكل فعل رأيته مبنيا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله))[2].

وقال ابن يعيش: ((القياس في كل مبني أن يكون ساكنا، وما حرّك من ذلك فلعلة. فإذا وجدت مبنيا ساكناً، فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه، لأن ذلك مقتضى القياس فيه. فإن كان متحركاً، فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة، دون غيرها من الحركات))[3].

وقال ابن الأنباري -عندما كان يتحدث عن رأي

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٧.

(٣) شرح المفصل ٨٣/٣.

البصريين في فعل الأمر-: ((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على السكون، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون. وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال، أو بني منها على فتحة لمشابهةٍ ما بالأسماء؛ ولا مشابهة بوجه بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء))[1].

وقال الصيمري: ((اعلم أن أصل البناء السكون، وإنما حّرك مما يستحق البناء فلعلّة، وإنما كان ذلك لأن البناء نقيض الإعراب، والإعراب بالحركة، فيجب أن يكون نقيضه بالسكون))[2].

وما لم تعرض فيه علة... بني على أصل البناء وهو السكون))[3].

وقال بعض النحويين: ((وأما فعل الأمر فمبني على الوقف لأنه لم يضارع الاسم ولا ضارع ما ضارعه، فبقي

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٣٤.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٨.

(٣) المرجع السابق ١/٧٩.

على أصل البناء))[1].

فهذه النصوص تدل على أن فعل الأمر جاء على الأصل وأن الأفعال الأخرى جاءت مخالفة للأصل، وذلك لأن كل حركة لها مدلول. وسنبين ذلك عند الحديث عن الفعل المضارع، والفعل الماضي.

ويلاحظ في هذه النصوص أنها تعبر عن عدم الحركة بالسكون، والسكون ليس بشيء؛ وإنما هو علامة في الخط لا في النطق. فكان ينبغي أن يقال الأصل في البناء عدم الحركة، أو ألاّ يكون الحرف الأخير من الكلمة متحركاً، لأن الحركة لها مدلول.

سادساً: القول بأن فعل الأمر هو الأصل، يكون موافقاً للاستعمال العربي، ويخلصنا من كثير من التأويلات والتقديرات التي كانت نتيجة لاختلاف بين تصور النحويين والاستعمال العربي.

سابعاً: دلالة فعل الأمر على الطلب، وزمن الطلب

---

(١) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان اليمني ص ٢٥٤.

زمن التلفظ به. أي: أن صيغة (افعل) تدل بوضعها على الطلب، والطلب إنشاء.

قال ابن هشام: ((والتحقيق أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ به، لا يتأخر عنه. وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ))[1].

وقال السيوطي -عند الحديث عن أقسام الكلام-: ((والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأن معنى (اضرب) مثلا هو طلب الضرب- مقترن بلفظه. وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه))[2].

ويتبين من هذين النصين أن زمن الطلب مقترن أو حاصل عند التلفظ به. وهذا يعني أنه يدل على الحال.

وإنما قال النحويون بأن فعل الأمر يدل على المستقبل، لأنهم نظروا إلى تنفيذ الطلب. وهو ما عبر عنه

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٢.

(٢) همع الهوامع للسيوطي ١/١٢.

ابن هشام بقوله: ((الامتثال))، فهذا الذي يتأخر عن الطلب. وامتثال الطلب يكون بحسب طاعة المأمور، وقد لا ينفذ الطلب، فلا يقع الفعل حتى في المستقبل. وإذا كان زمن الطلب مقترنا بزمن التلفظ به، فهذا يعني أنه يدل على الحال.

بل إن اللغة تدل على شيئين: حديث ومتحدث عنه، فالحديث بين المتكلم والمخاطب والمتحدث عنه هو الغائب، أو هو ما عداهما. ففعل الأمر يكون بين المتكلم والمخاطب، ولذلك لا يحتمل الصدق أو الكذب.

والمتحدث عنه إما أن يكون في الزمن الماضي وإما أن يكون في الزمن المستقبل، فالفعل الذي يقع بين المتكلم والمخاطب هو فعل الأمر، وصيغة الأمر.

فإذا أريد الحديث عن الزمن الماضي زيدت على صيغة الأمر زيادة لتدل على الزمن الماضي، وبهذه الزيادة يتكون الفعل الماضي. وسوف نبين ذلك عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

وإذا أريد الزمن المستقبل زيدت زيادة على صيغة فعل الأمر لتدل على الزمن المستقبل، وبذلك يتكون الفعل

المضارع. وسوف نبين ذلك عند الحديث عن الفعل المضارع فيما بعد.

ولما كان فعل الأمر حديثا بين المتكلم والمخاطب فإنه لا يوصف، لأن الوصف يكون لشيء متحدث عنه. وهذا ما أراده سيبويه عندما تحدث عن بناء فعل الأمر، إذ يقول: ((والوقف قولهم: (اضرب) في الأمر، و لم يحرّكوها لأنها لا يوصف بها، ولا يقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذا) من المتمكنة. وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه: افعل))[1].

وبهذا نصل إلى أن فعل الأمر أصل للفعل الماضي والمضارع، وسيتضح ذلك جليا عند الحديث عن هذين الفعلين فيما بعد.

والغريب العجيب أن النحويين يقولون: فعل الأمر مجرد والفعل المضارع مزيد، والمجرد أصل للمزيد[2].

---

(١) الكتاب ١/١٧.

(٢) ينظر: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٥، و همع الهوامع للسيوطي ١/٧.

ثم عند تصريف الأفعال يقولون: فعل الأمر يؤخذ من المضارع بعد حذف حرف المضارعة.

يمثل ذلك قول الجرجاني: ((والأمر: ما دلّ على الزمان الآتي، كـ (افعل). وهو مبني على السكون، ومأخوذ من المضارع. وطريقة أخذه أن تبتدئ بالثاني متحركاً، فيستغني عن الهمزة وأخواتها. كـ دحرج في يدحرج، وإن كان ساكنا فاجلب الهمزة مضمومة لو ضمت عين المضارع، نحو: انصُر في ينصُر؛ ومكسورة لو كسرت هي أو فتحت، نحو: اضرِب و امنَع في: يضرِب و يمنَع))[1].

والحاصل في هذا أن حرف الزيادة قد حذف، فعاد الفعل إلى أصله، أي: جرد الفعل من الزيادة فعاد إلى أصله أي فعل الأمر. لأن فعل الأمر مجرد، فإذا أريد الزمن المستقبل زيدت عليه زيادة لتدل على الزمن المضارع. وهذه الزيادة سوف نبينها عند الحديث عن الفعل المضارع فيما بعد.

وبعد هذا سنتناول فعل الأمر ونقسمه إلى قسمين: صحيح ومعتل.

---

(١) المفتاح في الصرف ص ٥٤.

المبحث الثاني

فعل الأمر الصحيح

ويشـتمل:

١- تصرفه وإعرابه

٢- توكيده وإعرابه

١- تصرف فعل الأمر الصحيح

عرفنا أن فعل الأمر يدل على الطلب، وأن الطلب يقترن بزمان التلفظ به، وأن صيغته هي (افعل) التي تدل عليه بأصل الوضع.

وقد ذكر ابن يعيش أن فعل الأمر له أسماء بحسب إضافاته، ((فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له: أمر، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له: طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له: دعاء))[١].

وصيغة فعل الأمر (افعل) هي الصيغة الأصلية التي أخذت منها بقية الأفعال.

وذلك لأن هذه الصيغة ساكنة الفاء واللام، وهذا هو الأصل في الأفعال، وهو أن تكون ساكنة الآخر، فلو تحركت الفاء أو اللام لوجب أن يسأل عن مدلول هذه الحركة وسببها.

---

(١) شرح المفصل ٥٨/٧.

لأن العرب وضعت هذه الصيغة للدلالة على أمر الواحد، أي: صيغة (افعل).

إذ جاءت بهمزة الوصل، وجعلت الفاء واللام ساكنتين، وفصلت بينهما بالعين المتحركة حتى لا يلتقي ساكنان؛ لتدل بهذه الصيغة على أمر الواحد.

وهذه الصيغة تكون على وزن (افعُل) بضم الهمزة والعين، مثل: اُكتب. وعلى وزن (افعِل) بكسر العين مثل اضرِب. وعلى وزن (افعَل) بكسر الهمزة وفتح العين، مثل: اِعلم.

وهذه الصيغة -أي: صيغة (افعل) موضوعة للأمر الموجه إلى الواحد المذكر، وهو الأصل في الأفعال.

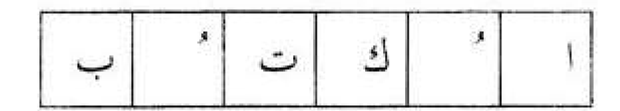
لأن الواحد المذكر هو الأصل، إذا نظرنا في التذكير والتأنيث؛ وهو الأصل، إذا نظرنا في المفرد والمثنى والجمع.

ولذلك جاءت صيغة الأمر الموجه إلى الواحد خالية من علامات التأنيث والتثنية والجمع.

فإذا أردنا شيئا من ذلك زدنا على صيغة المفرد المذكر علامة، لتدل على التأنيث أو التثنية أو الجمع.

فلو أخذنا فعل الأمر الذي على صيغة (افعُل) بضم العين لقلنا للواحد المذكر: اكتب.

وهذه صورته:

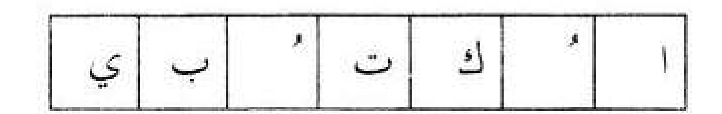


ا	ُ	ك	ت	ُ	ب

فتكون الباء -وهي حرف الإعراب- ساكنة. وكانت ساكنة لأن هذه الصيغة وضعت لأمر الواحد المذكر، وكل فعل مسند إلى مفرد بعد، سيكون متفرعا عن هذه الصيغة، وسيدل عليه بعلامة.

وإذا أردنا التأنيث قلنا: اكتبي.

وهذه صورته:



ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ي

حرّك حرف الإعراب -وهو الباء- بكسرة مشددة أو طويلة (ياء مد)، للدلالة على الواحدة المؤنثة.

وإذا أردنا المثنى أو التثنية قلنا: اكتبا.

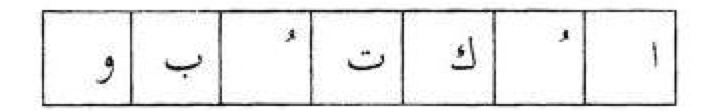
وهذه صورته:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا

حركت الباء -وهي حرف الإعراب- بفتحة مشددة أو طويلة (ألف مد)، للدلالة على الاثنين، ويشمل المثنى المذكر والمثنى المؤنث.

وإذا أردنا جمع المذكر قلنا: اكتبوا.

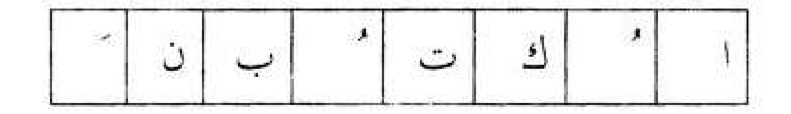
وهذه صورته:



حركت الباء وهي حرف الإعراب بضمة طويلة أو مشددة (واو مد)، للدلالة على الجمع المذكر.

وإذا أردنا جمع المؤنث قلنا: اكتبن.

وهذه صورته:



زيدت على الباء نون وفتحة أو نون مفتوحة للدلالة على الجمع المؤنث.

ونحن نرى أن حرف الإعراب -وهو الباء- ساكن في المفرد المذكر وفي جمع المؤنث السالم، ومتحرك مع المفردة والمثنى وجمع المذكر السالم.

فعند إعـراب هـذه الأمثلـة:

اكتب

اكتبي

اكتبا

اكتبوا

اكتبن

إمـا أن نقـول: اكتـب: فعـل أمـر مبـني علـى عـدم الحركـة، والكسـرة الطويلـة للدلالـة علـى الواحـدة، والفتحـة الطويلـة للدلالـة على الاثنين، والضمـة الطويلـة للدلالـة علـى الجمع المذكـر، والنـون المفتوحـة للدلالـة على الجمـع المؤنـث.

وإمـا أن نقـول كـالآتي:

اكتب: فعل أمـر موجـه للواحـد.

اكتبي: فعل أمـر موجـه للواحـدة.

اكبتا: فعـل أمـر موجـه إلى المثنـى.

اكتبوا: فعـل أمر موجـه إلى الجمـع المذكـر.

اكتبن: فعـل أمر موجـه إلى الجمـع المؤنـث.

ونحـن نميـل إلى الإعـراب الثـاني، أي: النظـر إلى الفعـل مع العلامة الدالـة على العـدد أو الجنس.

ويقال في صيغتي (افعِل) و (افعَل) مثل ما قيل في صيغة (افعُل).

ومثال صيغة (افعِل): اضرب ، واضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربن.

ومثال صيغة (افعَل): اعلم ، واعلمي ، واعلما ، واعلموا ، واعلمن.

والنحويون يذهبون إلى أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

قال ابن هشام -عند حديثه عن المبنيات-: ((الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه، وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر.

وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه. فيبنى على السكون في نحو: (اضرب)، وعلى حذف النون في نحو: (اضربا) و (اضربوا) و (اضربي).

والمعروف أن الجزم هو القطع والإسقاط، والمضارع عند جزمه يسقط من أخره شيء. فكيف يقال: يبنى على ما يجزم به مضارعه، والمضارع مزيد والأمر مجرد،

والمجرد أصل للمزيد؟ وهذا يعني أنه قد استعمل قبل الزيادة، فكيف كان حاله قبل الزيادة؟.

وإنما قال النحويون ذلك لأنهم حملوا الأمر على المضارع[1]، والأمر موجود قبل أن يوجد المضارع، فكان ينبغي أن لا يحمل عليه، بل يحمل المضارع على الأمر.

(١) شرح شذور الذهب ص ٧٠.

٢- توكيد فعل الأمر الصحيح

يجوز توكيد فعل الأمر مطلقاً[1]. وذلك بزيادة نون التأكيد في آخره.

فنقول في توكيد فعل الأمر الذي على وزن (افعُل) مثلاً ما يلي:

نقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحد:

اكتب : اكتبنّ.

وذلك بزيادة فتحة للدلالة على الواحد المؤكد، ونون مشددة مفتوحة.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب			
ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ

ويذكر النحويون أن آخر الفعل حرّك من أجل التخلص من التقاء الساكنين، واختيرت الفتحة لئلا يلتبس

---

(١) شرح الأشموني ٣/٢١٢.

فعل الواحد بفعل الجماعة أو فعل المؤنث؛ إذ لو اختيرت الضمة لالتبس بفعل الجماعة نحو: (اضربُنّ)، ولو اختيرت الكسرة لالتبس بفعل المؤنث نحو: (اضربِنّ)[1].

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى المفردة اكتبي : اكتبِنّ.

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة، وقصر الكسرة الطويلة (ياء المد). وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ي		
ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ِ	نّ	َ

ويتصور النحويون أن ياء المخاطبة (الكسرة الطويلة) قد حذفت، ولو حذفت لذهب معها ما يدل على المخاطبة.

قال الصيمري -عند حديثه عن فعل المؤنثة (اضربِنّ): ((وأما فعل المؤنثة فالكسر فيه من أصل الكلمة، لأن الأصل فيه (اضربي)، فالباء مكسورة وبعدها الياء

(١) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٤٢٧.

ساكنة. فإذا دخلت النون الساكنة التقى ساكنان، فتحذف الياء وتبقى الكسرة على حالها))[1].

فهذا التعليل على تصور أن المدود حروف، ومسبوقة بحركات مجانسة، والمدود حركات مشبعة أو مشددة، وليست حروفا، والحركات لا تسبق بحركات؛ لأن الحرف لا يتحرك بحركتين. فياء المد لم تحذف و لم يلتق ساكنان، لأنها حركة والحركة يأتي بعدها حرف.

وإنما الذي حصل لها أنها قصرت، لأن وجودها مع وجود النون المشددة فيه ثقل، فخفف من هذا الثقل بقصرها، أي: تخفيفها. وبقيت دالة على التأنيث وهي قصيرة، كما كانت دالة عليه وهي طويلة.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الاثنين اكتبا: اكتبانِّ.

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة المكسورة، وهذه صورتهما:

---

(١) التبصرة والتذكرة ٤٢٧/١.

		ا	ب	ُ	ت	ك	ُ	ا
َ	نّ	ا	ب	ُ	ت	ك	ُ	ا

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الجمع المذكر اكتبوا: اكتبُنَّ.

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة، وقصر الضمة الطويلة (واو المد)، وهذه صورتهما:

		و	ب	ُ	ت	ك	ُ	ا
َ	نّ	ُ	ب	ُ	ت	ك	ُ	ا

ويقول النحويون في الضمة الطويلة مثل ما قالوا في الكسرة الطويلة، إذ يقولون: ((وأما فعل جماعة المذكرين، فإنك تحذف منه الواو لسكونها وسكون النون، إذا كان ما قبل الواو مضموما))[1].

ويريدون بذلك نحو: اضربُنّ.

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/٤٢٦.

ويقال فيه مثل ما قيل في فعل المؤنث، إذ إن الواو التي في هذا الفعل ليست حرفا، وإنما هي حركة؛ والحركة لا تجتمع مع حركة أخرى، وإنما الحاصل لها أنها مد كانت مشبعة أو مثقلة، فخفف من ثقلها، أي: أنها طويلة فأصبحت قصيرة، ودلالتها على الجمع لم تتغير.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الجمع المؤنث اكتبنَ : اكتبنانّ.

وذلك بمد حركة نون النسوة حتى أصبحت ألفاً، وزيادة نون مشددة هي نون التوكيد، وهذه صورتهما:

		َ	ن	ب	ُ	ت	ك	ُ	ا
ِ	نّ	ا	ن	ب	ُ	ت	ك	ُ	ا

ويتصور النحويون أن الألف التي بين النونين إنما زيدت ليخف اللفظ بالنونين.

قال الصيمري: ((وأما فعل جماعة النساء، فإنّك تدخل بين النونين ألفاً، كراهية اجتماع النونات، فتقول: اضربنانٍّ زيداً. وكان الأصل: اضربْنَ زيداً، فلما زيدت

النــون الشــديدة اجتمعــت ثــلاث نونــات، فــأدخلت الألــف ليخـف النطـق بهـا))[1].

وقـد بينـا أن الحـاصل هـو مـد فتحـة نـون النسـوة حتـى أصبحـت ألفـاً، أي: أطيـل النطــق بالفتحــة ثــم زيــدت النــون المكسورة المشـددة، وليسـت النـون المشـددة حرفـين وإنمـا هـي حـرف واحـد، لأن التشـديد هـو إطالـة زمـن النطـق بـالحرف، فالحرف المشــدد حـرف واحـد.

ولم أجـد نصـاً -لا مـن نثر ولا مـن شـعر- يـدل علـى توكيـد الفعـل الموجـه إلى جمـع الإنـاث، ومـا أدري مـن أيـن جاء النحويين بهـذا التوكيـد، هـل هـو عـن قيـاس، أم عـن نـص لم نطلع عليـه؟

فـإن كـان عـن نـص، فلمـاذا لا يذكـر في كتـب النحــو؛ وإن كـان عـن قيـاس، فـإن القيـاس أن تـزاد نـون التوكيــد بعـد نـون النسـوة. لأن الفـرق بـين هـذا وبـين مـا يتصـوره النحويـون هو في مـد الحركـة وقصرهـا.

---

(١) المرجع الســابق ١/٤٢٦.

فالقياس أن تزاد نون التوكيد بعد الفتحة التي تلي نون النسوة، وهذه الصورة التي تبين تصور النحويين والقياس:

التصور	ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	ا	نّ	ِ
القياس	ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ	نّ	ِ

هذا تمثيل لما كان على وزن (افعُل)، ويقال في ما كان على وزن (افعِل) و (افعَل) مثل ما قيل في وزن (افعُل).

ومثال وزن (افعِل): اضربَنَّ ، واضربِنّ ، واضربانِّ ، واضربُنَّ ، واضربنانِّ.

ومثال كان على وزن (افعَل): اعلمَنَّ ، واعلمِنّ ، واعلمانِّ ، واعلمُنَّ ، واعلمنانِّ.

إعرابه:

وفي إعراب هذه الأمثلة:

اكتبَنّ

اكتبِنَّ

اكتبانِّ

اكتبُنَّ

اكتبنانِّ

نقول ما يلي:

اكتبَنّ : فعل أمر مؤكد موجه إلى المفرد.

اكتبِنَّ : فعل أمر مؤكد موجه إلى المفردة.

اكتبانِّ : فعل أمر مؤكد موجه إلى المثنى.

اكتبُنَّ : فعل أمر مؤكد موجه إلى الجمع المذكر.

اكتبنانِّ : فعل أمر مؤكد موجه إلى جمع المؤنث.

وذلك لأن الحركات التي قبل النون لها دلالة، وليست للبناء، وإنما هي للدلالة على العدد.

فالفتحة التي قبل النون في أمر الواحد تدل على واحد، والكسرة التي قبل النون في أمر الواحدة تدل على مؤنث، والألف التي قبل النون في أمر الاثنين تدل على اثنين، سواء كانا مذكرين أم مؤنثين، والضمة التي قبل النون في أمر جماعة المذكر تدل على الجمع.

وإنما الذي ليس له دلالة هو وجود الألف في أمر جماعة الإناث، والمعروف أن الألف تدل على الاثنين.

المبحث الثالث

فعل الأمر المعتل

ويشتمل على تمهيد ومطلبين:

المطلب الأول: فعل الأمر الأجوف

المطلب الثاني: فعل الأمر الناقص

التمهيد

وإنما أفردنا فعل الأمر المعتل عن فعل الأمر الصحيح، لأن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح[1]؛ لأنه يدخله التغيير كثيرا.

وقد سبق في فصل المعتل من الأسماء أن المعتل أصله مهموز، وإنما دخله التغيير حتى أصبح مخالفاً للصحيح في كثير من التصاريف.

وهنا سنأخذ من المعتل ما له علاقة بحرف الإعراب وحركته.

وهذا يعني أننا سنأخذ الأفعال الجوفاء التي حذفت عينها وبقيت حركتها، لأن هذه الحركة لها تأثير أو علاقة بحرف الإعراب وحركته؛ إذ تمد أحيانا، وتقصر أحيانا.

وسنمثل للأجوف بثلاثة أمثلة حسب وزن فعل الأمر، وهي: (افعُل) و (افعِل) و (افعَل). وسنبين

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٧٩٦.

ما حصل لها من تغيير جعلها تخالف الصحيح.

وسنأخذ الأفعال الناقصة، ونمثل لهذه الأفعال بثلاثة أمثلة حسب أوزان فعل الأمر، وهي: (افعُل) و (افعِل) و (افعَل)، ونبين ما حصل لها من تغيير جعلها تخالف الصحيح.

وقد أفردنا الأفعال المعتلة هنا، لأن الأفعال المضارعة والماضية المعتلة ستحمل عليها.

المطلب الأول

فعل الأمر الأجوف

ويشتمل على:

١ - تصريفه وإعرابه

٢ - توكيده وإعرابه

١- تصريفه وإعرابه

سنمثل لهذا الفعل بثلاثة أمثلة حسب أوزان فعل الأمر، وهي: (افعُل) و (افعِل) و (افعَل).

والأفعال الجوفاء التي سنمثل لها محذوفة العين مع بقاء حركتها، وهذا يعني أنها ستكون على مثال: (فُل) بدلاً من (افعُل)، و (فِل) بدلاً من (افعِل)، و (فَل) بدلاً من (افعَل).

وسنأخذ المثال الأول وهو (فُل)، وتمثيله كما يلي:

الأصل في هذا الوزن أن يكون على مثال: (افعُل)، أي: قبل أن يحصل له الحذف، مثل (قُل) أصلها: (ا ُ ق ء ُ ل) على وزن (افعُل)، اجتمعت في الكلمة همزتان، والهمزة ثقيلة بطبعها فكيف إذا أضيفت إليها همزة أخرى!

قال الصيمري: ((وإنما جاز في الهمزة التغيير... لأن الهمزة حرف ثقيل يخرج من أقصى الحلق باعتماد، كالتهوع))[١].

---

(١) التبصرة والتذكرة ٧٣٥/٢.

ولهذا الثقل حذفت الهمزة، وبقيت حركتها وهي الضمة؛ وحذفت همزة الوصل تبعاً لها فقيل: قُل، وهذه صورتهما:

ا	ُ	ق	ء	ُ	ل
		ق		ُ	ل

أي وزن (افعُل) حذفت عينه وبقيت حركتها، كما حذفت همزة الوصل تبعا لها، فكان وزن (فل).

هذا في أمر الواحد، أي: (ا ُ ق ء ُ ل) حذفت الهمزة منه -وهي العين- وتبعتها همزة الوصل، فأصبح: (قُل) على وزن (فل)، ثم أخذت بقية التصاريف من (قُل)، لأنه للمفرد، والمفرد أصل للمؤنث والمثنى والجمع.

ويعلل الصرفيون لحذف العين من (افعُل) بقولهم: ((والأمر أصله: (اقوُل) بضم الواو، نقلت حركتها إلى ما قبلها، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حذفت الهمزة

لعدم الاحتياج إليها))[1]. أي همزة الوصل.

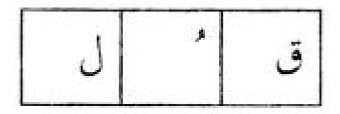
وفي تصور الصرفيين أن ضمة الواو انتقلت إلى القاف فأصبح الواو ساكنة، ولا يقع في العربية ضمة بعدها واو ساكنة، بل لا يقع في الكلام ضمة بعدها واو ساكنة. ثم لماذا نقلت حركة الواو وبقيت الواو ساكنة؟

وهذه الواو التي ستظهر في تصاريف الأمر ليست حرفاً، وإنما هي حركة العين المحذوفة.

ونمثل لهذه الصيغة -أي: صيغة (افعُل) التي تحولت إلى (فُل)- بما يلي:

نقول في فعل الأمر الموجه إلى الواحد (قل).

وهذه صورته:



ق	ُ	ل

اللام -وهي حرف الإعراب- ساكنة.

ونقول في فعل الأمر الموجه إلى الواحدة (قولي).

---

(١) المفتاح ص ٧٣.

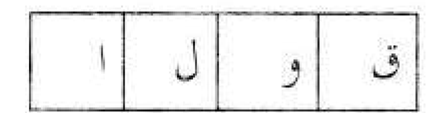
وهـذه صورتـه:

ق	و	ل	ي

زيـدت الكسـرة الطويلـة في آخـر الفعـل للدلالـة علـى الواحـدة، ومـدت الضمـة -وهـي حركـة الفـاء- عوضـا عـن العين المحذوفـة، أو تبعـا لحركـة الـلام، أي: إذا تحـرك الحـرف الثاني مـدت حركـة الحـرف الأول.

ونقـول في فعـل الأمـر الموجـه إلى المثنـى (قـولا).

وهـذه صورتـه:



ق	و	ل	ا

زيـدت الفتحـة الطويلـة في آخـر الفعـل للدلالـة علـى المثنـى، ومـدت ضمـة الحـرف الأول حتـى أصبحـت واواً، عوضا عن العـين المحذوفـة، أو تبعـا لتحـرك الحـرف الثـاني.

ونقول في فعـل الأمـر الموجـه إلى جمـع المذكـر(قولـوا).

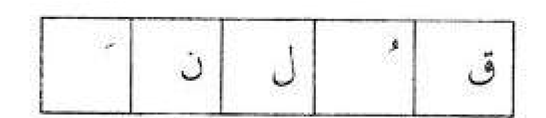
وهـذه صورتـه:

ق	و	ل	و

زيدت الضمة الطويلة للدلالة على الجمع المذكر، ومدت ضمة الحرف الأول حتى أصبحت واو مد.

ونقول في فعل الأمر الموجه إلى الجمع المؤنث (قُلْنَ)، بزيادة نون النسوة المفتوحة.

وهذه صورته:



ق	ُ	ل	ن	َ

وهنا نلاحظ أن حركة الحرف الأول -وهي الضمة- لم تمد، لأن الحرف الثاني لم يتحرك.

فيكون الأمر من الفعل الأجوف الذي وزن (فُل) كالآتي:

فعل الأمر الموجه إلى الواحد: قُل

فعل الأمر الموجه إلى الواحدة: قولي

فعل الأمر الموجه إلى الاثنين: قولا

فعل الأمر الموجه إلى جمع المذكر: قولوا

فعل الأمر الموجه إلى جمع المؤنث: قُلنَ.

فعند الإعراب: إما أن نقول في هذه الأمثلة:

(قُل): فعل أمر مبني على عدم الحركة، والكسرة الطويلة

للدلالة على المفردة، والفتحة الطويلة (ألف الاثنين) للدلالة على المثنى، والواو للدلالة على جمع المذكر، والنون المفتوحة للدلالة على الجمع المؤنث.

وإما أن نقول:

قل : فعل أمر موجه إلى الواحد.

قولي : فعل أمر موجه إلى الواحدة.

قولا : فعل أمر موجه إلى المثنى.

قولوا: فعل أمر موجه إلى الجمع المذكر.

قُلنَ : فعل أمر موجه إلى الجمع المؤنث.

ونحن نميل إلى هذا الإعراب، لأنه يدل على الفعل والعدد.

هذا في صيغة (افعُل) التي تحولت إلى صيغة أو وزن (فُل).

ونقول في صيغتي (افعِل) و (افعَل) مثل ما قلنا في صيغة (افعُل).

فنمثل لصيغة (افعِل) بفعل الأمر (بع).

إذ الأصل فيه هو: (ا ِ ب ء ِ ع)، حذفت عين الكلمة وهي الهمزة، وبقيت حركتها وهي الكسرة. ثم

سقطت همزة الوصل تبعا لسقوط العين، فقيل: (بِع)
على وزن (فِل).

فيكون الأمر من الأجوف الذي على وزن (فِل)
كالآتي:

فعل الأمر الموجه إلى الواحد:	بِع
فعل الأمر الموجه إلى الواحدة:	بيعي
فعل الأمر الموجه إلى الاثنين:	بيعا
فعل الأمر الموجه إلى الجمع المذكر:	بيعوا
فعل الأمر الموجه إلى الجمع المؤنث:	بِعْنَ

ويقال في إعرابه مثل ما قيل في إعراب (فُل).

ويلاحظ أنه في (فُل) تمد الضمة، وفي (فِل) تمد
الكسرة إذا تحرك الحرف الثاني.

ونمثل لصيغة (افعَل) التي تحولت إلى (فَل) بفعل
الأمر: خف. إذ أصله (ا ِ خ ء َ ف).

حذفت عين الكلمة وهي الهمزة، وبقيت حركتها
وهي الفتحة. ثم سقطت همزة الوصل تبعا لسقوط العين،
فقيل: (خف) على وزن (فَل).

فيكون الأمر من الفعل الأجوف الذي على وزن (فَل) كالآتي:

فعل الأمر الموجه إلى الواحد: خَف

فعل الأمر الموجه إلى الواحدة: خافي

فعل الأمر الموجه إلى المثنى: خافا

فعل الأمر الموجه إلى جمع المذكر: خافوا

فعل الأمر الموجه إلى جمع المؤنث: خَفنَ

ويقال في إعرابه مثل ما قيل في إعراب (فُل).

ويلاحظ أن حركة الحرف الأول وهي الفتحة، تمد إذا تحرك الحرف الثاني وهو حرف الإعراب.

ونلاحظ أنه إذا تحركت اللام مدت حركة الفاء، أو الحرف الأول من (فُل) و (فِل) و (فَل)؛ فتتحول هذه الأوزان إلى (فول) و (فيل) و (فال).

أي إذا تحرك الحرف الثاني مدت حركة الحرف الأول.

٢- توكيد فعل الأمر من الأجوف وإعرابه

عرفنا أن أوزان فعل الأمر الثلاثة -وهي: (افعُل) و (افعِل) و (افعَل)- تتغير (تتحول في الأمر من الأجوف إلى (فُل) و (فِل) و (فَل)، وذلك بإسقاط عينها وهمزة الوصل التي في أولها.

وهذه أمثلة لتوكيد فعل الأمر الذي على وزن (فُل) مثل قُل:

نقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحد (قل): قولَنَّ.

وذلك بمد ضمة الناء وزيادة فتحة بعد اللام للدلالة على الواحد المؤكد، وزيادة نون مشددة مفتوحة للدلالة على التوكيد.

وهذه صورتهما:

ق	ُ	ل			
ق	و	ل	َ	نّ	َ

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحدة (قولي): قولِنَّ.

وذلك بقصر الكسرة الطويلة، وزيادة نون مشددة مفتوحة للتوكيد.

وهذه صورتهما:

ق	و	ل	ي		
ق	و	ل	ِ	نّ	َ

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الاثنين (قولا): قولانِّ.

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة المكسورة.

وهذه صورتهما:

ق	و	ل	ا		
ق	و	ل	ا	نّ	ِ

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى جمع الذكور (قولوا): قولُنَّ.

وذلك بقصر الضمة الطويلة (واو المد)، وزيادة نون مشددة مفتوحة.

وهذه صورتهما:

ق	و	ل	و		
ق	و	ل	ُ	نّ	َ

ونقـول في توكيـد فعـل الأمـر الموجـه إلى الجمـع المؤنـث (قُلْنَ): قلنـانِّ.

وذلـك بمـد فتحــة نــون النســوة حتــى أصبحــت ألفــاً، وزيـادة نـون مشـددة مكسـورة للتوكيـد.

وهـذه صورتهمـا:

ق	ُ	ل	ن	َ		
ق	ُ	ل	ن	ا	نّ	ِ

وبذلـك نصـل إلى توكيـد فعـل الأمـر الـذي علـى وزن (فُـل) نحـو: قولَـنّ ، و قولِـنّ ، و قـولانّ ، و قولُـنّ ، و قُلنـانِّ.

ويكـون إعرابـه كـالآتي:

قولَنّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى الواحـد.

قولِنّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى الواحــدة.

قولانّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى المثنـى.

قولُنّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى الجمـع المذكـر.

قُلنانِّ : فعل أمر مؤكد موجه إلى الجمع المؤنث.
وهذا تمثيل لما كان على وزن (فُل).

أما ما كان على وزن (فِل) فنمثل له بفعل الأمر (بع).

فيكون توكيده على النحو التالي:

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحد: بيعَنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحدة: بيعِنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى المثنى: بيعانِّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المذكر: بيعُنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المؤنث: بِعنانّ

ويلاحظ أن الكسرة من (بِع) قد مدت حتى أصبحت طويلة (ياء مد) في جميع التصاريف ما عدا الفعل الموجه إلى جمع الإناث، وهذا يعني أن (فِل قد تحولت إلى (فيل).

وأما ما كان على وزن (فَل) فنمثل له بفعل الأمر (خف)، فيكون توكيده على النحو التالي:

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحد: خـــــافَنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحدة: خـــــافِنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى المثنى: خـــــافانِّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المذكر: خـــــافُنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المؤنث: خَـــــفنانِّ

ويلاحظ أنه إذا تحرك لام الفعل من (فَل) مدت حركة الفاء، فأصبح على وزن (فال).

المطلب الثاني

فعل الأمر الناقص

ويشمل ما يلي:

١ - تصرفه وإعرابه

٢ - توكيده وإعرابه

١- تصرفه وإعرابه

وإنما تم اختيار الناقص من بين الأفعال المعتلة، لأن آخره -وهو حرف الإعراب- يتعرض التغيير، وهذا التغيير يجعل إعراب الناقص مختلفا عن إعراب الصحيح.

وسنمثل لهذا الفعل بثلاثة أمثلة حسب أوزان فعل الأمر، وهي: (افعُل و افعِل و افعَل)، والتي سوف تحذف لامها فتكون على أوزان: (افعُ ، و افعِ ، و افعَ).

ونمثل للوزن الأول -وهو (افعُل)- بفعل الأمر: ادعُ.

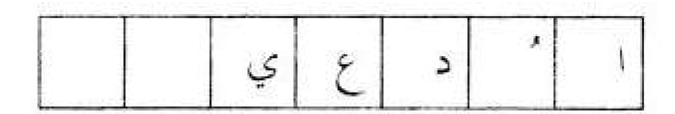
الأصل في هذا الفعل هو: (ا ُ د ع ُ ء) على وزن (افعُل)؛ حذفت اللام وهي حرف الإعراب، فقيل (ادعُ) على وزن (افعُ). هذا في فعل الأمر الناقص الموجه إلى الواحد، وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ُ	ء
ا	ُ	د	ع	ُ	

ثم حملت بقية التصاريف على المفرد، لأنه متفرعة عنه.

فنقول في فعل الأمر من الناقص الموجه إلى الواحدة: (ادعي).

وهذه صررته:



		ي	ع	د	ُ	ا

الياء (أو الكسرة الطويلة) دلّت على الواحدة.

ويمكن أن نفسر وجود الكسرة الطويلة بعد عين الفعل بتفسيرين:

أحدهما: أن حركة العين -وهي الضمة- تحولت إلى كسرة، ثم مدت هذه الكسرة للدلالة على الواحدة.

الثاني: أن يكون الأصل هو (ا ُ د ع ُ ء ي) حذفت الهمزة -وهي لام الكلمة- مع الضمة التي قبلها، وأصبحت الكسرة الدالة على الواحد مجاورة للعين.

ونقول في فعل الأمر من الناقص الموجه إلى الاثنين: (ادعوا).

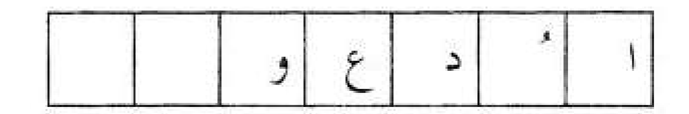
وهذه صورته:

ا	و	ُ	ع	د	ُ	ا

وذلـك بـإبدال لام الكلمـة -وهـي الهمـزة- واواً؛ إذ الأصل (ا ُ د ع ُ ء ا)، أبدلت الهمزة واواً فقيـل: ادعُـوا.

ونقـول في فعـل الأمـر مـن النـاقص الموجـه إلى جمـع المذكـر: (ادعـوا).

وهـذه صورتـه:



ا	ُ	د	ع	و		

وذلـك بمـد ضمـة العـين مـن (ادعُ) للدلالـة علـى الجمـع.

وقـد نقـول فيـه: الأصـل (ا ُ د ع ُ ء و)، حذفـت الهمـزة -وهـي لام الكلمـة- مـع الحركـة السـابقة لهـا، فـأصبحت الضمـة الطويلـة (واو الجمـع) مجـاورة لعـين الكلمـة.

ونقـول في فعـل الأمـر الموجـه إلى الجمـع المؤنـث: (ادعـون).

وهـذه صورتـه:

ا	ُ	د	ع	و	ن	َ

وذلك بمد الضمة التي في فعل الأمر الموجه إلى الواحد، وزيادة نون مفتوحة للدلالة على جمع النسوة.

ونقول في إعراب الأمر من الناقص ما يلي:

ادعُ: فعل أمر ناقص موجه إلى الواحد.

ادعي: فعل أمر ناقص موجه إلى الواحدة.

ادعوا: فعل أمر ناقص موجه إلى المثنى.

ادعوا: فعل أمر ناقص موجه إلى الجمع المذكر.

ادعون: فعل أمر ناقص موجه إلى الجمع المؤنث.

هذا تمثيل لفعل الأمر من الناقص الذي على وزن (اُفعُ).

أما الذي على وزن (افعِ): سنمثل له بفعل الأمر (اقضِ) والأصل في هذا الفعل هو: (ا ِ ق ض ِ ء). حذفت الهمزة وهي لام الكلمة وهي حرف الإعراب، فقيل: (ا ِ ق ض ِ).

وهذا تصريفها:

يقال في فعل الأمر من الناقص الموجه إلى الواحد: اقضِ.

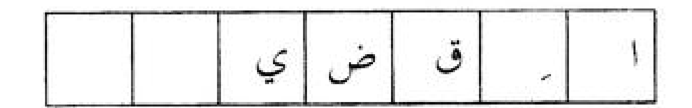
وهـذه صورتـه:

ا	ِ	ق	ض	ِ		

ويقـال في فعـل الأمـر الناقص الموجـه إلى الواحـدة: اقضـي.

وذلـك بمـد الكسـرة الـتي في فعـل الواحـد للدلالـة علـى الواحـدة.

وهـذه صورتـه:



ا	ِ	ق	ض	ي		

ويقـال في فعـل الأمـر الموجـه إلى الاثنـين: اقضيـا.

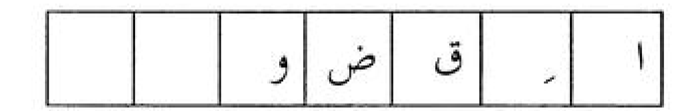
وذلـك بـإبدال لام الكلمـة يـاء، وزيـادة الفتحـة الطويلـة للدلالة علـى الاثنين، كمـا كـان في الصحيـح.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	ِ	ء	ا
ا	ِ	ق	ض	ِ	ي	ا

ويقـال في فعـل الأمـر الموجـه إلى الجمـع المذكـر: اقضـوا.

وهـذه صورتـه:



ا	ِ	ق	ض	و		

وذلـك بـإبدال الكسرة الـتي في المفـرد ضمـة، ثـم مدهـا للدلالة علـى الجمـع.

أو نقـول: الأصـل (ا ِ ق ْ ض ِ ء و)، حذفـت الهمزة والكسـرة الـتي قبلهـا فقيـل: (اقضـوا).

ونقـول في فعـل الأمـر النـاقص الموجـه إلى جمـع المؤنـث: اقضـين.

وهـذه صورتـه:

ا	ِ	ق	ض	ي	ن	َ

وذلـك بمـد الكسرة الـتي في فعـل الواحـد، وزيـادة نـون مفتوحة للدلالـة علـى الجمـع المؤنـث.

فيكـون فعـل الأمـر مـن النـاقص الـذي علـى وزن (افعِ) علـى النحـو الآتـي:

اقـضِ ، و اقضـي ، و اقضيـا ، و اقضـوا ، و اقضـين.

وإعرابه مثـل إعـراب الفعـل الـذي علـى وزن (افعُ).

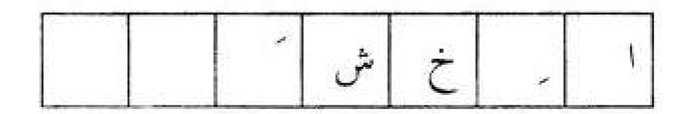
وأما الـذي على وزن (افعَ) فتمثيله كـالآتي:

الأصل في هـذا الفعـل أن يكـون علـى وزن (افعَـل)، مثـل: اخـش، أصلـه (ا ِ خ ش َ ء)، حذفـت الهمـزة وهـي لام الكلمـة وهـي حـرف الإعـراب، فقيـل: (ا ِ خ ش َ) على وزن : (افـعَ).

وهـذا تصريفـه:

يقال في فعـل الأمـر الموجـه إلى الواحـد: اخـشَ.

وهـذه صورتـه:



		َ	ش	خ	ِ	ا

ويقـال في فعـل الأمـر مـن النـاقص الموجـه إلى الواحـدة: اخشـي.

وهـذه صورتـه:

	ي	َ	ش	خ	ِ	ا

وهنا نلاحظ أن الدلالة على الواحدة جاءت مخالفة لما معروف في الأفعال الأخرى، إذ يستدل على أمر الواحدة بكسرة طويلة؛ وهنا نجد ياء حرفية (أي: صامتة) وليست صائتة، وعلامة الواحدة تكون ياء صائتة (أي حركة).

وهنا نتساءل: هل زيدت ياء حرفية للدلالة على الواحدة، لأن الكسرة الطويلة حركة والحركة لا تأتي بعد الحركة؟ أي: أن الكسرة الطويلة لا تأتي بعد الفتحة التي هي حركة العين، فلذلك جيء بالياء الحرفية وليست المدية.

أم أن لام الكلمة أبدلت ياء للدلالة على المؤنثة المفردة، وواواً للدلالة على الجمع؛ فيكون تغيير لام الكلمة هو الذي يحدد الدلالة على جمع المذكر والدلالة على المخاطبة؟.

ويقال في فعل الأمر الموجه إلى المثنى: اخشيا.

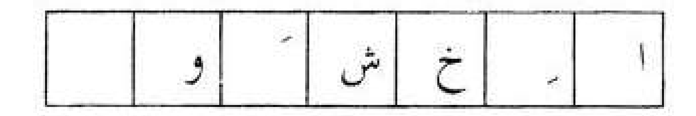
وهذه صورته:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ا

وذلك بإبدال لام الكلمة ياء، وزيادة الفتحة الطويلة للدلالة على المثنى.

ويقال في فعـل الأمـر الموجـه إلى جمـع المذكـر: اخشَوْا.

وهـذه صورتـه:



ا	ِ	خ	ش	َ	و	

ونقـول فيـه مثـل مـا قيـل في الفعـل مـع الواحـدة، إذ نقـول: المعـروف أن الدلالـة علـى الجمـع في الأفعـال الأخرى تكـون بزيـادة ضمـة مشـبعة (واو مـد)، وهنـا نـرى الدلالـة جـاءت بواسـطة الـواو الحرفيـة الصامتـة (أي غـير المديـة). فهـل هـذا الـواو بـدل مـن لام الكلمـة، أي: تغيير الـلام إلى واو للدلالـة علـى الجمـع، وإلى يـاء للدلالـة علـى الواحـدة؟ أم أن هـذه الـواو زيـدت للدلالـة علـى الجمـع، لأن واو الجمـع المديـة -وهـي ضمـة مشـبعة- لا تـأتي بعـد الفتحـة، لأن الحركـة لا تتلـو الحركـة.

ونقـول في فعـل الأمـر الموجـه إلى جمـع الإنـاث: اخشـين.

وهـذه صورتـه:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ن	َ

وذلك بإبدال لام الكلمة ياء، وزيادة نون مفتوحة للدلالة على الجمع المؤنث.

فيكون فعل الأمر من الناقص الذي على وزن (افعَ) على النحو التالي:

اخشَ ، و اخشَي ، و اخشَيا ، و اخشَوا ، و اخشين.

ويقال في إعرابه مثل إعراب الفعل (افعُ).

٢- توكيد فعل الأمر من الناقص وإعرابه

عرفنا أن أوزان الأمر الثلاثة -(افعُل ، و افعِل ، و افعَل)- تتحول في الفعل المعتل إلى: (افعُ ، و افعِ ، و افعَ).

وذلك بإسقاط اللام وهي حرف الإعراب.

وهذه أمثلة لتوكيد فعل الأمر من الناقص، وسنبدأ بوزن (افعُ).

يكون توكيد ما كان على وزن (افعُ) كالآتي/

نقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحد ادعُ: ادعُوَنَّ.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ُ				
ا	ُ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ

وذلك بإبدال لام الكلمة واواً، وزيادة فتحة للدلالة على الواحد المؤكد، ونون مشددة مفتوحة للدلالة على التوكيد.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحدة (ادعي): ادعِنَّ.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ي		
ا	ُ	د	ع	ِ	نّ	َ

وذلك بقصر الكسرة الطويلة، وزيادة نون التوكيد المشددة المفتوحة.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى المثنى (ادعوا): ادعوانّ.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا		
ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا	نّ	ِ

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة المكسورة.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى جمع المذكر (ادعوا): ادعُنَّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و		
ا	ُ	د	ع	ُ	نّ	َ

وذلـك بقصـر الضمـة الطويلـة (واو المـد)، وزيـادة نـون التوكيـد المشـددة المفتوحـة.

ونقـول في توكيـد فعـل الأمـر الموجـه إلى جمـع المؤنـث (ادعـون): ادعونـانِّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و	ن	َ		
ا	ُ	د	ع	و	ن	ا	نّ	ِ

وذلـك بمد فتحـة نـون النسـوة حتـى أصبحـت ألفـاً، وزيادة نـون مشـددة مكسورة للدلالـة على التوكيـد.

وبذلـك نصـل إلى توكيـد فعـل الأمـر الـذي علـى وزن (افـعُ) نحـو: ادعـوَنّ ، و ادعِـنّ ، و ادعـوانّ ، و ادعُـنّ ، وادعونـانِّ.

ويكون إعرابه كالآتي:

ادعوَنّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى الواحد.

ادعِنّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى الواحدة.

ادعوانّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى المثنى.

ادعُنّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى الجمع المذكر.

ادعونانّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى الجمع المؤنث.

وهذا تمثيل لما كان على وزن (افعُ).

أما ما كان على وزن (افعِ) فنمثل له بفعل الأمر (اقضِ).

فيكون توكيده على النحو التالي:

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحد: اقضِيَنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحدة: اقضِنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى المثنى: اقضَيانَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المذكر: اقضُنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المؤنث: اقضينانِّ

ويلاحظ فيما كان على وزن (افعُ) و (افعِ) أن لام الكلمة ظهرت مع المفرد والمثنى، ولم تظهر مع الواحدة والجمع.

أما ما كان على وزن (افعَ) فنمثل له بفعل الأمر (اخشَ).

فيكون توكيده على النحو التالي:

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحد: اخشَيَنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحدة: اخشَينَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى المثنى: اخشَيانِّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المذكر: اخشَوُنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المؤنث: اخشينانِّ

ويلاحظ في توكيد ما كان على وزن (افعَ) أن جميع التصاريف جاء كاملة، ما عدا قصر الكسرة والضمة الطويلتين الدالتين على الواحدة والجمع المذكر.

ويذكر النحويون أن علامة الواحدة والجمع لم تحذفا، وإنما حركتا لالتقاء الساكنين؛ يقول الصيمري في ذلك: ((فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً لم تحذفها، وحركتها لالتقاء الساكنين. كقولك: اخشَوُنّ زيداً، وكذلك الياء

في المؤنث، في قولك: اخشَينَّ زيداً))[1].

ونحن أمام هذين الفعلين:

- إما أن نقول: فرق بين الجمع المذكر والواحدة بواسطة لام الكلمة؛ إذ أبدلت واواً للدلالة على الجمع المذكر، وأبدلت ياء للدلالة على المؤنث. لأن الأصل الهمزة، فإن أبدلت واواً دلت على الجمع، وإن أبدلت ياء دلت على الواحدة.

وفي هذه الحالة تكون الضمة التي بعد الواو في الجمع المذكر هي الضمة التي تدل على الجمع، فزيدت عند التأكيد؛ والكسرة التي بعد الياء هي الكسرة الدالة الواحدة، فزيدت عند التأكيد.

- وإما أن نقول: إن الواو في جمع المذكر هي لام الكلمة، والضمة التي بعدها هي الضمة الطويلة الدالة على الجمع؛ وإنما قصرت من أجل التوكيد. أي أنها كانت قبل القصر: اخشووا.

---

(١) التبصرة والتذكرة ٤٢٦/١.

وأن الياء التي في: (اخشَينَّ) هي لام الكلمة، والكسرة التي بعدها هي الكسرة الطويلة الدالة المؤنث؛ وإنما قصرت من أجل التوكيد.

وأن الأصل في جمع المذكر هو: اخشئوا، أبدلت الهمزة واوا، وقصرت الضمة الطويلة (واو الجماعة)؛ والأصل في المؤنثة هو: (اخشئي) أبدلت الهمزة -وهي لام الكلمة- ياء، وقصرت الكسرة الطويلة (ياء المخاطبة).

فيكون الأصل في التوكيد: (اخشؤُنّ) و (اخشئِنَ) ثم أبدلت الهمزة في جمع المذكر واواً، وفي المفردة ياء. فقيل: اخشوُنَّ و اخشينَّ.

الفصل الثاني

الفعل المضارع

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في تعريفه ، وسبب تسميته وسبب إعرابه ، والرافع له

المبحث الثاني: المضارع الصحيح

المبحث الثالث: المضارع المعتل

المبحث الأول

ويشمل:

تعريف المضارع

سبب تسميته

سبب إعرابه

الرافع له

المضارع من الأمر

تعريف المضارع

هو ما دلّ وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضراً كان أو مستقبلاً[1].

سبب تسميته بالمضارع

بين ابن يعيش سبب تسميته بالمضارع وعلتها بقوله: ((هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع، ومعنى المضارع المشابه. يقال: ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته، إذا صرت مثله. وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال: تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع فقيل: لكل مشتبهين متضارعان، فاشتقاقه إذاً من الضرع لا من الرضع. والمراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها، بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي: الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: أقوم ، ونقوم ، وتقوم ، ويقوم))[2].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٧٢.

(٢) شرح المفصل ٧/٦.

سبب إعرابه:

أجمع النحويون من كوفيين وبصريين على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها.

فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة(١).

وأما البصريون فقالوا: الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء، والأفعال لها البناء؛ لأن اختلاف صيغها يدل على اختلاف معانيها، فتستغني عن الإعراب. كقولك: قام، إذا أردت الزمان الماضي؛ وسيقوم، أردت المستقبل؛ ويقوم، إذا أردت الحال(٢).

فكل فعل رايته مبنيا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله(٣).

---

(١) الإنصاف ٢/٥٥٠.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ ، و التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٦.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧.

فلذا يعتبرون الفعل المضارع خارجا عن أصله، فينبغي أن يبحث عن سبب خروجه.

فرأوا أن سبب خروجه عن الأصل، هو مشابهته للاسم في ثلاثة أشياء: في معناه، وفي تخصصه بعد الشيوع، وفي دخول اللام عليه كما تدخل على الأسماء.

وقد ذكر سيبويه هذه المشابهة مع بيان إعراب الفعل عندما قال: ((والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون؛ وذلك قولك: أفعل أنا ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو ، ونفعل نحن...

والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعلَ ، والرفع: سيفعلُ ، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في الأفعال.

وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنّك قلت: إن زيداً

لفاعل، فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فعَلَ اللامُ، وتقول: سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك، فتلحقه هذين الحرفين، كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة.

ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضربَ يأتينا وأشباه ذلك، لم يكن كلاماً، إلاّ أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى، ولدخول اللام، قال جل ثناؤه: ﴿وإن ربّك ليحكم بينهم﴾[1]، ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة))[2].

وقد بين هذه المشابهة الصيمري، إذ يقول: ((وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يقع في معناه، كقولك: كان زيد يقوم، في معنى (قائما).

---

(١) سورة النحل: ١٢٤.

(٢) الكتاب ١/١٤-١٥.

الثاني: أن لام الابتداء تدخل عليه في خبز (إنّ) كما تدخل على الاسم، تقول: إن زيداً ليقوم، كما تقول: إن زيداً لقائم.

الوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم: أن الحرف ينقله من احتمال زمانين إلى اختصاص واحد بعينه، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه. تقول: يصلّي، فيحتمل الحال والاستقبال، فإذا قلت: سيصلّي ، وسوف يصلي، اختص بالمستقبل دون الحال؛ كما تقول: رجل، فيحتمل كل واحد من هذا الجنس، فإذا قلت: الرجل، اختص بواحد بعينه، فلما أشبه الفعل الاسم من هذه الوجوه أعطي الإعراب. فهو للاسم بحق الأصل، وللفعل بحق الشبه))[1].

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٧.

الرافع له

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع على عدة أقوال[1]:

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم.

وهو قول البصريين.

والثاني: أن رافع تجرده من الناصب والجازم.

وهو قول حذّاق الكوفيين، ومنهم الفراء.

الثالث: أن رافعه المضارعة.

وهو قول ثعلب.

الرابع: أن رافعه حروف المضارعة ونسب إلى الكسائي.

وقد رجح ابن مالك رأي الفراء إذ يقول: ((وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنىً، وهو إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين؛ وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول. لسلامته من النقض،

---

(١) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١٧١/٤ ، وشرح الأشموني ٢٧٧/٣، والإنصاف ٥٥١/٢.

بخلاف الأول؛ فإنه ينتقض بنحو: (هلا تفعل) و (جعلت أفعل) و (مالك لا تفعل) و (رأيت الذي يفعل)؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب))[1].

ورجح ابن الأنباري رأي البصريين، ورد على الكوفيين، إذ يقول: ((وأما عامل الرفع فاختلف فيه النحويون: فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي، فكما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه....

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي في أوله، وهو قول الكسائي. وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩، ١٥٢٠.

فأما قول الكسائي فظاهر الفساد، لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألاّ يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجبَ نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلّ على أن الزائد ليس هو العامل.

وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع؛ لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم، فلهذا كان هذا القول ضعيفاً))[1].

وقد فسر المرادي التجرد من الناصب والجازم بأنه استعمال المضارع على أول أحواله، إذ قال: ((ورد مذهب الفراء بأن التعري عدم فلا يكون عاملاً، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به

(١) أسرار العربية ص ٢٨-٢٩.

على صفةٍ ما ليس بعدمي))[1].

ويبدو أن الرفع بسبب استعمال الفعل على أول أحواله، لأن أول أحوال الإعراب الرفع، ولذلك قيل: ((أول أحوال الاسم الرفع))[2].

المضارع من الأمر

إذا نظرنا في أقوال النحويين فإننا نراهم يقولون: إن المضارع يحمل على الماضي في التصريف، أي: أنه من الماضي بعد زيادة حروف المضارعة.

مثل قول ابن الحاجب: ((المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي))[3].

وقال ابن يعيش -عندما كان يتحدث عن الفعل المضارع من أكرم-: ((لأن حرف المضارعة إنما يزاد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه))[4].

---

(١) شرح المرادي على ألفية ابن مالك ١٧١/٤ ، وشرح الأشموني ٢٧٧/٣.

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٣.

(٣) شرح الشافية ١١٤/١.

(٤) شرح المفصل ٥٩/٧.

وقال السيوطي: ((ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد والأمر بطرحها))[1].

وقال الميداني: ((وأما الزوائد في أوائل المستقبل -نحو: يخرج، وأخرج، وتخرج، ونخرج- فإنها زيدت للفرق بين الماضي والمستقبل))[2].

وهذه النظرة قائمة على صورة الكتابة، والتعليل إنما يقوم على النطق. وقد بينا في مبحث (فعل الأمر أصل للأفعال) أن الأفعال متفرعة من فعل الأمر؛ لأنه مجرد والمضارع مزيد، والمزيد متفرع عن المجرد.

أما في العلاقة بين الفعل الماضي والفعل المضارع فإننا نقول فيها: إن الفعل الماضي فيه زيادتان: إحداهما في آخره للدلالة على العدد، والأخرى في أوله للدلالة على المضي. فهو مزيد، والمزيد فرع عن المجرد، والمضارع مزيد أيضا. فكلاهما متفرع عن مجرد، وقد بينا أن هذا المجرد هو: فعل الأمر.

---

(١) همع الهوامع ٩/١.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ص ١٢٦.

والقول بأن المضارع مأخوذ من الماضي بزيادة حرف المضارعة في أوله يؤدي إلى وزن غير مستعمل في العربية، فلو أخذنا الفعل الماضي (ضَربَ) فإننا نجد فيه زيادتين هما:

الفتحة في آخره للدلالة على المعنى أو العدد، لأن الأصل أن تكون لام الفعل ساكنة.

والفتحة التي بعد الفاء، وتدل على المضيّ، لأن كل حركة لا بد لها من دلالة فهو على وزن (فَعَل)، ولو زدنا حرف المضارعة وهو متحرك لجئنا بوزن (يَفَعَل)، وليس في العربية مثل هذا الوزن نحو: (يَضَرَبَ ُ)، سواء تحرك الباء بالضمة أو بالفتحة.

وسنبين هذا بالتفصيل عند الحديث عن الفعل الماضي.

هذا، وسنقسم الفعل المضارع إلى صحيح ومعتل.

المبحث الثاني

الفعل المضارع الصحيح

ويشتمل:

١ – تفرعه عن فعل الأمر

٢ – إعرابه

٣ – بناؤه للمجهول

٤ – توكيده

١- كيفية تفرع المضارع عن فعل الأمر

الفعل المضارع متفرع عن فعل الأمر: فإذا كان الفعل المضارع صحيحاً فهو متفرع عن الصحيح، وإن كان معتلاً فهو متفرع عن المعتل، وإن كان مؤكداً فهو متفرع عن المؤكد.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر، وزيادة العلامة الإعرابية في آخر الفعل إن كان معربا.

ولذا نقول في الفعل المضارع الصحيح: إنه متفرع عن فعل الأمر الصحيح، ولما كانت صيغ الأمر خمساً، وهي:

١- افعل

٢- افعلي

٣- افعلا

٤- افعلوا

٥- افعلن.

فإن الفعل المضارع سينقسم إلى خمسة أقسام حسب صيغ فعل الأمر، لأن كل قسم متفرع عن صيغة من الصيغ الخمس.

فالصيغة الأولى -وهي (افعل)- تفرعت عنها الأفعال المعربة بالضمة، وهي: أفعل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل.

والصيغة الثانية -وهي (افعلي)- تفرعت عنها صيغة واحدة، وهي: تفعلين.

والصيغة الثالثة -وهي (افعلا)- تفرعت عنها صيغتان هما: تفعلان ، ويفعلان.

والصيغة الرابعة -وهي (افعلوا)- تفرع عنها صيغتان هما: تفعلون ، ويفعلون.

والصيغة الخامسة -وهي (افعلن)- تفرع عنها صيغتان هما: تفعلن ، ويفعلن.

وسنمثل للفعل المضارع حسب هذه الصيغ (أو الأقسام).

١ - مضارع (افعل)

لقد سبق أن بينا أن (افعل) يكون بضم العين وكسرها وفتحها.

فإذا أخذنا مضموم العين مثل (اكتب)، فإن المضارع منه سيكون على النحو التالي:

نقول في المضارع المسند إلى المتكلم من (اكتب): أكتبُ.

وذلك بزيادة الهمزة المفتوحة الدالة على المتكلم قبل فاء الفعل، وزيادة الضمة بعد اللام، للدلالة على الرفع.

ونقول في المضارع المسند إلى المتكلمين أو المتكلم ومعه غيره من (اكتب): نكتبُ.

وذلك بزيادة نون مفتوحة -للدلالة على جمع المتكلمين- قبل فاء الفعل، وزيادة ضمة بعد اللام للدلالة على الرفع.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائبة أو المخاطب من (اكتب): تكتبُ.

وذلك بزيادة التاء المفتوحة -للدلالة على الغائبة أو المخاطب- قبل فاء الفعل، وزيادة ضمة بعد اللام للدلالة على الرفع.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائب من (اكتب): يكتبُ.

وذلك بزيادة ياء مفتوحة للدلالة على الغائب، وتكون قبل فاء الفعل، وزيادة ضمة بعد لامه للدلالة على الرفع.

ونلاحظ أن أصوات فعل الأمر لم يحصل لها أيّ تغيير، سوى سقوط همزة الوصل؛ وذلك لأن الزيادة كانت قبل الفاء وبعد اللام.

وقد نقول: إن حروف المضارعة حلت بدلاً من همزة الوصل، ولكن المعروف أن همزة الوصل تسقط في أثناء الدرج.

وهذه الصورة تبين تفرع المضارع من الأمر:

اكتبْ	ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	
أكتبُ	أ	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
نكتبُ	ن	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
تكتبُ	ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
يكتبُ	ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ

هذا تمثيل لما كان بضم العين.

أما مكسور العين مثل (اِضرب) فنقول فيه:

أضرب ، ونضرب ، وتضرب ، ويضرب.

وهذه صورته

اضربْ	ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	
أضربُ	أ	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ
نضربُ	ن	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ
تضربُ	ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ
يضربُ	ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ

وأما مفتوح العين مثل (اِعلم) فنقول فيه:

أعلم ، ونعلم ، وتعلم ، ويعلم.

وهذه صورتـه

اعلمْ	ا	ِ	ع	ل	َ	م	
أعلمُ	أ	َ	ع	ل	َ	م	ُ
نعلمُ	ن	َ	ع	ل	َ	م	ُ
تعلمُ	ت	َ	ع	ل	َ	م	ُ
يعلمُ	ي	َ	ع	ل	َ	م	ُ

٢ – مضارع (افعلي)

هـذه الصيغـة خاصـة بالمخاطبـة، وتكـون بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: اكتبي ، واضربـي ، واعلمـي.

فنقـول في المضـارع المسـند إلى المخاطبـة مـن (اكـتبي): تكتبـين.

وذلـك بزيـادة التـاء المفتوحـة قبـل فـاء الفعـل، وزيـادة النـون المفتوحـة بعـد الكسـرة الطويلـة الـتي كـانت في آخـر الفعل، للدلالـة علـى الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ي		
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ي	ن	َ

وكانت النون مفتوحة، لأن ما قبلها مكسور، وهذا موافق لقانون المخالفة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الكسرة.

ونقول في الفعل المضارع المسند إلى المخاطبة من (اضربي): تضربين.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ي		
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ي	ن	َ

ونقول في الفعل المضارع المسند إلى المخاطبة من (اعلمي): تعلمين.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ي		
ت	َ	ع	ل	َ	م	ي	ن	َ

فالفعل المضارع المسند إلى المخاطبة فيه زيادتان، الأولى: التاء قبل فاء الفعل، للدلالة على المضارعة والمخاطبة، والثانية: نون مفتوحة للدلالة على الرفع. وقد جاءت في آخر الفعل، أي: بعد الكسرة الطويلة التي هي (ياء المخاطبة) أو كسرة المخاطبة.

٢ – مضارع (افعلا)

يكون (افعلا) بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: اكتبا ، واضربا ، واعلما.

فنقول في المضارع المسند إلى المثنى من (اكتبا): تكتبانِ.

وذلك بزيادة التاء الدالة على المضارعة قبل فاء الكلمة، وزيادة النون المكسورة بعد الفتحة الطويلة التي في آخر الفعل، وهذه النون هي علامة الرفع، وكسرت من أجل مخالفة الفتحة التي قبل النون، لأن الكسرة هي الحركة التي تخالف الفتحة.

ونقول في المضارع المسند إلى المثنى الغائب من (اكتبا): يكتبانِ

وذلـك بزيـادة يـاء قبـل فـاء الكلمـة، للدلالـة علـى الغيـاب والمضارعـة، وزيـادة نـون في آخـر الفعـل للدلالـة علـى الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا		
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	ن	ِ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	ن	ِ

ونقـول مضـارع (اضربـا): تضربـان ويضربـان.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ا		
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ا	ن	ِ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ا	ن	ِ

ونقـول في مضـارع (اعلمـا): تعلمـان ويعلمـان.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ا		
ت	َ	ع	ل	َ	م	ا	ن	ِ
ي	َ	ع	ل	َ	م	ا	ن	ِ

٤ – مضارع (افعلوا)

يكون (افعلوا) بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: اكتبوا ، واضربوا ، واعلموا.

فنقول في المضارع المسند إلى المخاطبين من (اكتبوا): تكتبونَ.

وذلك بزيادة التاء المفتوحة الدالة على الخطاب والمضارعة قبل فاء الفعل، وزيادة نون مفتوحة للدلالة على الرفع، وفتحت النون من أجل المخالفة، لأن ما قبل النون كان مضموما، وهو الباء.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائبين من (اكتبوا): يكتبون

وذلك بزيادة الياء المفتوحة الدالة على الغياب والمضارعة قبل فاء الفعل، وزيادة نون مفتوحة بعد الضمة الطويلة (واو المد) للدلالة على الرفع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	و		
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	و	ن	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	و	ن	َ

ونقـول مضـارع (اضربـوا): تضربـون ويضربـون.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	و		
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	و	ن	َ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	و	ن	َ

ونقـول في مضـارع (اعلمـوا): تعلمـون ويعلمـون.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	و		
ت	َ	ع	ل	َ	م	و	ن	َ
ي	َ	ع	ل	َ	م	و	ن	َ

٥ - مضارع (افعلن)

يكون (افعلن) بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: اكتبن ، واضربن ، واعلمن.

نقول في المضارع المسند إلى المخاطبات من (اكتبن): تكتبن.

وذلك بزيادة التاء للدلالة على المضارعة والمخاطبة.

وآخر الفعل بقي كما كان في الأمر، أي: لم يحصل له تغيير سوى همزة الوصل؛ لأنه لم تزد في آخره علامة الإعراب، وإنما بقي آخره كما كان في الأمر. ولذلك قال النحويون: الفعل المضارع المسند إلى جمع المؤنث مبني.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائبات من (اكتبي): يكتبنَ

وذلك بزيادة الياء الدالة على الغياب والمضارعة فقط، وبقي آخر الفعل كما كان في الأمر.

وهذه صورتهما:

َ	ن	ب	ُ	ت	ك	ُ	ا
َ	ن	ب	ُ	ت	ك	َ	ت
َ	ن	ب	ُ	ت	ك	َ	ي

ونقول مضارع (اضربن): تضربن ويضربنَ.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ن	َ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ن	َ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ن	َ

ونقول في مضارع (اعلمن): تعلمن ويعلمن.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ن	َ
ت	َ	ع	ل	َ	م	ن	َ
ي	َ	ع	ل	َ	م	ن	َ

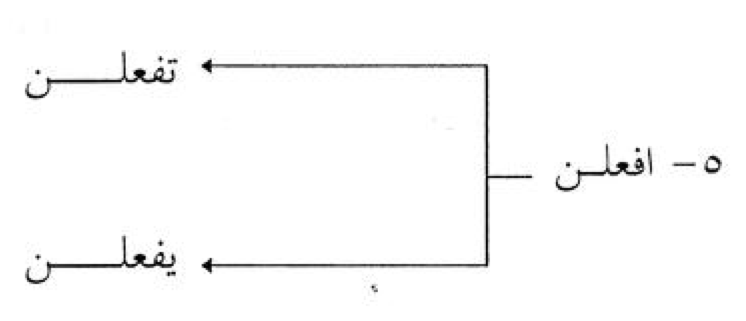
وهذا الرسم يوضح كيفية تفرع المضارع عن الأمر:

١ - افعل ← أفعل ، نفعل ، تفعل ، يفعل

٢ - افعلي ← تفعلين

٣ - افعلا ← تفعلان ، يفعلان

٤ - افعلوا ← يفعلون ، تفعلون



٢- إعرابه

يمكن تقسيم المضارع عند إعرابه إلى خمسة أقسام، وهي أقسام فعل الأمر الذي تفرع منه، وهذا تفصيلها.

١ - إعراب مضارع (افعل)

الأمثلة:

١- أنا أكتبُ ، ولن أكتبَ ، و لم أكتبْ

٢- نحن نكتب ، ولن نكتب ، و لم نكتب

٣- أنت تكتب ، ولن تكتب ، و لم تكتب

٤- هي تكتب ، ولن تكتب ، و لم تكتب

٥- هو يكتب ، ولن يكتب ، و لم تكتب.

نقول في إعراب المثال الأول:

أكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلم، مرفوع وعلامة رفعه الضمة التي في آخره.

لن أكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلم، منصوب وعلامة نصبه الفتحة التي في آخره.

لم أكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلم، مجزوم وعلامة جزمه حذف الضمة.

وهـذه صورتـه:

أ	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
أ	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
أ	َ	ك	ت	ُ	ب	

وهنــا نشـير إلى أن السـكون ليـس مـن علامـات الإعـراب؛ لأنـه لا ينطـق، وليـس مـن مكونـات اللغـة. وقـد سبق ذكـر ذلـك عنـد الحديـث عـن الحركـات في أوائـل هذا البحـث.

فقـول المعربيـن في نحـو (لم يكتـب): فعـل مضـارع مجـزوم بـ (لم) وعلامـة جزمـه السـكون، ليـس بسـديد، إن لم يكـن خطـأ؛ لأن الحـاصل هـو أن الضمـة سقطت مـن الكـلام، فيقـال: مجـزوم بحـذف الضمـة. فعلـى هـذا تكـون قـاعدة الجـزم مطـردة في جميـع الأفعـال، وهـي الحـذف أو النقـص.

ونقـول في إعـراب المثـال الثـاني:

نكتـب: فعـل مضـارع مسـند إلى المتكلمـين، مرفـوع وعلامة رفعـه الضمـة.

لـــن نكتـــب: فعـــل مضـــارع مســـند إلى المتكلمـــين، منصوب بــ (لـن)، وعلامـة نصبـه الفتحـة.

لم نكتـب: فعـل مضـارع مسـند إلى المتكلمـين، مجـزوم بـ (لم)، وعلامـة جزمـه حـذف الضمـة.

وهـذه صورتـه:

ن	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ن	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
ن	َ	ك	ت	ُ	ب	

ونقـول في إعـراب المثـال الثـالث:

تكتـب: فعـل مضـارع مسـند إلى المخـاطب، مرفـوع وعلامة رفعـه الضمـة.

لـــن تكتـــب: فعـــل مضـــارع مســـند إلى المخـــاطب، منصوب بــ (لـن)، وعلامـة نصبـه الفتحـة.

لم تكتـب: فعـل مضـارع مسـند إلى المخـاطب، مجـزوم بـ (لم)، وعلامـة جزمـه حـذف الضمـة.

وهـذه صورتـه:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	

ونقول في إعراب المثال الرابع:

تكتب: فعل مضارع مسند إلى الغائبة، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لن تكتب: فعل مضارع مسند إلى الغائبة، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه الفتحة.

لم تكتب: فعل مضارع مسند إلى الغائبة، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف الضمة.

وهذه صورته:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	

ونقول في إعراب المثال الخامس:

يكتب: فعل مضارع مسند إلى الغائب، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لـن يكتـب: فعـل مضـارع مسـند إلى الغـائب، منصـوب بـ (لن)، وعلامـة نصبـه الفتحـة.

لم يكتـب: فعـل مضـارع مسـند إلى الغـائب، مجـزوم بـ (لم)، وعلامـة جزمـه حـذف الضمـة.

وهـذه صورتـه:

ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	

٢- إعراب مضارع (افعلي)

الأمثلـة:

أنت تكتبـين ، ولـن تكتبي ، ولم تكتبي

الإعـراب:

تكتبـين: فعـل مضـارع مسـند إلى المخاطبـة، مرفـوع وعلامة رفعـه النـون.

لـن تكتبي: فعـل مضـارع مسـند إلى المخاطبـة، منصـوب بـ (لن)، وعلامـة نصبـه حـذف النـون.

لم تكتبي: فعل مضارع مسند إلى المخاطبة، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون.

وهذه صورته:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ي	ن	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ي		

٣- إعراب مضارع (افعلا)

الأمثلة:

١- أنتما تكتبان ، ولن تكتبا ، ولم تكتبا

٢- هما يكتبان ، ولن يكتبا ، ولم يكتبا

إعراب المثال الأول:

تكتبان: فعل مضارع مسند إلى المثنى المخاطب، مرفوع وعلامة رفعه النون.

لن تكتبا: فعل مضارع مسند إلى المثنى المخاطب، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون.

لم تكتبا: فعل مضارع مسند إلى المثنى المخاطب، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون.

وهذه صورته:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	ن	ِ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ا		

وإعراب المثال الثاني:

يكتبان: فعل مضارع مسند إلى المثنى الغائب، مرفوع وعلامة رفعه النون.

لن يكتبا: فعل مضارع مسند إلى المثنى الغائب، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون.

لم يكتبا: فعل مضارع مسند إلى المثنى الغائب، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون.

وهذه صورته:

ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	ن	ِ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ا		

٣- إعراب مضارع (افعلوا)

الأمثلة:

١- أنتم تكتبون ، ولن تكتبوا ، ولم تكتبوا

٢- هم يكتبون ، ولن يكتبوا ، ولم يكتبوا

إعراب المثال الأول:

تكتبون: فعل مضارع مسند إلى المخاطبين، مرفوع وعلامة رفعه النون.

لن تكتبوا: فعل مضارع مسند إلى المخاطبين، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون.

لم تكتبوا: فعل مضارع مسند إلى المخاطبين، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون.

وهذه صورته:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	و	ن	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	و		

وإعراب المثال الثاني:

يكتبون: فعل مضارع مسند إلى الغائبين، مرفوع وعلامة رفعه النون.

لن يكتبوا: فعل مضارع مسند إلى الغائبين، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون.

لم يكتبوا: فعل مضارع مسند إلى الغائبين، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون.

وهـذه صورتـه:

ي	َ	ك	ت	ُ	ب	و	ن	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	و		

٣- إعراب مضارع (افعلن)

الأمثلـة:

١- أنـتن تكتـبن ، ولـن تكتـبن ، و لم تكتـبن

٢- هـن يكتـبن ، ولـن يكتـبن ، و لم يكتـبن

يقـال في المثـال الأول:

تكتـبن: فعـل مضـارع مسـند إلى المخاطبـات، مبـني.

ويقـال في المثـال الثـاني:

يكتـبن: فعـل مضـارع مسـند إلى الغائبـات، مبـني.

وقـد اختلـف العلمـاء في الفعـل المضـارع إذا لحقتــه نــون النسوة: هـل هـو معـرب أو مبـني؟

فمذهـب سـيبويه: أنــه مبــني، وقــد بينــه بقولــه: ((وإذا أردت جمـع المؤنـث في الفعـل المضـارع ألحقـت للعلامـة نونـا... وأسـكنت مـا كـان في الواحـد حـرف الإعـراب كمـا فعلـت

ذلك في (فَعَل) حين قلت: فعلْت، وفعلن. فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة، كما أسكن (فَعَل)؛ لأنه فعل كما أنه فعْل، وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها -إذ كانت هي وفعل شيئا واحداً- من (يفعل)؛ إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولهم: هنّ يفعلن، ولن يفعلن، ولم يفعلن، وتفتحها لأنها نون جمع...

فالنون هاهنا في (يفعلن) بمنزلتها في (فعلن)، وفُعِل بلام (يفعل) كما فُعِل بلام (فعَل)؛ لما ذكرت لك، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تفعلنّ. وألزموا لام (فَعَل) السكون، وبنوها على العلامة، وحذفوا الحركة لما زادوا؛ لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب))[1].

ونلاحظ في هذا النص أن سيبويه -عندما جعل (يفعلن) مأخوذة من (يفعل)- وجد أن لام الفعل مع (يفعلن) ساكنة، ومع (يفعل) متحركة، فأخذ يبحث عن

---

(١) الكتاب ٢٠/١.

سبب سكون اللام مع (يفعلن)، فقاس الفعل المضارع المسند إلى جمع المؤنث نحو: يفعلن، على الفعل الماضي المسند إلى جمع المؤنث نحو: فعلن، من باب قياس الفعل على الفعل في البناء، وأن قياس الفعل على الفعل في البناء ليس بأبعد من قياس الفعل على الاسم في الإعراب.

ولكن السؤال الذي يحتاج إلى جواب هو: لماذا سكنت لام الفعل الماضي في نحو: فعلن؟

إن فعلي المضارع والماضي المسندين إلى جمع المؤنث ليسا مأخوذين من (يفعل) و (فعل) حتى يقال سكنت لاماهما، فنبحث عن سبب التسكين، فنقيس أولهما على ثانيهما، وإنما لاماهما ساكنتان من أصل الوضع؛ لأنهما مأخوذان من (افعلن)، لأن كل زيادة بعد لام الفعل لها مدلول، سواء كانت حركة أو حرفاً، ولو حذفت لذهبت الدلالة التي جاءت من أجلها.

وإنما النون في (افعلن) للدلالة على الجمع المؤنث، فإذا أردنا الفعل المضارع زدنا علامة المضارع قبل فاء الكلمة، وإذا أردنا الفعل الماضي زدنا علامة المضي. وسنبين ذلك عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

فإذا نظرنا في لام الكلمة في (يفعلن) فإنها ساكنة من أصل الوضع، فنقول في الإعراب: يفعلن: فعل مضارع مسند إلى الغائبات مبني على عدم الحركة.

والمذهب الثاني: أن فعل المضارع المسند إلى جمع الإناث معرب؛ لوجود سبب الإعراب. وينسب إلى ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي، والإعراب عندهم مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي[1].

ويقال لأصحاب هذا الرأي: إن الماضي والمضارع مزيدان متفرعان عن فعل الأمر، فلا يقاس أحدهما على الأخر.

والأصل في الفعل أن تلحقه علامة تدل على التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، وهو ما يعرف عند النحويين بلغة أكلوني البراغيث[2].

فيقال:

١ - يكتبان المسلمان

---

(١) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١/٦٠.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/١٩، ٢٠.

٢ – يكتبون المسلمون

٣ – تكتبان المسلمتان

٤ – يكتبن المسلمات

وتنسب هذه اللهجة إلى طيئ وأزد شنوءة وبلحارث[1].

وقد دلت المقارنة بين اللغات السامية أن هذا هو الأصل في تلك اللغات، أي: إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا[2].

ومن شواهد هذه اللهجة قول الفرزدق:

ولكن ديافيّ أبوه وأمّه بحوران يعصرن السليط أقاربه[3]

وقول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل[4]

---

(١) مغني اللبيب ص ٤٧٨ ، وشرح المرادي ٢/٦.

(٢) المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٠٠ ، وبحوث ومقالات في اللغة ص ٧٠.

(٣) (؟) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٨ ، والكتاب ٢/٤٠.

(٤) ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧ ، ٣/٨٧ ، ومغني اللبيب لابن هشام ص ٤٧٨ ، وشرح الأشموني ٢/٤٧.

وقد تخلصت العربية من هذا الأصل إذا ذكر المسند إليه بعد الفعل، اكتفاء بما في المسند إليه من علامة تدل على التثنية والجمع، وإنما فرقوا بين المذكر والمؤنث. قال سيبويه مبينا ذلك: ((وإنما قالت العرب: قال قومك ، وقال أبواك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك ، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا... وحين قلت: ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار، وكذلك قالت جاريتك ، وجاءت نساؤك، إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون لما بدءوا في تثنية المؤنث وجمعه، كما حذفوا ذلك في التذكير))[1].

وعلى هذا نقول في الأمثلة السابقة:

١ – يكتب المسلمان ، والمسلمون

٢ – تكتب المسلمتان ، والمسلمات.

وهذا هو المشهور في اللغة العربية. وسوف نذكر هذه اللهجة بالتفصيل عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

---

(١) الكتاب ٢/٣٦-٣٧.

٣- المضارع الصحيح المبني للمجهول

يحصل للفعل المضارع تغيير في حركاته إذا بني للمجهول؛ إذ يضم أوله (أي: حرف المضارعة) ويفتح ما قبل آخره (أي: تفتح عينه)[١].

وهذا التغيير مبني على قاعدة المخالفة بين حركة حرف المضارعة وحركة عين الفعل.

فإذا ضم حرف المضارعة للدلالة على المجهول ينبغي أن تكون حركة العين مخالفة لحركة حرف المضارعة، والحركة التي تخالف حركة حرف المضارعة هي الفتحة؛ لأن الفتحة تخالف الضمة والكسرة.

وسنضرب مثالاً لذلك الفعل المضارع إذا بني للمجهول وأسند إلى الغائب، ثم تقاس بقية الأفعال عليه.

فالمضارع الذي على وزن يَفْعُل يكون بناؤه للمجهول على وزن يُفْعَل، وذلك بتحويل حركة العين -وهي الضمة- إلى فتحة، مثل: يَكتُب ويُكتَب.

---

(١) الجمل في النحو للزجاجي ص ٧٧ ، والمفتاح لعبد القاهر ص ٦٨.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ي	ُ	ك	ت	َ	ب	ُ

والفعـل المضـارع الـذي علـى وزن يَفعِـل يكـون بنـاؤه للمجهـول علـى وزن يُفْعَـل، وذلـك بتحويـل حركـة العـين -وهـي الكسـرة- إلى فتحـة، مثـل: يَضـرِب ويُضـرَب.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ
ي	ُ	ض	ر	َ	ب	ُ

والفعـل المضـارع الـذي علـى وزن يَفْعَـل يكـون بنـاؤه للمجهـول علـى وزن يُفْعَـل، و لم تغـير حركـة العـين -وهـي الفتحـة- لأنهـا تخـالف الضمـة وهـي حركـة حـرف المضارعـة، ومثالـه: يَعْلَـم ويُعلَـم.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ع	ل	َ	م	ُ
ي	ُ	ع	ل	َ	م	ُ

٤- توكيد الفعل المضارع الصحيح

الفعل المضارع الصحيح المؤكد يتفرع عن فعل الأمر الصحيح المؤكد، وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر المؤكد فقط.

ولكن قبل أن نبين كيفية تفرع الفعل المضارع المؤكد عن فعل الأمر المؤكد، ينبغي أن ننظر في قول النحويين في توكيد الفعل المضارع.

يقسم النحويون نون التوكيد إلى قسمين:

القسم الأول: نون التوكيد المباشر، ويريدون به الذي يلحق الفعل المضارع المعرب بالضمة. قال المرادي: ((المراد بالمباشر: المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، فإذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بني على الفتح نحو: هل تذهبَنّ))[1].

والقسم الثاني: التوكيد غير المباشر، والمراد به هو الذي يلحق المضارع المعرب بالنون. قال الأشموني:

---

(١) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١/٥٩-٦٠.

((وغير المباشر: وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ كألف الاثنين، أو مقدر كواو الجماعة وياء المخاطبة، نحو: هل تضربانّ يا زيدان، وهل تضربنّ يا زيدون، وهل تضربنّ يا هند. الأصل: تضربانن وتضربونن وتضربينن، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، و لم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة والضمة دليلا على المحذوف، و لم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد))[1].

وهنا نرى تصور النحويين للمضارع المؤكد، ونرى أن هذا التصور مخالف للاستعمال؛ لأن الاستعمال لم ترد فيه إلا نون واحدة مشددة للدلالة على التوكيد، وهذه النون لا بد لها من فاصل يفصلها عن الفعل، وهذا الفاصل هو علامة لمن أسند إليه الفعل.

وعندما جاء التصور مخالفاً للاستعمال قيل: حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال. ونحن نقول: إن نون الرفع لم تلحق بالفعل أصلاً؛ لأن نون التوكيد زيدت للدلالة

---

(١) شرح الأشموني ١/٦١-٦٢.

على التوكيد، لأن المضارع المؤكد متفرع عن الأمر المؤكد.

وقولهم: إن واو الجماعة وياء المخاطبة قد حذفتا وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على حذفهما هو مبني على اعتبار أن حروف المد مسبوقة بحركات مجانسة. وحروف المد بنفسها حركات، والحركات لا تسبق بحركات، وإنما الحاصل هو أن الضمة الطويلة (واو المد) والكسرة الطويلة (ياء المد) قد قصرتا عندما ما لحقت نون التوكيد الفعل. وقد بينا ذلك في توكيد فعل الأمر.

ونراهم يختلفون في الفتحة التي في آخر الفعل المؤكد، نحو: هل تذهبَنّ[1].

فيذهب قوم إلى أنها فتحة عارضة لالتقاء الساكنين. وينسب هذا الرأي إلى الزجاج، والزجاج ينسبه إلى سيبويه[2].

ويذهب قوم إلى أنها فتحة بناء. وينسب هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج، وينسب أيضا إلى سيبويه.

---

(١) شرح المرادي ٤/١٠٨.

(٢) المرجع السابق ٤/١١٧.

وقد بينا في توكيد فعل الأمر أن هذه الحركة للدلالة على الواحد المؤكد.

ونراهم يختلفون في الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبني.

والثاني: أنه معرب[1].

والثالث: التفصيل بين أن يباشر النون فيكون مبنياً أو لا يباشر فيكون معربا، ويجعلون لذلك ضابطاً هو: أن ما كان رفعه بضمة إذا أكد بنون التوكيد بني معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بنون التوكيد لم يبن معها؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء[2].

وهذا كله مبني على اعتبار أن النون جاءت بعد علامات الرفع في الفعل المضارع بينما النون موجودة في فعل الأمر ثم أخذ المضارع المؤكد من فعل الأمر المؤكد، ولذلك جاء التقدير مخالفاً للاستعمال اللغوي؛ لأن نون

---

(١) المرجع السابق ٤/١١٧.

(٢) المرجع السابق ١/٦٠ ، وشرح الأشموني ١/٦٢.

الرفع لم تلحق المضارع المؤكد أصلاً حتى يقال: حذفت، ولم تجتمع النونات.

ولذلك نرى في كتب النحو اللجوء إلى توالي الأمثال أو توالي المتحركات إذا كان التقدير مخالفاً للاستعمال اللغوي. وكان ينبغي أن لا نلجأ إلى التقدير، وإنما نقارن بين الصيغ المستعملة.

فالفعل المضارع المؤكد متفرع عن فعل الأمر المؤكد، ولما كانت صيغ فعل الأمر المؤكد خمسا، وهي:

١ - افعلَنّ

٢ - افعلِنّ

٣ - افعلانِّ

٤ - افعلُنّ

٥ - افعلنانّ.

فإن الفعل المضارع عند التوكيد سوف يقسم خمسة أقسام حسب صيغ الأمر؛ لأن كل قسم متفرع عن صيغة من الصيغ الخمس.

فالصيغة الأولى: -وهي افعلَنّ- تفرع عنها: أفعلنّ ونفعلنّ وتفعلنّ ويفعلنّ.

والصيغة الثانية: -وهي: افعِلِنّ- تفرع عنها: تفعِلِنّ.

والصيغة الرابعة: -وهي افعلُنّ- تفرع عنها: تفعلُنّ ويفعلُنّ.

والصيغة الخامسة: -وهي افعلنان- تفرع عنها: تفعلنان ويفعلنان.

وسنمثل للفعل المضارع المؤكد -حسب هذه الصيغ أو الأقسام.

١ - مضارع (افعلنّ)

يكون (افعلن) بضم العين وكسرها وفتحها.

فإذا أخذنا مضموم العين مثل: اكتُبنّ، فإن المضارع منه يكون على النحو التالي:

نقول في المضارع المؤكد المسند إلى المتكلم: هل أكتُبنّ.

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى المتكلمين: هل نكتُبنّ.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائبة أو المخاطب: هل تكتبنّ.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائب: هل يكتبن.

ونلاحظ أننا لم نزد على فعل الأمر -بعد سقوط همزة الوصل- إلا حرف المضارعة فقط. ومثله المبني للمجهول إذا أكد فنقول في توكيد الفعل المضارع المسند إلى الغائب المجهول هل: يُكتَبنّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
أ	َ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
ن	َ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
ي	ُ	ك	ت	َ	ب	َ	نّ	َ

ونقول في مكسور العين مثل (اضرِبنّ): أضربنّ، ونضربنّ، وتضربنّ، ويضربن، ويُضرَبنّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
أ	َ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
ن	َ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
ي	ُ	ض	ر	َ	ب	َ	نّ	َ

ونقول في مفتوح العين مثل (اعلَمنّ): أعلمنّ ، ونعلمنّ ، وتعلمنّ ، ويعلمن ، ويعلَمنّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
أ	َ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
ن	َ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
ت	َ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
ي	َ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
ي	ُ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ

٢ - مضارع (افعلِنّ)

هـذه الصيغـة خاصـة بالمخاطبـة، وتكـون بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: اكتُبِـنّ ، واضرِبِـنّ ، واعلَمِـنّ.

فنقـول في مضـارع مضمـوم العـين -وهـو اكتُبِـــنّ-:

هل تكتُبِـنّ، وفي المبني للمجهـول: هـل تكتَبِـنّ.

وهـذه صورتهـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ِ	نّ	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ِ	نّ	َ
ت	ُ	ك	ت	َ	ب	ِ	نّ	َ

ونقـول في مكسـور العـين -وهـو (اضرِبِـــنّ)-:

هـل تضرِبِـنّ، وفي المبـني للمجهـول: هـل تُضرَبِـنّ.

وهـذه صورتهـا:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ِ	نّ	َ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ِ	نّ	َ
ت	ُ	ض	ر	َ	ب	ِ	نّ	َ

ونقول في مفتوح العين -وهو (اعلَمنّ)-:
هل تعلمنّ، وفي المبني للمجهول: هل تُعلمن.

وهذه صورتها:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ِ	نّ	َ
ت	َ	ع	ل	َ	م	ِ	نّ	َ
ت	ُ	ع	ل	َ	م	ِ	نّ	َ

٣ - مضارع (افعلانّ)

يكون (افعلانّ) بضم العين وكسرها وفتحها. مثل: اكتُبانّ ، واضرِبانّ ، واعلَمانّ.

فنقول في المضارع المؤكد المسند إلى المثنى المخاطب من (اكتبانّ): هل تكتُبانّ.

وفي المبني للمجهول: هل تُكتبانّ

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى المثنى الغائب من (اكتبانّ): هل يكتُبانّ.

وفي المبني للمجهول: هل يُكتَبانّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا	نّ	ِ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	نّ	ِ
ت	ُ	ك	ت	َ	ب	ا	نّ	ِ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	نّ	ِ
ي	ُ	ك	ت	َ	ب	ا	نّ	ِ

ونقول في مكسور العين مثل (اضرِبانّ): تضرِبانّ ، وتُضرَبانّ ، ويضرِبانّ ، ويُضرَبانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ا	نّ	ِ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ا	نّ	ِ
ت	ُ	ض	ر	َ	ب	ا	نّ	ِ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ا	نّ	ِ
ي	ُ	ض	ر	َ	ب	ا	نّ	ِ

ونقول في مفتوح العين مثل (اعلَمانّ): تعلمانّ ، وتُعلمانّ ، ويعلمانّ ، ويُعلمانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ع	ل	َ	مُ	!	نّ	ِ
ت	َ	ع	ل	َ	مُ	!	نّ	ِ
ت	ُ	ع	ل	َ	مُ	!	نّ	ِ
ي	َ	ع	ل	َ	مُ	!	نّ	ِ
ي	ُ	ع	ل	َ	مُ	!	نّ	ِ

٤ – مضارع (افعلُنّ)

يكون (افعلن) بضم العين وكسرها وفتحها. مثل: اكتُبُنّ، واضرِبُنّ ، واعلَمُنّ.

فنقول في المضارع المؤكد المسند إلى المخاطبين من (اكتبنّ): هل تكتبُنَّ.

وفي المبني للمجهول: هل تُكتَبُنّ.

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى الغائبين من (اكتبُنّ): هل يكتُبُنّ.

وفي المبني للمجهول: هل يُكتَبنّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ُ	نّ	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ	نّ	َ
ت	ُ	ك	ت	َ	ب	ُ	نّ	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ	نّ	َ
ي	ُ	ك	ت	َ	ب	ُ	نّ	َ

ونقـول في مكسـور العـين مثـل (اضرِبـنّ): تَضرِبـنّ ، وتُضرَبـنّ ، ويضرِبنّ ، ويُضرَبـن.

وهـذه صورهـا:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ُ	نّ	َ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ	نّ	َ
ت	ُ	ض	ر	َ	ب	ُ	نّ	َ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ	نّ	َ
ي	ُ	ض	ر	َ	ب	ُ	نّ	َ

ونقـول في مفتـوح العـين مثـل (اعلَمُـنّ): تعلمـنّ ، وتُعلمـنّ ، ويعلمـنّ ، ويُعلمـن.

وهـذه صورهـا:

ا	ـِ	ع	ل	ـَ	م	ـُ	نّ	ـَ
ت	ـَ	ع	ل	ـَ	م	ـُ	نّ	ـَ
ت	ـُ	ع	ل	ـَ	م	ـُ	نّ	ـَ
ي	ـَ	ع	ل	ـَ	م	ـُ	نّ	ـَ
ي	ـُ	ع	ل	ـَ	م	ـُ	نّ	ـَ

٥ - مضارع (افعلنانِّ)

يكـون (افعلنــانّ) بــالضم والكسـر والفتـح. مثــل: اكتُبنـانّ ، واضرِبنـانّ ، واعلَمنــانّ.

فنقـول في المضـارع المؤكـد المسـند إلى المخاطبـات مـن (اكتبنـانّ): هـل تكتُبنـانّ.

و في المضــارع المؤكــد المســند إلى الغائبــات: مــن (اكتبنـانّ) هـل يكتُبـانّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ـُ	ك	ت	ـُ	ب	ن	ا	نّ	ـِ
ت	ـَ	ك	ت	ـُ	ب	ن	ا	نّ	ـِ
ي	ـَ	ك	ت	ـُ	ب	ن	ا	نّ	ـِ

ونقول في مكسور العين مثل (اضرِبنانّ): تضرِبنانّ ، ويضرِبنانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ن	ا	نّ	ِ

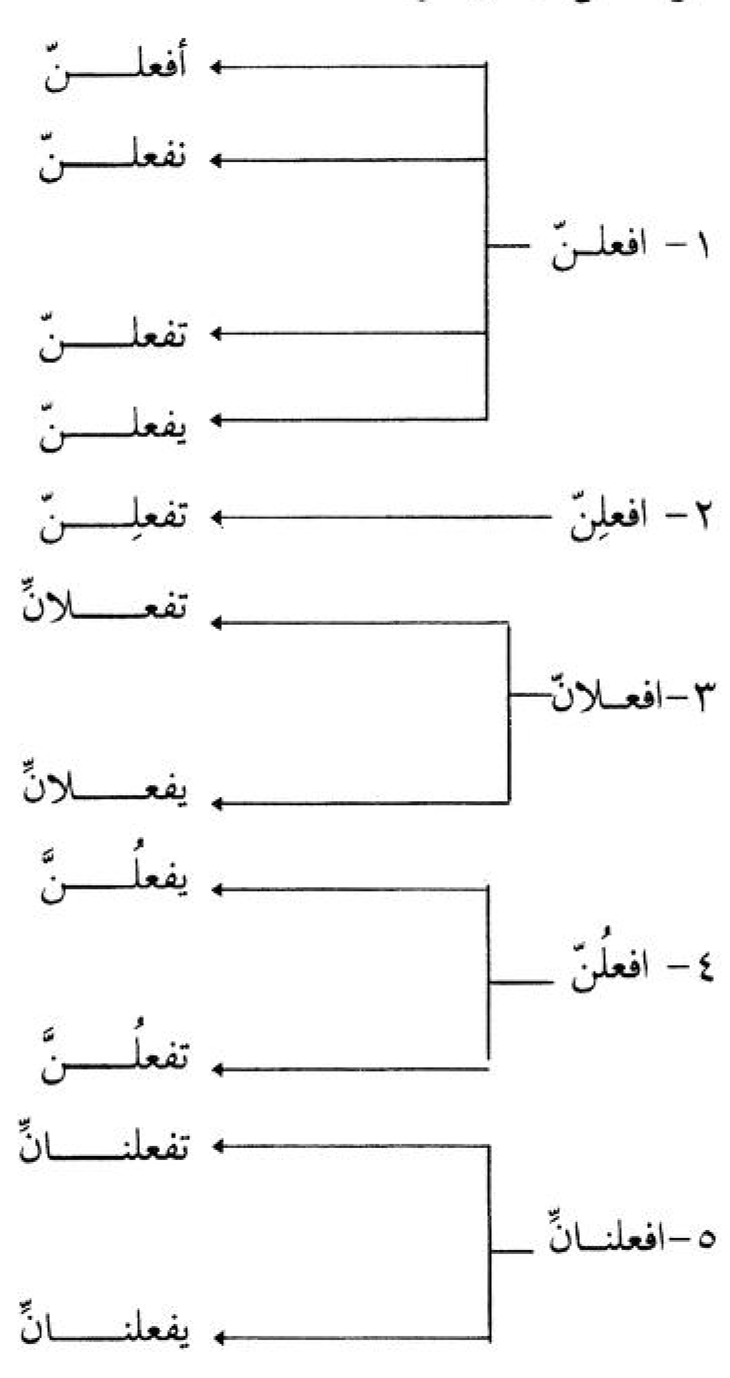
ونقول في مفتوح العين مثل (اعلَمنانّ): تعلمنانّ ، ويعلمنانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ع	ل	َ	م	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ع	ل	َ	م	ن	ا	نّ	َ

ونقول في تركيد هذا المضارع بأننا لم نجد نصاً ورد فيه نون التوكيد مع الفعل المسند إلى جمع الإناث.

وهـذا الرسـم يوضـح كيفيـة تفـرع الفعـل المضـارع المؤكد عن فعـل الأمـر المؤكـد.



المبحث الثالث

الفعل المضارع المعتل

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: المضارع الأجوف

المطلب الثاني: المضارع الناقص

المطلب الأول

المضارع الأجوف

ويشتمل على:

١– تفرعه من الأمر

٢– بناؤه للمجهول

٣– إعرابه

٤– توكيده

١- المضارع الأجوف متفرع عن فعل الأمر الأجوف

الفعل المضارع الأجوف متفرع عن فعل الأمر الأجوف، وقد عرفنا من قبل أن عين فعل الأمر تحذف وتبقى حركتها، وتلك الحركة تمد إذا تحركت اللام؛ لذلك فإن كل صيغة من صيغ الأمر التي فيها الحركة الطويلة تكون مضمومة ومكسورة ومفتوحة، ولكننا سنختار الضم عند ذكر الصيغ، وعند التفصيل نذكر الحركات الأخرى. فعلى هذا تكون صيغ فعل الأمر التي يتفرع منها المضارع كالآتي:

١ - فل

٢ - فولي

٣ - فولا

٤ - فولو

٥ - فلن

فالصيغة الأولى تتفرع عنها الأفعال المضارعة المعربة بالضمة.

والصيغة الثانية تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المخاطبة.

والصيغة الثالثة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المثنى.

والصيغة الرابعة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المذكر.

والصيغة الخامسة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المؤنث.

وسنمثل للأفعال المضارعة حسب هذه الصيغ.

١ – مضارع (فل)

يكون (فل) بالضم مثل قُل، والكسر مثل بِع، والفتح مثل خَف.

فنقول في مضارع (فُل) مثل (قم): أقوم ، ونقوم ، وتقوم ، ويقوم.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل فاء الفعل، ومدّ الضمة القصيرة حتى أصبحت ضمة طويلة. وقد قلنا إن مد حركة العين مرتبط باللام إذا تحركت، وقد تحركت هنا عندما زيدت الضمة بعد لام الفعل للدلالة على الإعراب.

وهذه صورها:

		ق	ُ	م	
أ	َ	ق	و	م	ُ
ن	َ	ق	و	م	ُ
ت	َ	ق	و	م	ُ
ي	َ	ق	و	م	ُ

ونقـول في مضـارع (فِـل) مكسـور العـين مثـل (بـع): أبيع ، ونبيـع ، وتبيـع ، ويبيـع.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعــة قبـل الفــاء، ومـدّ الكسرة القصـيرة حتـى أصبحـت كسـرة طويلـة (يـاء مـد). وقـد قلنـا إن مـد حركـة العين مرتبـط بـاللام إذا تحركـت، وزيـادة ضمة بعد الـلام للدلالـة علـى الإعـراب.

وهـذه صورهـا:

		ب	ِ	ع	
أ	َ	ب	ي	ع	ُ
ن	َ	ب	ي	ع	ُ
ت	َ	ب	ي	ع	ُ
ي	َ	ب	ي	ع	ُ

ونقـول في مضـارع (فَـل) مثـل (خـف): أخـاف ، ونخاف ، وتخاف ، ويخاف.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء، ومدّ الفتحة القصيرة حتى أصبحت ألفا. وزيادة ضمة للدلالة على الإعراب.

وهذه صورها:

		خ	َ	ف	
أ	َ	خ	ا	ف	ُ
ن	َ	خ	ا	ف	ُ
ت	َ	خ	ا	ف	ُ
ي	َ	خ	ا	ف	ُ

٢ – مضارع (فولي)

تكون هذه الصيغة على ثلاثة أوزان هي: فولي ، وفيلي ، وفالي، وهي خاصة بالمخاطبة.

فنقول في مضارع (فولي) مثل قولي: تقولينَ.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل فاء الفعل، وزيادة النون المفتوحة للدلالة على الرفع أو الإعراب.

وهـذه صورتهمـا:

		ق	و	ل	ي		
ت	َ	ق	و	ل	ي	ن	َ

ونقول في مضـارع (فيلـي) مثـل بيعـي: تبيعـينَ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة النون المفتوحـة للدلالـة على الرفع.

وهـذه صورتهمـا:

		ب	ي	ع	ي		
ت	َ	ب	ي	ع	ي	ن	َ

ونقول في مضـارع (فـالي) مثـل خـافي: تخـافينَ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة النون المفتوحـة للدلالـة على الإعـراب.

وهـذه صورتهمـا:

		خ	ا	ف	ي		
ت	َ	خ	ا	ف	ي	ن	َ

٣ - مضارع (فولا)

تكـون هـذه الصيغـة علـى ثلاثـة أوزان هـي: فــولا ، وفيلا ، وفـالا، وهـي خاصة بـالمثنى.

فنقــول في مضــارع (فــولا) مثــل قــولا: تقــولانِ ويقـولانِ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل فـاء الفعـل، وزيـادة نون مكسـورة للدلالـة على الإعـراب.

وهـذه صورتهمـا:

		ق	و	ل	ا			
ت	َ	ق	و	ل	ا	ن	ِ	
ي	َ	ق	و	ل	ا	ن	ِ	

ونقول في مضـارع (فيـلا) مثـل بيعـا: تبيعـانِ ويبيعـانِ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل فـاء الفعـل، وزيـادة نون مكسـورة للدلالـة على الإعـراب.

وهـذه صورتهمـا:

		ب	ي	ع	ا			
ت	َ	ب	ي	ع	ا	ن	ِ	
ي	َ	ب	ي	ع	ا	ن	ِ	

ونقول في مضـارع (فـالا) مثـل خافـا: تخافـانِ ويخافـانِ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن فعـل الأمر، وزيادة نـون مكسـورة للدلالـة على الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

		خ	ا	ف	ا		
ت	َ	خ	ا	ف	ا	ن	ِ
ي	َ	خ	ا	ف	ا	ن	ِ

٤ -- مضارع (فولوا)

تكـون هـذه الصيغـة علـى ثلاثـة أوزان هـي: فولـوا ، وفيلـوا ، وفـالوا، أي بـالضم والكسـر والفتـح.

فنقـول في مضـارع (فولـوا) مثـل قولـوا: تقولـون ويقولـون.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة نـون مفتوحـة للدلالـة على الإعـراب.

وهـذه صورتهمـا:

		ق	ُ	ل	و		
ت	َ	ق	ُ	ل	و	ن	َ
ي	َ	ق	ُ	ل	و	ن	َ

ونقـول في مضـارع (فيلـوا) مثـل بيعـوا: تبيعـون ويبيعـون.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة نـون مفتوحـة للدلالـة علـى الإعـراب.

وهـذه صورتهمـا:

		ب	ي	ع	و		
ت	َ	ب	ي	ع	و	ن	َ
ي	َ	ب	ي	ع	و	ن	َ

ونقـول في مضـارع (فـالوا) مثـل خـافوا: تخـافون ويخـافون.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة نـون مفتوحة بعـد الضمـة الطويلـة للدلالـة علـى الإعـراب.

وهـذه صورتهمـا:

		خ	ا	ف	و		
ت	َ	خ	ا	ف	و	ن	َ
ي	َ	خ	ا	ف	و	ن	َ

٥ – مضارع (فُلن)

تكون هذه الصيغة بالضم والكسر والفتح، أي على وزن: فُلن ، وفِلن ، وفَلن.

فنقول في مضارع (فُلن) بالضم مثل قلن: تقلنَ ويقلن.

وذلك بزيادة حرف المضارعة فقط.

وهذه صورتهما:

		ق	ُ	ل	ن	َ
ت	َ	ق	ُ	ل	ن	َ
ي	َ	ق	ُ	ل	ن	َ

ونقول في مضارع (فلن) بالكسر مثل بعن: تبعن ويبعن.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل فاء الفعل فقط.

وهـذه صورتهمـا:

		ب	ِ	ع	ن	َ
ت	َ	ب	ِ	ع	ن	َ
ي	َ	ب	ِ	ع	ن	َ

ونقـول في مضـارع (فلـن) بـالفتح مثـل خفـن: تخفـن ويخفـن.

بزيادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء.

وهـذه صورتهمـا:

		خ	َ	ف	ن	َ
ت	َ	خ	َ	ف	ن	َ
ي	َ	خ	َ	ف	ن	َ

٢- بناؤه للمجهول

القاعدة في بناء الفعل المضارع للمجهول هي أن يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر، أي: يفتح العين.

وقد عرفنا من قبل أن عين الفعل المضارع الأجوف تحذف وتبقى حركتها، وتمد هذه الحركة إذا تحركت اللام فتصبح حركة طويلة: ضمة أو كسرة أو فتحة (واو مد أو ياء مد أو ألف مد).

وعرفنا أن بناء الفعل للمجهول يقوم على قاعدة المخالفة بين حركة حرف المضارعة وحركات العين، والمخالفة تكون بين الفتحة من جهة والضمة والكسرة من جهة أخرى، فإذا كان حرف المضارعة يضم في بناء المضارع للمجهول فهذا يعني أن حركة العين التي مدت فأصبحت (واو مد أو ياء مد)، سوف تتحول إلى (ألف مد) فتحة طويلة.

وسنضرب مثلاً لذلك بالفعل المضارع المسند إلى الغائب. وهذا الفعل يكون على وزن (يفول ، ويفيل ، ويفال) مثل: يقول ويبيع ويخاف.

فنقـول في بنـاء الفعـل المضـارع المسـند إلى الغـائب يقول: يقـال.

وذلـك بضـم حـرف المضارعـة وتحويـل واو المـد إلى ألف مـد.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ق	و	ل	ُ
ي	ُ	ق	ا	ل	ُ

ونقـول في بنـاء الفعـل المضـارع المسـند إلى الغـائب يبيع: يبـاع.

وذلـك بضـم حـرف المضـارع وتحويـل الكسـرة الطويلـة إلى فتحـة طويلـة.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ب	ي	ع	ُ
ي	ُ	ب	ا	ع	ُ

ونقـول في الفعـل المضـارع المسـند إلى الغـائب يخـاف: يُخـاف.

وذلـك بضـم حـرف المضارعـة. و لم نغـير حركــة العــين، لأنهـا فتحـة مشـبعة، والفتحـة تخـالف الضمــة، وهــي حركـة حـرف المضارعـة.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	خ	ا	ف	ُ
ي	ُ	خ	ا	ف	ُ

ويقال في بقيـة تصـاريف الأفعـال مثـل ذلـك.

٣- إعراب الأجوف

لا يختلف إعراب الفعل المضارع الأجوف عن إعراب الفعل المضارع الصحيح إلاّ في حالة الجزم مع الأفعال المعربة بالضمة؛ إذ تحذف هذه الضمة عند الجزم وتقصر الحركة الطويلة (حركة الفاء).

وقد عرفنا أن هذه الحركة التي تقصر هي حركة العين، وقد بقيت بعد حذف العين وأصبحت مجاورة للفاء، ومدت عندما تحركت اللام بالحركة الإعرابية وهي الضمة. وعندما حذفت الحركة الإعرابية بسبب الجزم أصبحت اللام غير متحركة، فقصرت تلك الحركة أو عادت إلى أصلها.

وسنمثل لهذه الأفعال حسب حركة الفاء.

فهذه أمثلة مضمومة الفاء:

يقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلم أقول: لم أقل.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف الحركة الإعرابية وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

أ	َ	ق	و	ل	ُ
أ	َ	ق	ُ	ل	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلمين نقول: لم نقل.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

ن	َ	ق	و	ل	ُ
ن	َ	ق	ُ	ل	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى الغائبة أو المخاطب تقول: لم تقل.

وذلك بقصر حركة الفاء، وهي الضمة الطويلة، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة القصيرة.

وهذه صورتهما:

ت	َ	ق	و	ل	ُ
ت	َ	ق	ُ	ل	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى الغائب يقول: لم يقل.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف ضمة الإعراب.

وهذه صورتهما:

ي	َ	ق	و	ل	ُ
ي	َ	ق	ُ	ل	

وهذه أمثلة مكسورة العين:

يقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلم أبيع: لم أبع.

وذلك بقصر حركة الفاء، وهي الكسرة الطويلة، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

أ	َ	ب	ي	ع	ُ
أ	َ	ب	ِ	ع	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلمين نبيع: لم نبع.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف ضمة الإعراب.

وهـذه صورتهمـا:

ن	َ	ب	ي	ع	ُ
ن	َ	ب	ِ	ع	

ويقـال في جـزم الفعـل المضـارع المسـند إلى الغائبـة والمخـاطب تبيـع: لم تبـع.

وذلـك بقصـر كسـرة الفـاء، وحـذف الحركـة الإعرابيـة وهي الضمـة.

وهـذه صورتهمـا:

ت	َ	ب	ي	ع	ُ
ت	َ	ب	ِ	ع	

ويقـال في جـزم الفعـل المضـارع المسـند إلى الغـائب يبيع: لم يبـع.

وذلـك بقصـر حركـة الفـاء، وحـذف الحركـة الإعرابيـة وهي الضمـة.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ب	ي	ع	ُ
ي	َ	ب	ِ	ع	

وهذه أمثلة مفتوحة العين:

يقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلم أخاف: لم أخف.

وذلك بقصر فتحة الفاء، وهي الفتحة الطويلة، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

أ	َ	خ	ا	ف	ُ
أ	َ	خ	َ	ف	

ويقال في جزم المضارع المسند إلى المتكلمين نخاف: لم نخف.

وذلك بقصر حركة الفاء وهي الفتحة الطويلة، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

ن	َ	خ	ا	ف	ُ
ن	َ	خ	َ	ف	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى الغائبة والمخاطب تخاف: لم تخف.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف الضمة الإعرابية وهي حركة اللام.

وهذه صورتهما:

ت	َ	خ	ا	ف	ُ
ت	َ	خ	َ	ف	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى الغائب يخاف: لم يخف.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف حركة اللام وهي الضمة الإعرابية.

وهذه صورتهما:

ي	َ	خ	ا	ف	ُ
ي	َ	خ	َ	ف	

ونلاحظ أن مد حركة العين مرتبط بحركة اللام أو بتحرك اللام، فإذا تحركت اللام مدت حركة الفاء، وإذا لم تتحرك اللام لم تمد حركة الفاء، وإذا كانت اللام متحركة فسكنت قصرت حركة الفاء، سواء كان ذلك

في الإعراب أو غيره؛ ولذلك نجد أن حركة العين المحذوفة أو حركة الفاء الحالية لم تقصر مع الأفعال المعربة بالنون؛ لأن لام الفعل مع هذه الأفعال متحركة وليست ساكنة.

٤- توكيد الفعل المضارع الأجوف

الفعل المضارع الأجوف المؤكد متفرع عن فعل الأمر الأجوف المؤكد، وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر المؤكد.

وقد عرفنا من قبل أن عين فعل الأمر الأجوف المؤكد محذوفة، وأن حركتها قد بقيت وأصبحت تالية للفاء، وعند تحرك اللام تمد هذه الحركة؛ لذا فإن كل صيغة من صيغ فعل الأمر التي فيها حركة طويلة تكون مضمومة ومكسورة ومفتوحة. ولكننا سنختار الضم عند ذكر الصيغ، وعند التفصيل نذكر الحركات الأخرى، فعلى هذا تكون صيغ الأمر التي تفرع منها المضارع كالآتي:

١ - فولَنّ

٢ - فولِنّ

٣ - فولانِّ

٤ - فولُنّ

٥ - فلنانِّ

فالصيغة الأولى تتفرع عنها الأفعال المضارعة التي يكون إعرابها بالحركات.

والصيغة الثانية تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المخاطبة.

والصيغة الثالثة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المثنى.

والصيغة الرابعة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المذكر.

والصيغة الخامسة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المؤنث.

وسنمثل للأفعال المضارعة حسب هذه الصيغ.

١ - مضارع (فولنّ)

تكون هذه الصيغ بالضم والكسر والفتح، أي: على وزن (فولَنّ وفيلنّ وفالنّ) مثل: قولنّ وبيعَنّ وخافنّ.

فإذا أخذنا الصيغة التي بالضم (فولن) مثل: قولَنّ؛ فإن المضارع منها يكون على النحو التالي:

نقول في المضارع المؤكد المسند إلى المتكلم: هل أقولَنّ.

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى المتكلمين: هل نقولَنّ.

ونقـــول في المضـــارع المؤكـــد المســـــند إلى الغائبـــة أو المخـاطب: هـل تقولـنّ.

ونقـول في المضـارع المؤكـد المسـند إلى الغـائب: هــل يقولـنّ.

وهـذه صورهـا:

		ق	و	ل	َ	نّ	َ
أ	َ	ق	و	ل	َ	نّ	َ
ن	َ	ق	و	ل	َ	نّ	َ
ت	َ	ق	و	ل	َ	نّ	َ
ي	َ	ق	و	ل	َ	نّ	َ

ونقـول في مكسـورة الفـاء (فيلــن) مثــل بعــين: أبيعــنّ، نبيعـنّ، تبيعـنّ، يبيعـن.

وهـذه صورهـا:

		ب	ي	ع	َ	نّ	َ
أ	َ	ب	ي	ع	َ	نّ	َ
ن	َ	ب	ي	ع	َ	نّ	َ
ت	َ	ب	ي	ع	َ	نّ	َ
ي	َ	ب	ي	ع	َ	نّ	َ

ونقـول في مفتـوح الفـاء (فـالن) مثـل خـافنّ: أخـافنّ ، نخـافنّ ، تخـافنّ ، يخـافنّ.

وهـذه صورهـا:

		خ	ا	ف	َ	نّ	َ
أ	َ	خ	ا	ف		نّ	َ
ن	َ	خ	ا	ف	َ	نّ	َ
ت	َ	خ	ا	ف	َ	نّ	َ
ي	َ	خ	ا	ف	َ	نّ	َ

٢ – مضارع (فولِنّ)

هـذه الصيغـة تكـون علـى ثلاثـة أوزان هـي: فولِـنّ وفيلِن وفـالِنّ، مثـل: قولِـنّ وبيعِـنّ وخـافِنّ.

وهـي خاصـة بالمخاطبـة.

فنقـول في مضـارع مضمـوم الفـاء (قولِـن): تقولِـنّ.

وهـذه صورتهمـا:

		ق	و	ل	ِ	نّ	َ
ت	َ	ق	و	ل	ِ	نّ	َ

ونقول في مضـارع مكسـور الفـاء مثـل بيعِـنّ: تبيعـنّ.

وهـذه صورتهمـا:

		ب	ي	ع	ِ	نّ	َ
ت	َ	ب	ي	ع	ِ	نّ	َ

ونقول في مضـارع مفتـوح الفـاء مثـل خـافِنّ: تخـافِنّ.

وهـذه صورتهمـا:

		خ	ا	ف	ِ	نّ	َ
ت	َ	خ	ا	ف	ِ	نّ	َ

مضارع (فولانّ)

ويكـون بضـم الفـاء وكسـرها وفتحهـا مثـل قـولان وبيعـانّ وخافـانّ.

فنقـول في المضـارع المؤكـد المسـند إلى المثنـى المخـاطب من قـولانّ: تقـولانّ.

ونقـول في المضـارع المؤكـد المسـند إلى المثنـى الغـائب من قـولان: يقـولانّ.

وهـذه صورهـا:

		ق	و	ل	ا	نّ	ِ
ت	َ	ق	و	ل	ا	نّ	ِ
ي	َ	ق	و	ل	ا	نّ	ِ

ونقــول في مكســور الفــاء مثــل بيعــانٍّ: تبيعـــانّ ، ويبيعـانّ.

وهـذه صورهـا:

		ب	ي	ع	ا	نّ	ِ
ت	َ	ب	ي	ع	ا	نّ	ِ
ي	َ	ب	ي	ع	ا	نّ	ِ

ونقول في مفتـوح الفـاء مثـل خافـانّ: تخافـانّ ويخافـانّ.

وهـذه صورهـا:

		خ	ا	ف	ا	نّ	ِ
ت	َ	خ	ا	ف	ا	نّ	ِ
ي	َ	خ	ا	ف	ا	نّ	ِ

٢- مضارع (فولُنّ)

وهذا الوزن يكون بضم الفاء وكسرها وفتحها، مثل قولُن وبيعُنّ وخافُنّ.

فنقول في المضارع المؤكد المسند إلى جماعة المخاطبين من قولُنّ: تقولُنّ.

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى جماعة الغائبين من قولُنّ: يقولُنَّ.

وهذه صورها:

		ق	ز	ل	ُ	نّ	َ
ت	َ	ق	و	ل	ُ	نّ	َ
ي	َ	ق	و	ل	ُ	نّ	َ

ونقول في مكسور الفاء مثل بيعُنَّ: تبيعُنّ ، ويبيعُنّ.

وهذه صورها:

		ب	ي	ع	ُ	نّ	َ
ت	َ	ب	ي	ع	ُ	نّ	َ
ي	َ	ب	ي	ع	ُ	نّ	َ

ونقول في مفتوح الفاء مثل خافُنّ: تخافُنّ ويخافُنّ.

وهذه صورها:

		خ	ا	ف	ُ	نّ	َ
ت	َ	خ	ا	ف	ُ	نّ	َ
ي	َ	خ	ا	ف	ُ	نّ	َ

٥ - مضارع (فلنانِّ)

ويكون بضم الفاء وكسرها وفتحها، مثل قلنان وبعنانّ وخفنانّ.

فنقول في المضارع المؤكد المسند إلى المخاطبات من قلنانّ: تقلنانّ.

وفي المضارع المؤكد المسند إلى الغائبات من قلنانّ: يقلنانِّ.

وهذه صورها:

		ق	ُ	ل	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ق	ُ	ل	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ق	ُ	ل	ن	ا	نّ	ِ

ونقول في مكسـور العين مثـل بعنـانِّ: تبعنـانّ ويبعنـانّ.

وهـذه صورهـا:

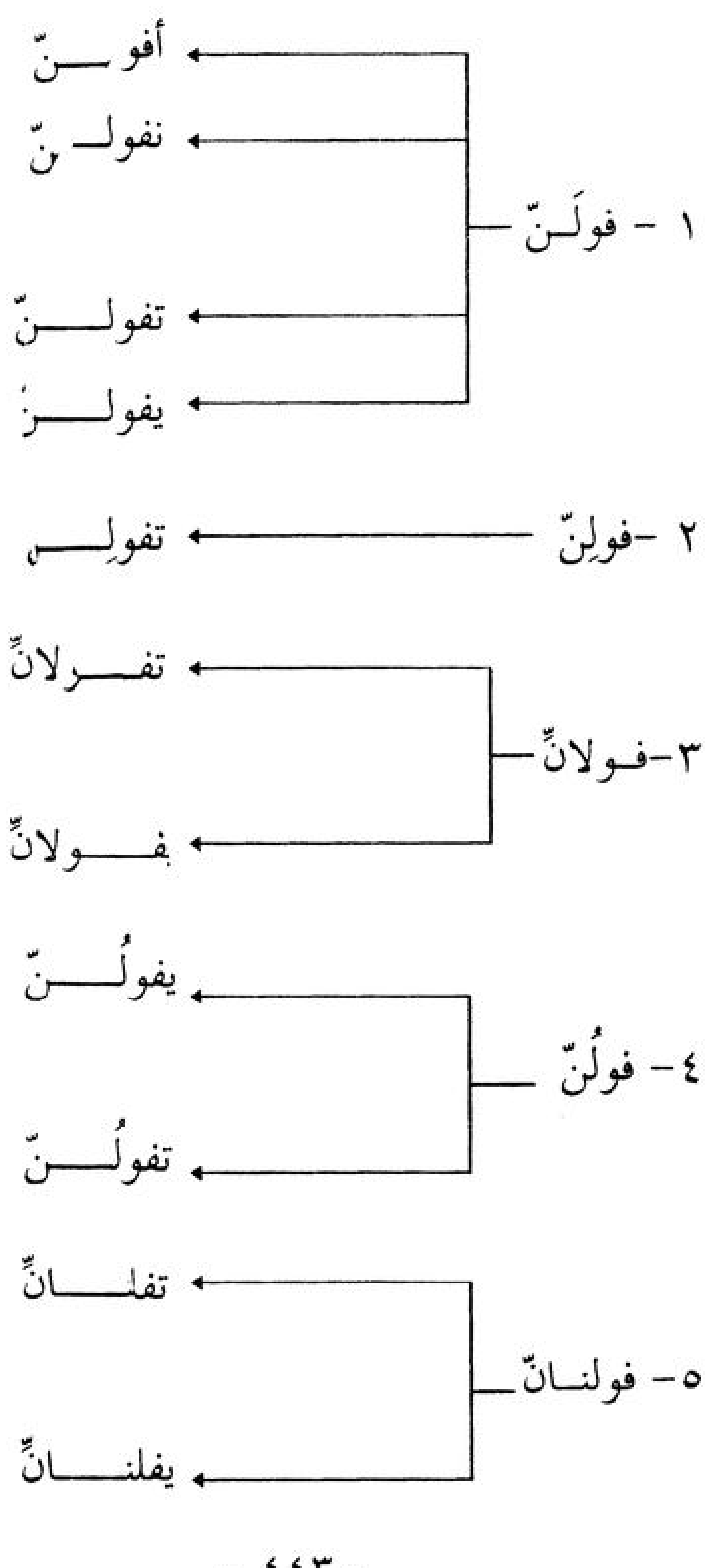
		ب	ِ	ع	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ب	ِ	ع	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ب	ِ	ع	ن	ا	نّ	ِ

ونقول في مفتـوح العين مثـل خفنـانّ: تخفنـانِّ ويخفنـانِّ.

وهـذه صورهـا:

		خ	َ	ف	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	خ	َ	ف	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	خ	َ	ف	ن	ا	نّ	ِ

وهذا الرسم يوضح تفرع افعل المضارع الأجوف المؤكد عن فعل الأمر الأجوف المؤك.



هذا لما ورد بالضم، ويقال مثله فيما ورد بالكسر والفتح.

أى هذا تمثيل للصيغة التي جاءت بالضم، ويقال مثله في الصيغتين اللتين وردتا بالكسرة الطويلة والفتحة الطويلة، مثل:(فيلن وفالنّ)، وما تصرف منهما.

المطلب الثاني

الفعل المضارع الناقص

ويشتمل على:

١ – تفرعه من فعل الأمر

٢ – بناؤه للمجهول

٣ – إعرابه

٤ – توكيده

١- تفرعه عن فعل الأمر

الفعل المضارع الناقص متفرع عن فعل الأمر الناقص.

وقد عرفنا من قبل أن فعل الأمر تحذف لامه إلا في حالة توجيهه إلى المثنى؛ فإن لامه تبدل واواً أو ياء.

فالفعل المضارع يتكون بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر، ومد حركة العين إذا كان الفعل متفرعا عن (افع). وبزيادة حرف المضارعة فقط إذا كان الفعل متفرعا عن فعل الأمر الموجه إلى جمع المؤنث. وبزيادة حرف المضارعة وزيادة نون متحركة للدلالة على الرفع مع الأفعال المسندة إلى المخاطبة والمثنى وجمع المذكر.

وهذه هي صيغ فعل الأمر التي يتفرع عنها المضارع:

١ - افع

٢ - افعي

٣ - افعلا

٤ - افعو

٥ - افعون

فالصيغة الأولى تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المتكلم أو المتكلمين والغائبة والمخاطب والغائب.

والصيغة الثانية تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المخاطبة.

والصيغة الثالثة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المثنى.

والصيغة الرابعة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المذكر.

والصيغة الخامسة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى جمع المؤنث.

١ - مضارع (افع)

يكون (افع) بضم العين مثل ادعُ، وبكسرها مثل اقضِ، وبفتحها مثل اخشَ.

فنقول في مضارع (افع) مثل (ادع): أدعو ، وندعو ، وتدعو ، ويدعو.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر، ومدّ حركة العين وهي الضمة -حتى أصبحت ضمة طويلة (واو مد).

وهذه صورها:

ا	ُ	د	ع	ُ
أ	َ	د	ع	و
ن	َ	د	ع	و
ت	َ	د	ع	و
ي	َ	د	ع	و

ونقــول في مضــارع (افــعِ) مثــل (اقــض): أقضـــي ، ونقضـي ، وتقضي ، ويقضـي.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن فعـل الأمـر، ومـدّ حركـة العـين حتـى أصبحـت كسـرة طويلـة أو مشددة (يـاء مـد).

وهـذه صورهـا:

ا	ِ	ق	ض	ِ
أ	َ	ق	ض	ي
ن	َ	ق	ض	ي
ت	َ	ق	ض	ي
ي	َ	ق	ض	ي

ونقول في مضارع (افعَ) مثل (اخشَ): أخشى، ونخشى، وتخشى، ويخشى.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من الفعل، ومدّ حركة العين وهي الفتحة حتى أصبحت فتحة طويلة أو مشددة (ألف مد).

وهذه صورها:

ا	ِ	خ	ش	َ
أ	َ	خ	ش	ا
ن	َ	خ	ش	ا
ت	َ	خ	ش	ا
ي	َ	خ	ش	ا

٢ - مضارع (افعي)

نقول في مضارع (ادعي): تدعين.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من الفعل، وزيادة النون المفتوحة بعد ياء المخاطبة، للدلالة على الرفع.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ي		
ت	َ	د	ع	ي	ن	َ

وفي مضارع (اقضي): تقضين.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء، وزيادة النون المفتوحة بعد الكسرة الطويلة علامة للرفع.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ق	ض	ي		
ت	َ	ق	ض	ي	ن	َ

وفي مضارع (اخشي): تخشينَ.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء، وزيادة النون المفتوحة بعد الياء الصامتة علامة للرفع.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي		
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ن	َ

٣ - مضارع (افعلا)

يكـون بـالضم والكسـر والفتـح، مثـل: ادعـوا واقضيـا واخشـيا.

فنقـول في المضـارع المسـند إلى المثنـى المخـاطب مـن (ادعـوا): تدعـوان.

ونقـول في المضـارع المسـند إلى المثنـى الغـائب مـن ادعـوا: يدعـوان.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن فعـل الأمر، وزيادة نـون مكسـورة للدلالـة علـى الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا		
ت	َ	د	ع	ُ	و	ا	ن	ِ
ي	َ	د	ع	ُ	و	ا	ن	ِ

ونقـول في مضـارع (افعـلا) بكسـر العـين مثـل اقضيـا: تقضيـانِ ويقضيـانِ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	ِ	ي	ا		
ت	َ	ق	ض	ِ	ي	ا	ن	ِ
ي	َ	ق	ض	ِ	ي	ا	ن	ِ

ونقــول في مضــارع (افعــلا) بفتــح العــين مثــل (إخشَيا): تخشيان ويخشـيان.

وهـذه صورتهمـا

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ا		
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ا	ن	ِ
ي	َ	خ	ش	َ	ي	ا	ن	ِ

٤ - مضارع (افعوا)

نقول في المضارع المسـند إلى المخـاطبين مـن (ادعـو): تدعـون ويدعـون.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن فعـل الأمـر، وزيـادة نـون مفتوحـة بعـد الضمـة الطويلـة للدلالـة علـى الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و		
ت	َ	د	ع	و	ن	َ
ي	َ	د	ع	و	ن	َ

ونقـول في مضـارع اقضـوا: تقضـون ويقضـون.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	و		
ت	َ	ق	ض	و	ن	َ
ي	َ	ق	ض	و	ن	َ

وفي مضـارع اخشـوا: تخشـون ويخشـون.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	و		
ت	َ	خ	ش	َ	و	ن	َ
ي	َ	خ	ش	َ	و	ن	َ

٥ – مضارع (افعون)

نقـول في مضـارع ادعـون: تدعـون ويدعـون.

وذلك بزيادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن الأمـر.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و	ن	َ
ت	َ	د	ع	و	ن	َ
ي	َ	د	ع	و	ن	َ

وفي مضـارع اقضـين تقضـين ويقضــين.

وهـذه صورتهمـا:

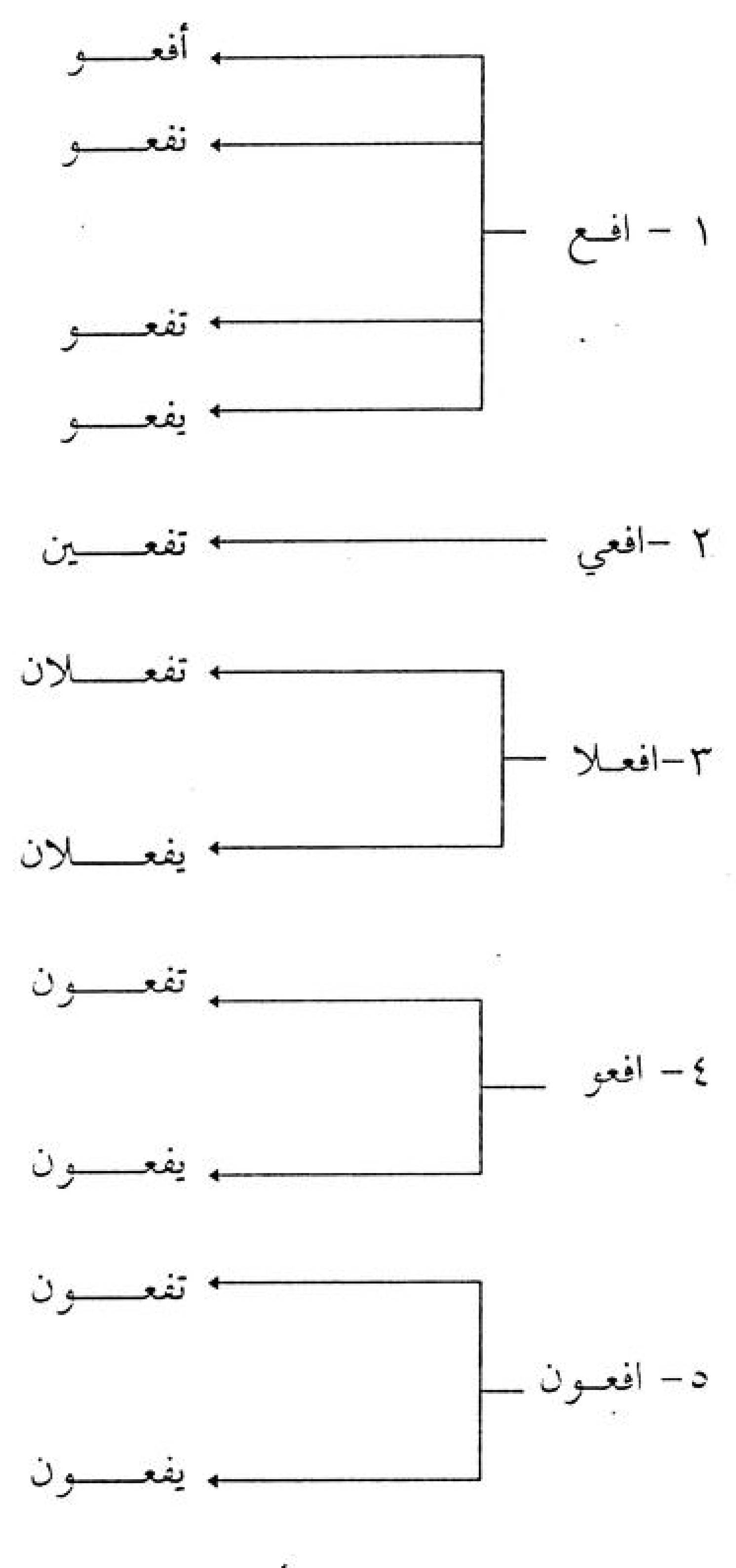
ا	ِ	ق	ض	ي	ن	َ
ت	َ	ق	ض	ي	ن	َ
ي	َ	ق	ض	ي	ن	َ

وفي مضـارع اخشـين: تخشـين ويخشــين.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ن	َ
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ن	َ
ي	َ	خ	ش	َ	ي	ن	َ

وهـذا الرسـم يوضـح كيفيـة تفـرع المضـارع النـاقص عـن فعل الأمـر النـاقص



٢- بناؤه للمجهول

القاعدة في بناء الفعل المضارع للمجهول هي أن يضم أوله أي: حرف المضارعة، ويفتح ما قبل الآخر، أي: تفتح عينه.

وقد عرفنا من قبل أن الفعل المضارع الناقص تحذف لامه وتمد حركة العين حتى تصبح مداً، كما في الأفعال المتفرعة عن (افع)

وعرفنا أن بناء الفعل للمجهول يقوم على المخالفة بين حركة حرف المضارعة وحركة عين الفعل، ولما كنت حركة حرف المضارعة هي الضمة، فهذا يعني أن حركة العين إذا كانت ضمة أو كسرة ستتحول إلى فتحة، وإن كانتا (واو مد) أو (ياء مد) ستتحولان إلى (ألف مد)، أو بمعنى أوضح: إذا كانتا ضمة أو كسرة طويلتين ستتحولان إلى فتحة طويلة.

وسنضرب مثلاً لبناء الفعل المضارع المجهول بالفعل المسند إلى الغائب، فهذا الفعل يكون على وزن (يفعو ، ويفعي ، ويفعا) مثل: يدعو ويقضي ويخشى.

فنقول في بناء الفعل المضارع للمجهول من (يدعو): يدعى.

وذلك بضم حرف المضارعة وتحويل الضمة الطويلة إلى فتحة طويلة.

وهذه صورتهما:

ي	ـَ	د	ع	و
ي	ـُ	د	ع	ا

ونقول في بناء الفعل المضارع للمجهول من يقضي: يقضى.

وذلك بضم حرف المضارع وتحويل الكسرة الطويلة إلى فتحة طويلة.

وهذه صورتهما:

ي	ـَ	ق	ض	ي
ي	ـُ	ق	ض	ا

ونقول في بناء الفعل المضارع للمجهول يخشى: يخشى.

وذلك بضم حرف المضارعة فقط؛ لأن الألف أو الفتحة الطويلة تخالف الضمة.

وهذه صورتهما:

ي	َ	خ	ش	ا
ي	ُ	خ	ش	ا

ويقال في بقية تصاريف الأفعال مثل ذلك.

٣- إعرابه

إعراب الفعل الناقص الذي تلحقه نون الرفع مثل إعراب الصحيح؛ وذلك أن وجود النون يدل على حالة الرفع وحذفها يدل على حالتي النصب والجزم. وإن كانت لام الفعل محذوفة مع هذه الأفعال ما عدا المسند إلى المثنى.

وإنما الذي يختلف عن إعراب الفعل الصحيح هو الأفعال المتفرعة عن (افع)، وهي الأفعال المسندة إلى المتكلم وحده أو معه غيره والمخاطب والغائبة والغائب، وهو ما يقابل في الصحيح الأفعال المعربة بالحركات.

فهذه الأفعال آخرها مد، وهذا المد هو حركة العين. وقد مدت عندما حذفت اللام، فإن كانت حركة العين ضمة مدت فأصبحت واواً مثل: يدعو، وإن كانت كسرة مدت حتى أصبحت ياء مثل: يقضي، وإن كانت فتحة مدت حتى أصبحت ألفاً مثل: يخشى. فهذه الأفعال لامها محذوفة، ومع اللام الحركة الإعرابية، وهو ما يعرف بالإعراب التقديري عند النحويين؛ إذ لا تظهر الحركة الإعرابية في حالة الرفع في آخر هذه الأفعال.

وقبل بيان إعرابها وما حصل فيها من تغيير ينبغي أن ننظر في رأي النحويين في إعراب هذه الأفعال وتصورهم لما حصل لها من تغيير.

يبين رأي النحويين وتصورهم الصيمري، إذ يقول تحت عنوان (باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب): ((الفعل المعتل: ما كان آخره واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة أو ألف قبلها فتحة، نحو: يدعو ويرجو ويرمي ويقضي ويخشى وينهى.

وحكم هذا الفعل أن يكون ساكن الآخر؛ لأن الحركة تستثقل على الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها، والألف لا تكون إلا ساكنة، فإذا تحركت انقلبت إلى إحدى أختيها وهما: الواو والياء.

فأما جزم هذا الفعل فبحذف الواو والياء والألف نحو: لم يدعُ ولم يرمِ ولم ينهَ. وإنما كان ذلك كذلك لأن الجزم يجب أن تحذف له علامة الرفع، وكان هذا الفعل في الرفع ساكنا فلما دخل الجزم صادف حرفا ساكنا فحذفه ليقع الفرق بين المرفوع والمجزوم.

وأما نصبه فما كان منه في آخره واو أو ياء فتح في النصب لأن حركته خفيفة، كقولك: لن يغزوَ ولن يرميَ،

وأما ما كان منه في آخره ألف فيستوي نصبه ورفعه، كقولك: لن يخشى وهو يخشى))[1].

وقال ابن هشام: ((الفعل المضارع الذي آخره حرف علة (وهو الواو والألف والياء) فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة، تقول: لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ))[2].

وقال: ((ما تقدر فيه الضمة والفتحة: وهو الفعل المعتل بالألف، تقول: هو يخشى ولن يخشى. فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر فقلت: لم يخش))[3].

وقال أيضا: ((وأما الذي تقدر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتل بالواو كـ يدعو، والفعل المعتل بالياء كـ يرمي، فهذا تقدر فيهما الضمة للاستثقال، تقول: هو يدعو وهو يرمي، فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة. ويظهر فيه شيئان: أحدهما النصب بالفتحة؛ وذلك لخفتها نحو: لن يدعوَ ولن يرميَ، والثاني الجزم بحذف الآخر نحو:

---

(١) التبصرة والتذكرة ٩١/١.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٦٢.

(٣) المرجع السابق ص ٦٦.

لم يدعُ ولم يرمِ))[1].

ويظهر من هذه النصوص التي تمثل تصور النحويين لهذا الفعل وإعرابه ما يلي:

١- هذه المدود التي في آخر الأفعال هي حرف الإعراب.

٢- المدود مسبوقة بحركات مجانسة.

٣- الجزم بحذف هذه المدود.

٤- النصب في حالة الواو والياء بالفتحة لأنها خفيفة.

٥- عدم التفريق بين الواو والياء اللتين في (يدعو ويرمي) وبين الواو والياء اللتين في (لن يدعوَ ولن يرميَ).

٦- هذه الأفعال ساكنة الآخر في حالة الرفع لأن الحركة تستثقل على المدود.

٧- الألف ساكنة، فإذا تحركت انقلبت إلى إحدى أختيها الواو والياء.

وللإجابة على هذه النقاط نقول:

---

(١) المرجع السابق ص ٦٧.

١- المدود التي في آخر هذه الأفعال ليست هي حرف الإعراب. وإنما هي حركات العين، مدت عندما حذفت اللام، والمد لا يكون حرفا لأنه حركة، فإذا كانت حركة العين ضمة مدت فأصبحت واواً مثل يدعو، وإن كانت كسرة مدت فأصبحت ياء مثل يرمي، وإذا كانت فتحة مدت فأصبحت ألفاً مثل: يخشى. فهذه الأفعال مأخوذة من: ادعُ واقضِ واخشَ.

٢- المد حركة، والحركة لا تسبق بحركة؛ لأنها لا بد أن تعتمد على حرف، ولأن الحرف لا يتحرك بحركتين، والحركة لا تقوم بنفسها ولا تعتمد على حركة أخرى.

٣- الجزم يكون بتقصير الحركة وليس بحذفها، ولو حذفت هذه المدود لأصبح الحرف الثالث من الفعل ساكنا.

٤- مجيء الفتحة في حالة النصب مع الواو والياء ليس بسبب خفة الفتحة؛ لأن الفتحة لا تأتي بعد مد أبدا. وإنما جاءت الفتحة مع الواو والياء في حالة النصب لأنهما غير مديتين، أي: أنهما في حالة النصب حرفان وليسا حركتين.

٥- إن الـواو واليـاء اللتـين في (يدعـو ويرمـي) مـدان أو حركتـان أو صائتـان، أمـا الـواو واليـاء اللتين في (لـن يدعـوَ ولـن يرمـيَ) فهمـا غـير مديـن أو حرفـان أو صامتـان؛ ولذلـك جـاءت بعدهمـا الحركـة. ولـو قارنـا بـين أصـوات (يدعـو) ولـن (يدعـوَ) لوجدنـا أن الأولى تتكـون مـن (ي َ د ع و) خمسـة أصـوات، والثانيـة تتكـون مـن (ي َ د ع ُ و َ) مـن سـبعة أصـوات، وليسـت الخمسـة كالسـبعة.

٦- إن المـدود ينبغـي ألا توصـف بأنهـا سـاكنة؛ لأن كـل سـاكن يتحـرك وكـل متحـرك يسـكن، وليـس هـذا مـن أوصـاف المـدود أو الحركـات، وإنمـا هـو مـن أوصـاف الحروف، فالحركـة لا يمكـن أن تقـع بعـد مـد أبـداً.

فليسـت العلـة المانعـة مـن مجـيء الضمـة بعـد هـذه الحـروف هـي الاسـتثقال، وإنمـا العلـة المانعـة هـو أن الأصـوات المتجانسـة لا يَتلـو بعضهـا بعضـاً؛ لأن مخـرج الصـوت لا يسـع صوتـين في آن واحـد.

٧- الألـف أو المـد لا يتحـرك بـأي حـال مـن الأحـوال؛ لأنـه حركـة والحركـة لا تتحـرك.

وبعد هذا العرض لآراء النحويين وتصوراتهم والرد على ذلك – فإننا نقول إن هذه الأفعال متفرعة عن (افع) بمد حركة العين.

وقد عرفنا من قبل أن حركة العين إذا مدت دلت على أن اللام المحذوفة كانت متحركة، وإذا كانت اللام قد ظهرت في حالة النصب وبعدها الفتحة فهذا يعني أن الفعل إذا كانت عينه ممدودة أنه مرفوع.

أو نقول: إن مد حركة العين استعمال للفعل على أول أحواله، وهذا يدل على الرفع.

أما في حالة الجزم فإننا نرى حركة العين لم تمد، وهذا يدل على أن اللام المحذوفة كانت ساكنة. فعند الجزم نقصر المد أو الحركة أو نعيدها إلى حالتها الأولى. فالمد يدل على حالة الرفع، وقصره يدل على حالة الجزم.

وبمعنى أوضح: المد يدل على أن اللام المحذوفة متحركة، وبظهور حالة النصب يعرف أن المحذوف هو اللام المضمومة وقصر المد يدل على أن المحذوف ساكن.

فقد استغلت العربية هذه الفوارق، فجعلت حركة العين -إذا مدت- دليلاً على الرفع؛ لأن المحذوف في هذه

الحالة يكون مضموما، وجعلتها -إذا قصرت- دليلاً على الجزم؛ لأن المحذوف في هذه الحالة يكون ساكنا.

أما في حالة النصب فقد ظهرت لام الفعل وبعدها الحركة؛ لأن هذه الأفعال في حالة النصب لم تحذف لامها، وإنما أبدلت واواً أو ياءً.

وهذا تمثيل لإعراب الفعل المضارع الناقص، وسيكون حسب حركة العين.

يقال في مضموم العين نحو: أنا أدعو ، لم أدعُ ، ولن أدعوَ.

أدعو: فعل مضارع ناقص مرفوع بدليل مد الضمة.

لم أدع: فعل مضارع ناقص مجزوم بدليل قصر الضمة.

لن أدعو: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة.

وهذه الواو التي في (لن يدعوَ) ليست كالواو التي في المرفوع، فهذه الواو بدل من لام الفعل، فالأصل في الفعل (أ َ د ع ُ ء َ)، أبدلت الهمزة واواً فقيل أدعوَ.

وهذه صورها:

أ	َ	د	ع	و		
أ	َ	د	ع	ُ		
أ	َ	د	ع	ُ	و	َ

ويقال مثل هذا في هذه الأمثلة:

١- نحن ندعو ، ولم ندعُ ، ولن ندعوَ

٢- أنت أو هي تدعو ، ولم تدعُ ، ولن تدعوَ

٣- هو يدعو ، لم يدعُ ، ولن تدعوَ.

ونقول في مكسور العين نحو: أنا أقضي ، ولم أقضِ ، ولن أقضيَ.

أقضي: فعل مضارع ناقص مرفوع بدليل مد الكسرة.

لم أقضِ: فعل مضارع ناقص مجزوم بدليل قصر الكسرة.

لن أقضيَ: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة.

وهذه الياء التي في (لن أقضيَ) ليست كالياء التي في الفعل المرفوع، بل هي بدل من لام الفعل والأصل: (أ َ ق ض ِ ء َ)، أبدلت الهمزة ياء فقيل أقضيَ.

وهذه صورها:

أ	َ	ق	ض	ي		
أ	َ	ق	ض	ِ		
أ	َ	ق	ض	ِ	ي	َ

ويقال مثل هذا في هذه الأمثلة:

١- نحن نقضي ، ولم نقض ، ولن نقضيَ.

٢- أنت أو هي تقضي ، ولم تقض ، ولن يقضيَ.

٣- هو يقضي ، ولم يقضِ ، ولن يقضيَ.

ونقول في مفتوح العين نحو: هو يخشى ولن يخشى ولم يخشَ.

فول أخذنا (هو يخشى ولن يخشى) فلا نستطيع التفريق بينهما إلا بواسطة الضمير أو قرينة؛ لأن مد الحركة (أو الفتحة) يدل على أن المحذوفة متحرك، وهذا يحتمل الرفع والنصب.

أما (لم يخش): فهو فعل مضارع ناقص مجزوم بدليل قصر الفتحة.

وأما حالتي النصب والرفع فلا نستطيع التفريق بينهما إذا لم توجد قرينة أو أداة تسبقهما.

فنقول في يخشى: فعل مضارع ناقص منصوب أو مرفوع بدليل مد الفتحة. فالمد يدل على أن الحرف المحذوف -وهو حرف الإعراب- متحرك.

وهذه صورها:

ي	َ	خ	ش	ا
ي	َ	خ	ش	َ

ومثل هذا يقال في هذه الأمثلة:

أنا أخشى ولن أخشى و لم أخشَ.

نحن نخشى ولن نخشى و لم نخشَ.

أنت أو هي تخشى ولن تخشى و لم تخشَ.

فالمدود الموجودة في آخر هذه الأفعال هي حركات العين، ومدها يدل على أن حرف الإعراب المحذوف متحرك، فإن وجد النصب فالمد دال على الرفع، وإن لم يوجد النصب فالمد يدل على الرفع والنصب.

فمد حركات العين دليل على الرفع، وليس هو علامة الرفع بل علامة الرفع الضمة، وقد حذفت مع حرف الإعراب وهو لام الكلمة.

وقصر الحركة ليس علامة للجزم لأن الجزم هو حذف الضمة، والضمة محذوفة مع حرف الإعراب، وإنما هو دليل على أن المحذوف ساكن.

٤- توكيد الفعل المضارع الناقص

الفعل المضارع الناقص المؤكد متفرع عن فعل الأمر الناقص المؤكد، وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر المؤكد فقط.

وقد عرفنا من قبل أن لام الفعل تظهر في التوكيد في الأفعال المسندة إلى المفرد والمثنى. أما بقية الأفعال - وهي: المسندة إلى الجمعين المذكر والمؤنث أو إلى المخاطبة- فإن اللام تظهر في بعض تصاريفها ولا تظهر في بعضها الآخر. ولكننا سنختار عند ذكر الصيغ ما ورد بالضم، وما ورد بالضم لا تظهر فيه لام الفعل عند التوكيد.

وهذه هي صيغ فعل الأمر الناقص المؤكد التي يتفرع عنها المضارع الناقص المؤكد:

١ - افعَلَنّ

٢ - افعِنّ

٣ - افعلانّ

٤ - افعُنَّ

٥ - افعونانّ

وسيقسم الفعل المضارع الناقص المؤكد إلى خمسة أقسام حسب صيغ فعل الأمر المؤكد التي تفرع عنها.

١- مضارع (افعلنّ)

يتفرع عن هـذه الصيغـة الأفعـال المعربـة بالحركـات، وهـذه الصيـغ تكـون بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا مثـل: ادعـوَنّ واقضيَـنّ واخشـيَنّ.

فنقـول في توكيـد المضـارع النـاقص المسـند إلى المتكلـم من ادعـونّ: أَدعُـوَنّ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل فـاء الفعـل بعـد سقوط همـزة الوصـل (أو يقـال: بـدل همـزة الوصـل).

ويقـال مثـل ذلـك في بقيـة التصـاريف، وهـي: ندعـوَن ، وتدعـونّ ، ويدعـونّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ
أ	َ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ
ن	َ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ
ت	َ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ
ي	َ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ

ونقــول في مكســورة العــين مثــل اقضِيَــنّ: أقضــينّ ، نقضـينّ ، تقضـينّ ، يقضـينّ.

وهـذه صورهـا:

ا	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ
أ	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ
ن	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ
ت	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ
ي	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ

ونقــول في مفتــوح العــين مثــل اخشَــيَنّ: أخشــينّ ، نخشـينّ ، تخشـينّ ، يخشـينّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ
أ	َ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ
ن	َ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ
ت	َ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ
ي	َ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ

٢ - مضارع (افعِنّ)

وهـذه الصيغـة تكـون خاصـة بـالفعل المسـند إلى المخاطبة، وحركـة العين محذوفـة إلا في نحـو: اخشـيِنّ.

فنقـول في توكيـد الفعـل المضـارع النـاقص مـن ادعِـنّ: تدعِـنّ.

بزيادة حرف المضارعـة قبـل فـاء الفعـل.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	ِ	نّ	َ
ت	َ	د	ع	ِ	نّ	َ

ونقـول في توكيـد الفعـل المضـارع النـاقص مـن اقضِـنّ: تقضِـنّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	ِ	نّ	َ
ت	َ	ق	ض	ِ	نّ	َ

ونقـول في توكيـد الفعـل المضـارع النـاقص مـن اخشـيِنّ: تخشـيِنّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خْ	ش	َ	ي	ِ	نْ	َ
ت	َ	خْ	ش	َ	ي	ِ	نْ	َ

٣ – مضارع (افعلانّ)

تكـون هــذه الصيغـة بضـم العـين وفتحهـا وكســرها، مثـل ادعـوانّ واقضيـانّ واخشـيانّ.

وهذا مثـال مضمـوم العـين.

نقــول في توكيــد الفعــل المضــارع النــاقص المســند إلى المثنى المخــاطب مـن ادعـوانّ: تدعـوانّ.

وذلك بزيادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء فقـط.

ونقـول في توكيــد الفعــل المضــارع النــاقص المســند إلى المثنى الغـائب مـن ادعـوان: يدعـوانِّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا	نّ	ِ
ت	َ	د	ع	ُ	و	ا	نّ	ِ
ي	َ	د	ع	ُ	و	ا	نّ	ِ

وفي مكسور العين مثل اقضيانّ: تقضيانّ ويقضيانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ق	ض	ِ	ي	ا	نّ	ِ
ت	َ	ق	ض	ِ	ي	ا	نّ	ِ
ي	َ	ق	ض	ِ	ي	ا	نّ	ِ

وفي مفتوح العين مثل اخشيانّ: تخشيانّ ويخشيانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ا	نّ	ِ
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ا	نّ	ِ
ي	َ	خ	ش	َ	ي	ا	نّ	ِ

٣ - مضارع (افعُنّ)

نقول في توكيد الفعل المضارع المسند إلى المخاطبين من ادعُنّ: تدعُنّ.

ونقول في توكيد الفعل المضارع المسند إلى الغائبين من ادعُنّ: تدعُن.

وهذه صورها:

ا	ُ	د	ع	ُ	نّ	َ
ت	َ	د	ع	ُ	نّ	َ
ي	َ	د	ع	ُ	نّ	َ

ونقول في توكيد الفعل المضارع الناقص من اقضُنّ: تقضُنّ ويقضُنّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	ق	ض	ُ	نّ	َ
ت	َ	ق	ض	ُ	نّ	َ
ي	َ	ق	ض	ُ	نّ	َ

ونقول في توكيد الفعل الناقص من اخشوُنّ: تخشوُنّ ويخشوُنّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	خ	ش	َ	و	ُ	نّ	َ
ت	َ	خ	ش	َ	و	ُ	نّ	َ
ي	َ	خ	ش	َ	و	ُ	نّ	َ

٥ - مضارع (افعونان)

نقول في توكيد الفعل المضارع الناقص المسند إلى المخاطبات من ادعونانّ: تدعونانّ.

وفي توكيد الفعل المضارع الناقص المسند إلى الغائبات من ادعونان: يدعونانِّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	د	ع	و	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	د	ع	و	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	د	ع	و	ن	ا	نّ	ِ

ونقول في اقضينانِّ: تقضينانّ ويقضينانّ.

وهذه صورها:

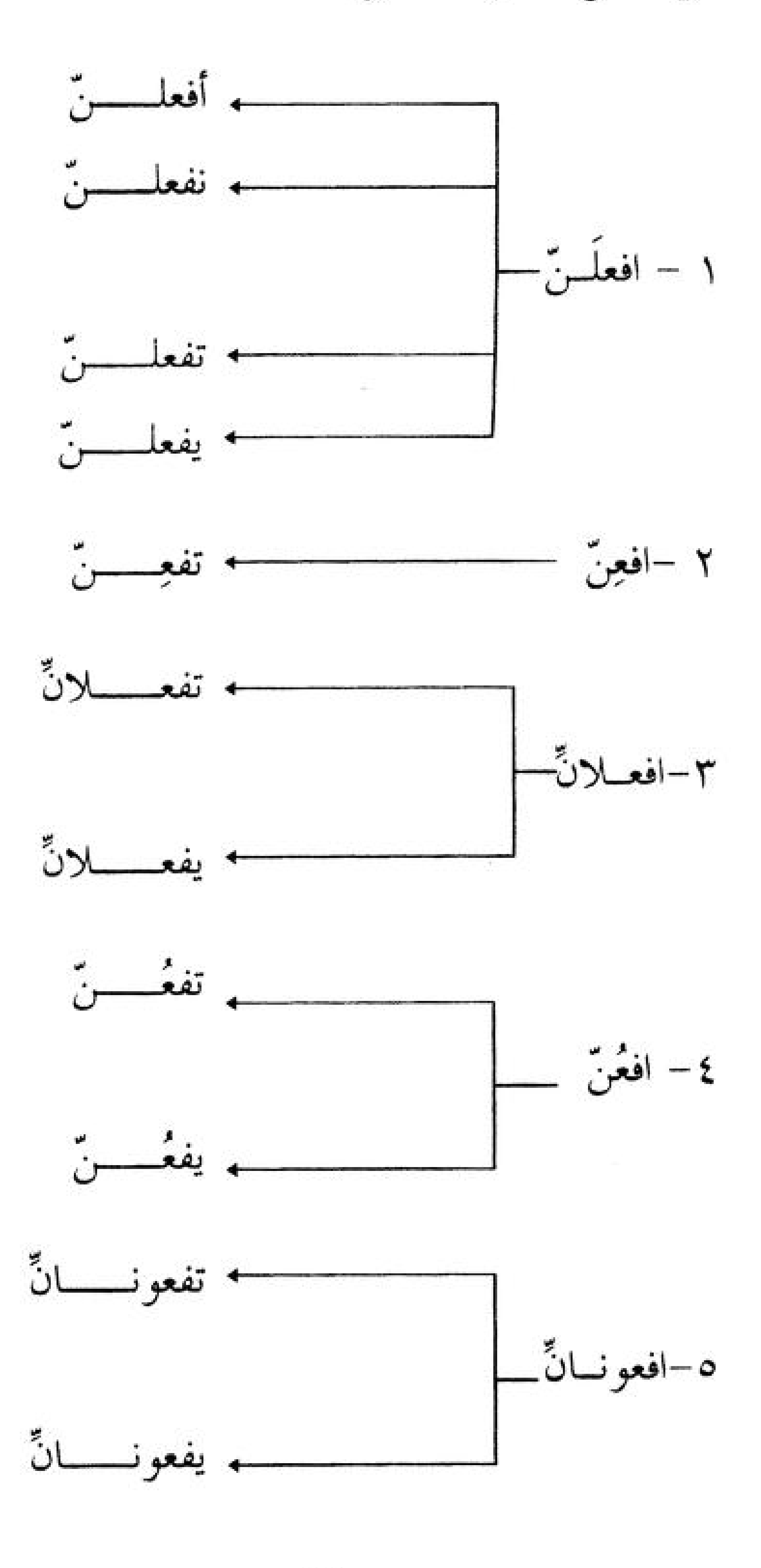
ا	ِ	ق	ض	ي	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ق	ض	ي	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ق	ض	ي	ن	ا	نّ	ِ

وفي مضارع اخشينانّ: تخشينانٍّ ويخشينانٍّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	خْ	ش	َ	ي	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	خْ	ش		ي	ن	ا	نّ	ِ

وهـذا رسـم يوضـح تفـرع الفعـل المضـارع النـاقص المؤكد عن فعـل الأمـر النـاقص.



الفصل الثالث

الفعل الماضي

ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: في دلالة الفتحة التي في آخره

المبحث الثاني: الماضي الصحيح.

المبحث الثالث: الماضي المعتل،

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الماضي الأجوف

والمطلب الثاني: الماضي الناقص.

المبحث الأول

دلالة الفتحة التي في آخره

تعريفه:

هو ما دل وضعاً على حدث وزمان انقضى. وسمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه[1].

لقد سبق أن بينا أن الأفعال المضارعة والماضية متفرعة عن فعل الأمر؛ لأن فعل الأمر مجرد والمضارع والماضي مزيدان، والمزيد فرع عن المجرد، ولأن فعل الأمر لم يكن متحرك الآخر، وهذا هو الأصل في الأفعال.

وقد بينا فيما سبق الزيادة التي في الأفعال المضارعة، وبينا كيفية تفرع المضارع عن الأمر.

وهنا نريد أن نبين الزيادة التي في الفعل الماضي.

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، ١/٥٩.

فالفعل الماضي فيه زيادتان عن فعل الأمر، وهاتان الزيادتان هما اللتان جعلتاه متفرعاً عن فعل الأمر.

والزيادتان هما: زيادة فتحة بعد الفاء من فعل الأمر للدلالة على المضي، وزيادة فتحة بعد اللام للدلالة على العدد وهو واحد.

فلو أخذنا (فَعَل) فإننا نقول أصله (افعلْ) زيدت فيه زيادتان، هما: الفتحة بعد الفاء للدلالة على المضي، وذلك بعد سقوط همزة الوصل؛ والفتحة التي بعد اللام للدلالة على العدد وهو الواحد.

والزيادة الأخيرة -وهي الفتحة التي بعد اللام- هي التي جاءت مخالفة لقاعدة البناء في الأفعال؛ إذا الأصل ألا يتحرك آخر الفعل.

وقبل تفصيل ما حصل للماضي من زيادة فإننا سوف ننظر في قاعدة البناء، وفي تعليل العلماء لوجود هذه الفتحة التي في آخر الفعل الماضي.

القاعدة في الأفعال أن تكون مبينة، والأصل في المبني ألاّ يكون متحرك الآخر؛ لأن لكل حركة معنى، ولأن لكل حركة سببا.

قال ابن الأنباري: ((والأصل في الأفعال أن تكون مبينة، والأصل في البناء أن يكون على السكون))[1].

وقال الصيمري: ((اعلم أن أصل البناء السكون، وأن ما حرّك مما يستحق البناء فلعلة؛ وإنما كان ذلك لأن البناء نقيض الإعراب، والإعراب بالحركة، فيجب أن يكون نقيضه بالسكون))[2].

وقال ابن يعيش: ((إن أصل الأفعال كلها أن تكون ساكنة الآخر؛ وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها، لأن العلة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأفعال))[3].

وقال المرادي: ((الأصل في المبني أن يسكن، فما بني منه على حركة فلسبب ترك الأصل لأجله))[4].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٣٤ ، وأسرار العربية ص ٣١٥.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٨.

(٣) شرح المفصل ٧/٤.

(٤) شرح المرادي ١/٦٢.

ومما قيل في هذه القاعدة: ((أصل البناء الوقف))[1].

فالفعل الماضي نحو: (كتبَ) جاء مخالفاً لهذه القاعدة؛ إذ جاء آخره مفتوحا، والقياس أن يكون غير متحرك. وهل لهذه الحركة مدلول أم لا ؟.

فالفتحة عند سيبويه فتحة بناء، أي: ليس لها مدلول، وقد علل سبب خروج الفعل الماضي عن هذه القاعدة بمشابهته للفعل المضارع والأسماء، وأن هذه الحركة التي في آخر الفعل الماضي جاءت بسبب مشابهة الماضي للمضارع كما يشبه الاسم غير المتمكن المتمكن، إذ يقول: ((والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضربَ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ). ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ)، لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف النكرة، وتكون في موضع (ضارب) إذا قلت: هذا رجل ضارب، وتقول: إنْ فَعَلَ فعلتُ، فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فِعل كما أن

---

(١) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان اليمني ص ٢٥٤.

المضارع فِعل، وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن. ولا ما صيّر من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن. فالمضارع من عَلُ، حركوه لأنهم قد يقولون من عَلٍ فيجرونه، وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: أبدأ بهذا أولُ، ويا حكمُ))[1].

ثم نجد أن العلة التي أوردها سيبويه في سبب بناء الفعل الماضي هي العلة الموجودة في كتب النحو من بعده.

ولكن وجود الحركة في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد قد شغلت العلماء فيما بعد.

فنرى ابن الأنباري يورد هذا السؤال: لم بني الفعل الماضي على حركة؟ ولم كانت الحركة فتحة؟

فيجيب على الشق الأول من السؤال بقوله: ((إنما بني الفعل أولاً لأن الأصل في الأفعال البناء. وبني على

---

(١) الكتاب ١/١٦.

حركة تفضيلاً له على فعل الأمر؛ لأن الفعل الماضي... لما قام مقام المستقبل والمستقبل قد أشبه الأسماء وجب أن يبنى على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها))[1].

ويجيب على الشق الثاني من السؤال بقوله: ((وإنما كانت الحركة فتحة لوجهين:

أحدهما: أن الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات.

والوجه الثاني: أنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر أو على الضم أو على الفتح، فبطل أن يبنى على الكسر؛ لأن الكسر ثقيل والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل.

وإذا بطل أن يبنى على الكسر بطل أن يبنى على الضم أيضا لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الضم أثقل، وإذا بطل أن يبنى على الثقيل فلأن لاّ يبنى على الأثقل أولى.

---

(١) أسرار العربية ص ٣١٥.

والوجه الثاني: أن الضم أخو الكسر.

والوجه الثالث: إنما لم يبن على الضم لأن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: (قامُ)، وفي :كانوا: (كانُ).

قال الشاعر:

فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباء الأساة[1]

وقال ابن يعيش -حول الوجه الثالث-: ((فلو بني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعدل عن الضم مخافة الإلباس))[2].

ويتضح من إجابة ابن الأنباري أن الفتحة ليس لها مدلول، وهذا التعليل الذي أورده ابن الأنباري يدل على أنه لم ينظر إلى مدلول هذه الفتحة، وإنما بحث في سبب وجود الفتحة وعدم وجود الضمة والكسرة.

ونفس السؤال عن سبب وجود الفتحة في آخر

---

(١) المرجع السابق ص ٣١٦-٣١٧ ، وشرح المفصل ٧/٥.

(٢) شرح المفصل ٧/٥.

الماضي الذي أورده ابن الأنباري يورده ابن يعيش، ويجيب بإجابة مثل إجابة ابن الأنباري، ويذكر سبب بناء الفعل الماضي بقوله: ((إن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام:

قسم ضارع الأسماء مضارعة تامة، فاستحق به أن يكون معربا، وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع.

والضرب الثاني من الأفعال: ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي.

والضرب الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر.

فإذاً قد ترتبت الأفعال ثلاث مراتب، أولها المضارع، وحقه أن يكون معربا، وأخرها فعل الأمر... الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على أصله، ومقتضى القياس فيه السكون، وتوسط الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الأمر؛ لأن فيه بعض ما في المضارع، فميز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه، إذ كان المتحرك أمكن

من الساكن، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الأمر))[1].

وفي هذا النص نرى التقسيم الفلسفي الذي يقوم على المفاضلة بين الأفعال، وكان ينبغي أن ينظر في هذه الحركة: هل لها مدلول أم لا ؟

ويبدو أن القول بأن الحركة حركة بناء هو الذي صرف العلماء عن البحث في مدلولها، خاصة عند إسناد الفعل الماضي إلى المفرد الغائب.

لقد وقف العلماء طويلاً أمام الفعل الماضي المسند إلى الواحد، وكرروا هذا السؤال: لماذا تظهر العلامة أو الضمير الذي يشير إلى المثنى والجمع، ولا يظهر ما يشير إلى المفرد؟

فقد ذكر هذا السؤال ابن الأنباري وحاول الإجابة عنه، إذ يقول: ((فإن قيل: فلم استتر ضمير الواحد نحو: زيد قام، وظهر ضمير الاثنين نحو: الزيدان قاما،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧-٥.

وضمير الجماعة نحو: الزيدون قاموا؟

قيل: لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين وجماعة، فإذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل نحو: زيد قام، لم يحتج معه إلى إظهار ضميره؛ لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد، فإذا قدمنا اسماً مثنى على الفعل نحو: الزيدان قاما، أو مجموعاً نحو: الزيدون قاموا، وجب إظهار التثنية والجمع؛ لأنه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر ضميرهما، لوقع الالتباس، ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو جماعة))[1].

ولو قارن ابن الأنباري بين الأصوات الصائتة (الحركات) التي في آخر الأفعال الماضية التي تقدم فيها الاسم على الفعل - لوجد أن الفعل الذي أسند إلى لواحد في آخره فتحة قصيرة، والذي أسند إلى الاثنين في آخره فتحة طويلة (أو مشبعة)، والذي أسند إلى جماعة في آخره ضمة مشبعة. فمدلول الحركات التي في آخر الأفعال مرتبط

---

(١) أسرار العربية ص ٨٤.

بالعدد: فالفتحة القصيرة للمفرد، والفتحة الطويلة للمثنى، والضمة الطويلة للجمع.

ويكرر السهيلي نفس السؤال، ويجيب بنفس الإجابة، إذ يقول: ((فإن قيل: لم ظهرت علامة الإضمار في التثنية والجمع، ولم تظهر في الواحد؟ قلنا: الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه؛ لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد، والإفراد هو الأصل، ففعل الواحد مستغن عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلاً، وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلاّ بدليل))[1].

ويبدو أن عدم النظر إلى الفتحة القصيرة التي في آخر الفعل الماضي جعل النحويين يحكمون على استتار الفاعل مع الواحد وعدم استتاره مع الاثنين والجماعة.

ونفس السؤال السابق يتعرض له ابن مضاء، ويحاول أن يجيب عنه بإجابة ليست ببعيدة عن إجابة السهيلي،

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص ١٦٤.

إذ يقول: ((فإن قيل: فما تقول في مثل: زيد قام، إذ قالوا: إن في قام ضميراً فاعلاً؟))[1].

فأجاب عن ذلك بعد أن ذكر أن الدلالة تنقسم قسمين: ((دلالة لفظية مقصودة للواضع كدلالة الاسم على مسماه، ودلالة لزوم كدلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان))[2].

ثم ذكر أن دلاله الفعل على الفاعل فيها خلاف بين الناس: هل هي دلالة لفظية أم دلالة لزوم؟

فذكر الرأي الأول بقوله: ((فإن قيل: زيد قام، ودلّ لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد، فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء))[3].

وذكر الرأي الثاني بقوله: ((وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع: وهنا احتمالان: أحدهما أن في نفس المتكلم ضميراً كما في قولنا: زيد ضربته، لكنه لم يدل عليه

---

(١) الرد على النحاة ص ٩٠.

(٢) المرجع السابق ص ٩٠.

(٣) المرجع السابق ص ٩١.

بلفظ لعلم المخاطب به، والدليل على ذلك قولهم في التثنية: قاما ويقومان، وفي الجمع قاموا ويقومون. فهذه ضمائر دُلّ عليها بألفاظ.

والثاني أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية كما قيل: أكلوني البراغيث))[1].

ثم يرجح أن دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية إذ يقول: ((فإن قيل: فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل؟ قيل: الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية؛ ألا ترى... أنك تعرف من لفظ (علم) أن الفاعل غائب مذكر، وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدل عليه، كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار. وأما الرأي الآخر فالأظهر أنه إضمار لما تقدم))[2].

وهنا نرى اضطراب ابن مضاء في دلالة الفعل على الفاعل، فلو نظر إلى الفتحة القصيرة التي في آخر الفعل

---

(١) المرجع السابق ص ٩١.

(٢) الرد على النحاة ص ٩٢.

لعرف أنها تدل على الواحد، كما دلت الفتحة المشبعة على الاثنين.

فالعلامة على الواحد موجود في آخر الفعل، والحكم على الأفعال حكم واحد، فإما أن يكون الفاعل مستتراً معها جميعاً، أو غير مستتر معها جميعا. وهذا ما سوف نبينه بعد الانتهاء من آراء العلماء حول الحركة التي في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد.

ثم نصل إلى رضي الدين الاستراباذي الذي يورد رأياً لبعض النحاة يقدر فيه أن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقلّ من الألف، إذ يقول: ((وقول النحاة إن الفاعل في نحو: زيد ضرب ، وهند ضربت: هو وهي - تدريس لضيق العبارة عليهم؛ لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعا مثل المقدر، لا أن المقدر هو ذلك المصرح به، وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو: ما ضرب إلاّ هو. فإن قلت: بل المفصول المصرح به غير المتصل، فهو تحكم. وإلى هذا نظرنا من قال من النحاة: إن المقدر في ضرب وضربت ينبغي أن يكون أقلّ من الألف: نصفه أو ثلثه؛

وذلك لأن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقلّ من ضمير المثنى))[1].

ولا شك أن علامة المفرد هي الفتحة القصيرة، ومعلوم في علم الأصوات أن الألف أو الفتحة الطويلة تعادل في الزمن فتحتين خفيفتين (أو قصيرتين)، وأن زمن النطق بالفتحة القصيرة يساوي نصف زمن النطق بالفتحة الطويلة.

ويبدو أن النحويين لم ينظروا إلى دلالة هذه الحركة أي الفتحة القصيرة على المفرد، وإلاّ لما حصلت هذه التقديرات والافتراضات.

وكما تساءل علماء العربية عن هذه الفتحة التي في آخر الفعل الماضي، فقد تساءل المستشرقون أيضاً.

فقد لاحظ المستشرقون أن الفتحة تلحق الفعل الماضي المسند إلى الغائب، ولكنهم لم يعرفوا أصلها، أو كيف حدثت. يقول براجشتراسر –حول هذه الفتحة–:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٤١٣-٤١٤.

((فإن قال قائل: فإذن ماذا تكون الفتحة في (فَعَل)... قلنا له: أما الفتحة الانتهائية في (فَعَل) فأصلها مجهول ومعناها غامض))[1].

وقد لاحظ الدكتور رمضان عبد التواب في أثناء مقارنته بين اللغات السامية أن هذه الفتحة تدل على الغائب المذكر في الفعل الماضي في اللغات[2] السامية، لكنه لم يبين كيف حصلت هذه الفتحة؟ وهل هي مزيدة أم من أصل الوضع؟ وهل لها علاقة بحركة الفاء في الفعل الماضي أم لا ؟ وهذا الرأي قريب من رأي براجشتراسر.

وبعد هذا العرض لآراء العلماء من قدماء ومحدثين في الفتحة التي في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد الغائب المذكر، فإننا نقول:

إن الفعل الماضي متفرع عن فعل الأمر؛ وذلك بالزيادة التي حصلت في فعل الأمر حتى يدل على الماضي،

---

(١) التطور النحوي للغة العربية ص ٨٠-٨١ ، وينظر: فقه اللغات السامية لكارل بروكلمان ص ١١٨.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٦٩.

وهما زيادتان: إحداهما بعد فاء الفعل عند سقوط همزة الوصل، وهي تدل على المضي، والأخرى زيادة بعد لام الفعل، لتدل على العدد، أو من أسند إليه الفعل، مثل الفتحة القصيرة التي تدل على الواحد. هذا إذا لم يكن في فعل الأمر ما يدل على العدد، فإن وجد في فعل الأمر ما يدل على العدد تزاد الفتحة الذي بعد الفاء فقط.

ويترتب على التغيير الذي بعد الفاء وبعد اللام تغيير في حركة العين حسب قانون المخالفة، وسنبين ذلك عندما نتناول كيفية تفرع الفعل الماضي عن فعل الأمر.

وسوف نقسم الفعل الماضي إلى: صحيح ومعتل، كما قسمنا الفعل المضارع من قبل؛ لأن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح[1].

ونود أن نشير هنا إلى أن قول الصرفيين بأنه الزوائد التي في أوائل المستقبل نحو: يخرج ، وأخرج ، وتخرج ،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٩٦.

ونخرج، قد زيدت للفرق بين الماضي والمستقبل[1] - إنما هو قول مبني على الرسم والكتابة، و لم يلحظ الزيادتين اللتين في الماضي؛ لأنا لو زدنا حرف المضارعة على وزن فَعَلَ -مثل ضرب- لظهر لنا وزن ليس من أوزان العربية، وهو: يَفَعَل مثل: يَضَرَب، وهذا لم يستعمل في اللغة.

---

(١) ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص ١٢٦.

المبحث الثاني

الماضي الصحيح

ويشتمل على مـا يلـي:

١ - تفرعه عـن فعـل الأمـر

٢ - إعرابـه

٣ - بنـاؤه للمجهـول.

١- كيفية تفرع الماضي عن فعل الأمر

الفعل الماضي متفرع عن فعل الأمر: فإن كان الفعل الماضي صحيحا فهو متفرع عن فعل الأمر الصحيح، وإن كان معتلاً فهو متفرع عن فعل الأمر المعتل. وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء للدلالة على المضي، وتغيير حركة العين حسب قانون المخالفة، وزيادة ما يدل على العدد بعد لام الفعل إن لم تكن موجودة في فعل الأمر.

وقد عرفنا من قبل أن صيغ الأمر خمس، هي: افعَل وافعلي وافعلا وافعلوا وافعلن.

وقد عرفنا عند الحديث عن الفعل المضارع، أنه ينقسم إلى خمسة أقسام بعدد هذه الصيغ؛ لأن كل قسم يتفرع عن صيغة من هذه الصيغ.

أما في الفعل الماضي فإننا نجد أن صيغة فعل الأمر الموجه إلى المخاطبة -وهي (افعلي)- لا يتفرع عنها شيء من أقسام الماضي؛ لأن الفعل الماضي المسند إلى المخاطبة متفرع عن صيغة (افعل). ولهذا تكون صيغ الأمر التي تفرع عنها الفعل الماضي أربعاً، وهي:

١ - افعل

٢ - افعلا

٣ - افعلوا

٤ - افعلن

فالصيغة الأولى يتفرع عنها ما كان على وزن: فعل وفعلنا وفعلْت، بتثليث التاء.

والصيغة الثانية يتفرع منها ما كان على وزن: فعلا.

والصيغة الثالثة يتفرع منها ما كان على وزن: فعلوا.

والصيغة الرابعة يتفرع منها ما كان على وزن: فعلن.

وسنمثل للفعل الماضي حسب هذه الصيغ (أو الأقسام).

١ - ماضي (افعل)

لقد سبق أن عرفنا أن (افعل) يكون بضم العين وكسرها وفتحها.

فلو أخذنا مضموم العين مثل: اكتب، فإن الماضي منه سيكون على النحو التالي:

نقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلم من (اكتب): كتبتُ.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء، وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الضمة، وبزيادة تاء مضمومة للدلالة على المتكلم.

ونقول في الماضي المسند إلى المخاطبة من (اكتب) كتبتِ، وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة؛ لأن الفتحة تخالف الضمة، وزيادة تاء مكسورة بعد اللام للدلالة على المخاطبة.

ونقول في الماضي المسند إلى المخاطب من (اكتب): كتبتَ.

وذلك بزيادة فتحة بعد الفاء، وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الضمة، وزيادة تاء مفتوحة للدلالة على الواحد المخاطب.

ولا يختلف المثنى المخاطب والجمع عن الواحد المخاطب إلا بزيادة ما يدل على المثنى والجمع، مثل: كتبتُما، وكتبتُم، وكتبتُنّ.

ونلاحظ أن الماضي المسند إلى المتكلم والمخاطب والمخاطبة لا يختلف إلا في حركة التاء، إذ تكون مع الأول مضمومة ومع الثاني مفتوحة ومع الثالث مكسورة.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلمين من (اكتب): كتبنا.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء، وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة، وزيادة النون المتحركة بالفتحة الطويلة للدلالة على المتكلمين.

ونلاحظ أن لام الفعل لم تتحرك مع ضمائر المتكلمين والمخاطبين لأن الدلالة جاءت بزيادة حرف متحرك، وبقي الفعل على أصله: وهو عدم الحركة.

وهذه صورها:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب			
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	ُ
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	َ
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	ِ
		ك	َ	ت	َ	ب	ن	ا

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائب من (اكتب):

كتب.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء للدلالة على المضي، وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة؛ لأن الفتحة تخالف الضمة وزيادة فتحة بعد اللام للدلالة على الواحد الغائب.

ونلاحظ أن الواحدة الغائبة متفرعة عن الواحد الغائب، وذلك بزيادة التاء بعد الفتحة من (كتبَ)، فيقال: كتبَتْ، فالفتحة -كما سبق- تدل على واحد، والتاء تدل على التأنيث.

كما أن المثنى المؤنث الغائب متفرع عن الواحدة الغائبة، وذلك بزيادة الفتحة المشبعة بعد التاء من كتبَتْ، فقيل: كتبتا، أي: أن المفردة متفرعة عن المفرد، والمثناة متفرعة عن المفردة، فهي كالآتي:

اكتبْ ←—— كتبَ ←—— كتبت ←—— كتبتا

وهذه صورها:

ا	ْ	ك	ت	ْ	ب				
		ك	َ	ت	َ	ب	َ		
		ك	َ	ت	َ	ب	َ	ت	
		ك	َ	ت	َ	ب	َ	ت	ا

وهذه صور لماضي (افعل) بضم العين:

				ب	ُ	ت	ك	ُ	ا
	ُ	ت	ب	َ	ت	َ	ك		
	َ	ت	ب	َ	ت	َ	ك		
	ِ	ت	ب	َ	ت	َ	ك		
	ا	ن	ب	َ	ت	َ	ك		
		َ	ب	َ	ت	َ	ك		
	ت	َ	ب	َ	ت	َ	ك		
ا	ت	َ	ب	َ	ت	َ	ك		

هذا في مضموم العين، ونقول في مكسور العين مثل (اضرب) مثل ما قلناه في المضموم، إلاّ أن الكسرة قد غيرت إلى فتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الكسرة. وذلك مثل: ضربت -بتثليث التاء- وضربنا وضرب وضربت وضربتا.

وهذه صورها:

				ب	ِ	ر	ض	ِ	ا
	ُ	ت	ب	َ	ر	َ	ض		

		ض	َ	ر	َ	ب	ت	َ	
		ض	َ	ر	َ	ب	ت	ِ	
		ض	َ	ر	َ	ب	ن	ا	
		ض	َ	ر	َ	ب	َ		
		ض	َ	ر	َ	ب	َ	ت	
		ض	َ	ر	َ	ب	َ	ت	ا

ونقول في مفتوح العين (اعلم) مثل ما قلنا في (اكتب)، إلا أن حركة العين -وهي الفتحة- تحولت إلى كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة، مثل: علمت -بتثليث التاء- وعلمنا وعلم وعلمت وعلمتا.

وهذه صورها

ا	ِ	ع	ل	َ	م				
		ع	َ	ل	ِ	م	ت	ُ	
		ع	َ	ل	ِ	م	ت	َ	
		ع	َ	ل	ِ	م	ت	ِ	
		ع	َ	ل	ِ	م	ن	ا	
		ع	َ	ل	ِ	م	َ		

ع	َ	ل	ِ	م	َ	ت	
ع	َ	ل	ِ	م	َ	ت	ا

٢ – ماضي (افعلا)

يتفرع منه الفعل الماضي المسند إلى الغائب المثنى المذكر، وهو يكون بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: اكتبا ، واضربا ، واعلما.

فنقول في الماضي المسند إلى المثنى الغائب من (اكتبا): كتبا.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء عند سقوط همزة الوصل، وإبدال ضمة العين فتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الضمة.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	كْ	تْ	ُ	ب	ا	
		ك	َ	ت	َ	ب	ا

ونلاحظ أن الدلالة على العدد كانت موجودة في فعل الأمر، وإنما الذي حصل هو زيادة فتحة بعد الفاء وتغيير حركة العين فقط.

ونقول في مكسور العين مثل (اضربا): ضَرَبا.

وذلك بزيادة فتحة بعد الفاء وإبدال كسرة العين فتحة؛ لأن الفتحة تخالف الكسرة.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ا	
		ض	َ	ر	َ	ب	ا

ونقول في مفتوح العين مثل (اعلما): علما.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء، وإبدال فتحة العين كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ا	
		ع	َ	ل	ِ	م	ا

٣ – ماضي (افعلوا)

يكون (افعلوا) بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: اكتبوا ، واضربوا ، واعلموا. ويتفرع منه الفعل الماضي المسند إلى جمع المذكر الغائب.

فنقول في الماضي المسند إلى جمع المذكر الغائب من (اكتبوا): كتبوا.

وذلك بزيادة فتحة بعد الفاء، وإبدال ضمة العين فتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الضمة، فقط. أما الدلالة على الجمع المذكر فهي موجودة في الأمر.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	و	
		ك	َ	ت	َ	ب	و

ونقول في مكسور العين مثل ما قيل في المضموم، إلا أن كسرة العين أبدلت فتحة مثل (اضربوا) إذ قيل فيها: ضربوا.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	و	
		ض	َ	ر	َ	ب	و

ويقال مثل ذلك في مفتوح العين (اعلموا): علموا. إلا أن فتحة العين أبدلت كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	و	
		ع	َ	ل	ِ	م	و

٤ – ماضي (افعلن)

يكـون (افعلـن) بضـم العــين وكسـرها وفتحهــا، مثـل: اكتـبن ، واضربــن ، واعلمــن. ويتفــرع منـه الفعــل المـــاضي المسند إلى جمـع المؤنـث الغـائب.

فنقــول في الفعـــل المـــاضي المســـند إلى جمــع المؤنـــث الغائب مــن (اكتـبن): كتـبن.

وذلـك بزيـادة الفتحـة بعـد الفـاء، وإبـدال ضمـة العــين فتحة.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ	
		ك	َ	ت	َ	ب	ن	َ

ونقول في مكسور العين مثل ما قيل في مضمومها. إلا أن كسرة العين تبدل فتحة؛ لأن الفتحة تخالف الكسرة مثل (اضربن): ضَرَبن.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ن	َ	
		ض	َ	ر	َ	ب	ن	َ

ويقال في مفتوح العين مثل ما قيل في مضمومها. إلا أن فتحة العين أبدلت كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة، مثل: (اعلمن): علمن.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء، وإبدال فتحة العين كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ن	َ	
		ع	َ	ل	ِ	م	ن	َ

رسم يوضح كيفية تفرع الماضي الصحيح عن فعل الأمر الصحيح.

١ - افعل ← فَعَل ← فعلت ← فعلتا
١ - افعل ← فعلنا
١ - افعل ← فعلت (بتثليث التاء)

٢ - افعلا ← فعلا

٣ - افعلوا ← فعلوا

٤ - افعلن ← فعلن

٢- إعرابه

الأمثلة:

١ - أنا كتبتُ

٢ - أنت كتبتَ

٣ - أنتِ كتبتِ

٤ - نحن كتبنا

٥ - هو كتبَ

٦ - هما كتبا

٧ - هم كتبوا

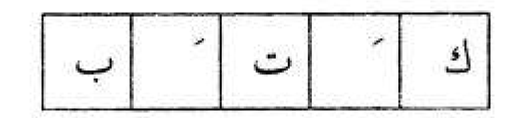
٨ - هن كتبن

نقول في إعراب الفعل الماضي من الأمثلة السابقة ما يلي:

إما أن نقول في جميع هذه الأمثلة: (كتبْ): فعل ماض مبني على عدم الحركة؛ والتاء المضمومة في المثال الأول للدلالة على المتكلم، والتاء المفتوحة في المثال الثاني للدلالة على المخاطب، والتاء المكسورة في المثال الثالث للدلالة على المخاطبة، والنون المتحركة بالفتحة الطويلة في المثال الرابع للدلالة على المتكلمين، والفتحة في المثال

الخـامس للدلالـة علـى الغـائب، والفتحـة المشـبعة (الألـــف) في المثـال السـادس للدلالـة علـى الغـائبين، والضمـة المشـبعة (واو المـد) في المثـال السـابع للدلالـة علـى الغـائبين، والنـــون المفتوحـة في المثــال الثــامن للدلالـــة علـــى جمـــع الغـــائب المؤنـــث. فيكون الفعـل في جميـع هـذه الأمثلـة سـاكن الآخـر.

وهـذه صورتـه:



ب	َ	ت	َ	ك

وإمـا أن نقـول في المثـــال الأول: فعـــل مـــاض مســـند إلى المتكلـم،

وفي المثــال الثــاني: فعــل مــاض مســند إلى المخـــاطب، وفي المثـال الثـالث: فعـل مـاض مسـند إلى المخاطبـــة، وفي المثـال الرابـع: فعـل مـاض مسـند إلى المتكلمـين، وفي المثـال الخـامس: فعـل مـاض مسند إلى الغـائب، وفي المثال السادس: فعـل مـاض مسند إلى المثنى الغـائب، وفي المثـال السـابع: فعـل مـاض مسـند إلى الغـــائبين، وفي المثــال الثــامن: فعـــل مـــاض مســـند إلى الغائبـات.

ونلاحظ أن العلامات التي لحقت بالفعل الماضي مع المتكلم والمخاطب نحو: كتبت (بتثليث التاء) وكتبنا، هي أجزاء من الضمير المنفصل، وهذا يعني أنها فاعل؛ لأن سيبويه يسمي الضمير علامة[1].

وأما التي مع الفعل الماضي المسند إلى الغائب فهي ليست جزءاً من ضمير الغائب، وإنما تدل على العدد.

فينبغي أن نفرق بين هذه العلامات: فإن كانت العلامة جزءاً من الضمير المنفصل فهي اسم يكون فاعلاً كما في كتبت (بتثليث التاء) وكتبنا، وإن لم تكن جزءاً من الضمير فهي علامة على العدد، كما في الفعل المسند إلى الغائبين.

ولذلك يمكن أن تعرب الأمثلة الآتية:

١ - كتبتُ

٢ - كتبتَ

٣ - كتبتِ

٤ - كتبنا

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥.

كالتالي: كتب: فعل ماض مبني على عدم الحركة، والفاعل في المثال الأول (تُ)، والفاعل في المثال الثاني (تَ)، والفاعل في المثال الثالث (تِ)، والفاعل في المثال الرابع (نا).

ولما كان النحويون قد اعتبروا الفعل الماضي المسند إلى الغائب هو الأصل في تصاريف الفعل مع الضمائر، واعتبروا الفتحة التي في آخره ليست دالة على الواحد وإنما هي حركة بناء، أي: لا دلالة لها - وقعوا في إشكال، وهو أن الاستعمال العربي لم يأت على هذا التقدير، فقالوا: يسكن آخر الفعل الماضي مع ضمائر الرفع البارزة. قال ابن هشام -عندما كان يتحدث عن الفعل الماضي-: ((وبناؤه على الفتح كـ ضربَ. وأما ضربْت ونحوه، فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة))[1].

وقال الزمخشري -عند حديثه عن الفعل الماضي-: ((وهو مبني على الفتح، إلا أن يعترض ما يوجب

---

(١) أوضح المسالك ٣٦/١.

سكونه... فالسكون عند لحوق بعض الضمائر)).

وقد شرح ابن يعيش كلام الزمخشري بقوله: ((وأما لحوق بعض الضمائر، فيريد ضمير الفاعل البارز نحو: ضربت وضربنا وضربت وضربتما... فإن لام الفعل تسكن عند اتصاله به؛ وذلك لئلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع متحركات لوازم نحو: ضَرَبَتَ لو لم تسكن))[1].

فالنحويون يقدرون أن الأصل (فَعَلَ) بفتح اللام، ويزيدون عليها الضمير أو (العلامة). وليس الأصل هذا؛ لأن الفتحة التي في آخر (فعلَ) تشير إلى واحد غائب سواء كان سابقاً أو لاحقاً، وعندما جاء تقديرهم مخالفاً للاستعمال قالوا بقاعدة كراهة توالي المتحركات، أي أن العرب تكره توالي المتحركات، وهذا غير صحيح؛ لأن المتحركات موجودة في نحو: ضَرَبَنا ، وضَرَبَكَ ، وضَرَبَه، أي: مع الضمير الواقع مفعولا به.

ولكن السبب هو أن التقدير غير صحيح؛ لأن الفعل الماضي مأخوذ من فعل الأمر. وليس الأصل فيه الفعل

(١) شرح المفصل ٧/٥.

المسند إلى الغائب؛ لأن المسند إلى الغائب فيه علامة تشير إلى الغياب كما أن في الفعل المسند إلى المتكلم علامة تشير إلى المتكلم.

وهذه مقارنة بين التقدير عند النحويين والاستعمال العربي.

الاستعمال							التقدير							
ك	َ	ت	َ	ب	ت	ُ	ك	َ	ت	َ	ب	َ	ت	ُ
ك	َ	ت	َ	ب	ن	ا	ك	َ	ت	َ	ب	َ	ن	ا

فالأصل هو (اكتب) أخذ منه الفعل المسند إلى المتكلم فقيل: كتبتُ، والفعل المسند إلى المتكلمين فقيل: كتبنا.

وقد بين ابن مالك ضعف القول بأن تسكين آخر الفعل بسبب توالي المتحركات، إذ قال: ((واختلف في سبب هذا السكون، فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع متحركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل. وهذا السبب إنما هو في الماضي ثم حمل عليه المضارع...

وهذا التعليل ضعيف من وجهين، أحدهما:

أن التسكين عامّ والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأن توالي الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من فَعَل وفَعِل وانفعل وافتعل وفَعُل لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقلّ.

والثاني: أن توالي أربع حركات ليس مهملاً في كلامهم، بل مستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية، بدليل (عُلَبِط) وأصله علابط، و(عَرَتن) وأصله عرنتن، و(جنَدِل) وأصله جنادِل عند البصريين، وجنديل عند الكوفيين، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط، ونوناً من عرنتن، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركاتٍ متوالية. فلو كان توالي أربع حركات منفوراً منه طبعاً ومقصود الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسدّوا باب التأنيث بالتاء في نحو: برَكة ومعدة ولمزة؛ فإنه موقع في توالي أربع حركات في كلمة واحدة، ولا سيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء. ومن العجيب اعتذارهم عند تاء التأنيث بأنها في تقدير الانفصال وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها

ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء (فعلت) فإنها جزء كلام تام، وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد ، وما فعل إلا أنا.

فظهر بهذا ضعف هذا القول بأن سبب سكون لام (فعلْت) خوف توالي أربع حركات، وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمْنا ، وأكرمَنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لـ (نا) في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال))[1].

لقد وضح ابن مالك بالأدلة أن توالي المتحركات ليس سببا في تسكين الفعل الماضي مع الضمائر البارزة، ونحن قد عرفنا سبب عدم تحريك آخر الفعل، وأن الفعل الماضي مأخوذ من فعل الأمر.

ولكن العلة التي جعلها ابن مالك سببا في تسكين آخر الفعل -وهي التفريق أو التمييز بين الفاعل والمفعول- تشير إلى أن ابن مالك لم ينظر إلى أن الحركة التي في آخر الفعل الماضي في نحو: أكرمَنا، بأن لها مدلول؛ لأن التفريق

---

(١) شرح التسهيل ١/١٢٥.

بين الفاعل والمفعول راجع إلى مدلول الحركة.

فلو أخذنا المثال الأول -وهو أكرمْنا- فإما أن نقول في إعرابه: فعل ماض مسند إلى المتكلمين، وإما أن نقول: أكرمْ: فعل ماض مبني على عدم الحركة، و(نا) فاعل.

أما المثال الثاني -وهو أكرمَنا- فنقول في إعرابه: أكرمَ: فعل ماض مسند إلى الواحد الغائب بدليل الفتحة، و(نا): مفعول به منصوب. فالفتحة دلت على أن الفعل مسند إلى واحد غائب، فهي لم تحذف وإنما لم توجد أصلاً مع الفعل المسند إلى المتكلم، وإنما وجدت مع الفعل المسند إلى الغائب ثم زيدت (نا) للدلالة على المفعول.

ونعرب هذه الأمثلة:

١ - كتبَ

٢ - كتبا

٣ - كتبوا

كالتالي: إما أن نقول في جميع الأمثلة: كتب: فعل ماض مبني على عدم الحركة، والفتحة القصيرة في المثال الأول للدلالة على الواحد، والفتحة الطويلة في المثال الثاني للدلالة على الاثنين، والضمة الطويلة أو المشبعة في المثال

الثالث للدلالـة على الجماعـة.

وإمـا أن نقـول في المثـال الأول: فعـل مـاض مسـند إلى الواحـد، وفي المثـال الثـاني: فعـل مـاض مسـند إلى الاثنـين، وفي المثال الثـالث: فعـل مـاض مسـند إلى الجمـع.

فهذه العلامات ليسـت اسمـاً أو فـاعلاً لمـا يـأتي:

١- أنها ليسـت أجـزاءً مـن ضمـير الغـائب.

٢- أنهـا حركـات.

٣- أنهـا علامـات تـدل عـلى العـدد في لهجـة (أكلونـي الـبراغيث).

٤- أنهـا ليسـت خاصـة للغـائب، بـل تكـون مـع فعـل الأمـر وفي التثنيـة والجمـع.

٥- أنهـا لا تستقل بنفسـها، أي: لا يمكـن النطـق بهـا؛ لأن الحركـة لا بـد أن تعتمـد عـلى حـرف سـابق، فـالذي لا يمكن النطق بـه منفـرداً لا يكـون فـاعلاً.

ولمـا كـان النحويـون قـد جعلـوا (فَعَـل) هـو الأصـل - قـد وقعـوا في إشـكال عنـد إسـناد الضمـائر إلى الغـائب؛ إذ وجـدوا أن واو الجماعـة (أو الضمـة المشـبعة) لا تـأتي بعـد الفتحـة مـن (فَعَلَ)، فقـالوا: إن الفعـل المـاضي يبنـى عـلى الفتـح

إلا إذا عرض له عارض، مثل ضمة (ضربوا) عارضة لمناسبة الواو[1].

ونحن أمام هذه القضية -أي: قضية أن الضمة عارضة لمناسبة الواو- نقول:

إن الأصل في (ضربوا) أنه مأخوذ من (اضربوا). لأن (ضَرَبَ) -وآخره فتحة- لا يمكن أن يأتي بعدها ضمة مشبعة (واو مد)؛ لأن الحركة لا تأتي بعد الحركة، أو لأن الحركة لا بد لها من حرف، فواو المد لا تقع بعد فتحة أبداً، ولذلك فإن هذا المفترض لا يقع في الكلام، ولذلك لم يوجد في لغة العرب ولن يوجد.

فواو المد حركة مشبعة، فهي ليست مسبوقة بضمة حتى يقال لمناسبة الواو؛ لأنه لو سبقت بضمة لأمكن أن تأتي بعد الفتحة فتكون مسبوقة بفتحة. ولكن العلة هي أنه لا يجتمع في الكلام حركتان، فواو الجماعة جاءت بعد لام الكلمة بلا فاصل للدلالة على الجمع.

وهذه مقارنة بين الاستعمال وتصور النحويين.

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٣٦.

الاستعمال						التقدير						
ض	َ	ر	َ	ب	و	ض	َ	ر	َ	ب	َ	و
						ض	َ	ر	َ	ب	ُ	و

وإذا نظرنا في إعراب هذه الأمثلة:

١ - المسلم كتبَ

٢ - المسلمان كتبا.

٣ - المسلمون كتبوا

فإننا نجد أن النحويين يذكرون أن الفاعل في المثال الأول ضمير مستتر تقدير (هو)، وفي المثال الثاني يكون الفاعل الألف، وفي المثال الثالث يكون الفاعل الواو. فالألف والواو أسماء.

فالألف علامة التثنية وهي ضمير، والواو علامة الجمع وهي ضمير، في هذه الأمثلة.

ويرون أن المثال الأول لا علامة له؛ إذ يقولون: ضمير الواحد بلا لفظ. قال ابن يعيش: ((وتقول في ضمير الغائب المذكر: زيد ضرب، وفي التثنية: الزيدان ضربا، وفي الجمع: الزيدون ضربوا، فيكون ضمير الواحد بلا لفظ،

والتثنية والجمع بعلامة ولفظ. فالألف في (ضربا) علامة تثنية وضمير الفاعل، والواو في (ضربوا) علامة الجمع وضمير الفاعل))[1].

هذا هو رأي الجمهور، ويظهر منه أنهم ينظرون إلى الفتحة التي في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد على أنها حركة بناء، وأنها ليس لها مدلول، ولذلك قالوا: ضمير الواحد بلا لفظ.

والرأي الثاني: رأي المازني، وهو: أن الألف والواو علامات على أن الفاعل مثنى أو مجموع، والفاعل ضمير مستتر. قال ابن يعيش: ((وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في (قاما) والواو في (قاموا) حرفان يدلان على الفاعلَين والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية، كما أنّك إذا قلت: زيد قام ففي قام ضمير في

(١) شرح المفصل ٨٧/٣.

النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثني أو جمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة))[1].

وأبو عثمان المازني قد رأى أن الألف والواو (أو بمعنى أخر: الحركتين المشبعتين) تدلان على الفاعل المثنى والمجموع، وإنما الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الاسم السابق.

غير أنه كان ينظر إلى أن الحركة التي في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد هي حركة بناء.

والحقيقة أنها لها دلالة على الواحد، فكان ينبغي ألا يقال إن ضمير الواحد ليس له علامة.

ويبدو أن سيبويه هو أول من بدأ بالقول بأن المسند إلى واحد ليس فيه علامة، وتبعه النحويون من بعد ذلك، إذ يقول: ((والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو: قد فَعَل ذلك))[2].

ويظهر أن هذا التعليل ربما يعتمد على الكتابة أو الرسم؛ لأن الفتحة القصيرة لا تكتب.

---

(١) المرجع السابق ٨٨/٣.

(٢) الكتاب ٦/٢.

وبعد هذا العرض لآراء العلماء في إعراب الفعل الماضي إذا أسند إلى الغائب، فإننا نقول في تلك الأمثلة، وهي:

١ - المسلم كتبَ

٢ - المسلمان كتبا

٣ - المسلمون كتبوا

أن من يقول: الفاعل في المثال الأول مستتر وتقديره (هو)، يلزمه أن يقول: الفاعل في المثال الثاني مستتر وتقديره (هما)، وفي المثال الثالث: الفاعل مستتر وتقديره (هم)؛ لأن حكم ضمائر الغياب واحد، إما أن تكون جميعها مستترة أو لا تكون مستترة.

ومن قال: إن الفاعل في المثال الثاني هو الألف، وفي المثال الثالث هو الواو، يلزمه أن يقول: الفاعل في المثال الأول هو الفتحة؛ لأن هذه العلامات كلها حركات. ففي المثال الأول العلامة فتحة قصيرة، وفي المثال الثاني العلامة فتحة طويلة، وفي المثال الثالث: العلامة ضمة طويلة.

ومن قال: إن علامة التثنية والجمع قد ظهرت وهي الألف والواو، يقال له: وعلامة المفرد قد ظهرت أيضاً وهي الفتحة.

ومن قال: إن الألف اسم وعلامة على الاثنين والواو اسم وعلامة على الجماعة، يقال له: الفتحة اسم وعلامة على الواحد؛ لأن هذه العلامات جميعها حركات.

هذا على اعتبار أن الاسم الذي تقدم على الفعل مبتدأ، ولكن لو اعتبر فاعلاً متقدماً فتكون هذه العلامات تشير إلى العدد. وهذا ما سنعرفه عندما نتناول ما يعرف بلهجة (أكلوني البراغيث).

فالأصل في الفعل في العربية أن تكون فيه علامة تشير إلى الفاعل: فإن كان الفاعل واحداً لحقه ما يشير إلى الواحد، وإن كان مثنى لحقه ما يشير إلى المثنى، وإن كان مجموعاً لحقه ما يشير إلى الجمع، وإن كان مؤنثا لحقه ما يشير إلى المؤنث، وهو ما يعرف عند النحويين بلغة (أكلوني البراغيث)[1]. مثل:

---

(١) الكتاب ١/١٩، ٢٠.

١- كتبَ المسلم

٢- كتبت المسلمة

٣- كتبا المسلمان

٤- كتبتا المسلمتان

٥- كتبوا المسلمون

٦- كتبن المسلمات

٧- يكتب المسلم

٨- تكتب المسلمة

٩- يكتبان المسلمان

١٠- تكتبان المسلمتان

١١- يكتبون المسلمون

١٢- يكتبن المسلمات

وتنسب هذه اللهجة إلى طيّئ وأزد شنوءة وبلحارث[1].

(١) مغني اللبيب ص ٤٧٨ ، وشرح المرادي ٢/٦.

وقد دلت المقارنة بين اللغات السامية أن هذا هو الأصل في تلك اللغات[1].

ويبدو أن الخليل هو أول من سمى هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث، فقد نقل عنه سيبويه ذلك إذ يقول: ((وقال الخليل رحمه الله من قال: أكلوني البراغيث، أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حسنين أبواه... ومن قال: أكلوني البراغيث قلت على حد قوله: مررت برجل أعورين أبواه))[2].

وقد ذكر سيبويه هذه اللهجة في مواضع من كتابه، فقد ذكرها عند حديثه عن الألف في الأفعال المضارعة إذ قال: ((ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث))[3].

وفي حديثه عن النون التي تلحق الأفعال المضارعة

---

(١) المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٠٠ ، وبحوث ومقالات في اللغة ص ٧٠.

(٢) الكتاب ٤١/٢.

(٣) المرجع السابق ١٩/١.

المسندة إلى جمع المؤنث إذ قال: ((وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث... ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال: أكلوني البراغيث))[1].

وقد مثل سيبويه لهذه اللهجة بقوله: ((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة. قال الشاعر:

ولكن ديافيّ أبوه وأمّه

بحوران يعصرن السليط أقاربه))[2]

وقد وصف سيبويه هذه اللهجة بالقلة غير أن ابن يعيش يذكر أنها ((لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلامهم وأشعارهم))[3].

---

(١) المرجع السابق ٢٠/١.

(٢) المرجع السابق ٤٠/٢.

(٣) شرح المفصل ٨٧/٣.

ويورد من شواهدها قول الشاعر:

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واعيه[1]

ومن شواهد هذه اللهجة أو الأصل في اللغة العربية قوله تعالى: ﴿**وأسروا النجوى الذين ظلموا**﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿**ثم عموا وصموا كثير منهم**﴾[3].

ومن الشواهد الشعرية:

قول عبد الله بن قيس الرقيات:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم[4]

وقول محمد بن عبد الله العتبي:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي

فأعرضن عني بالخدود والنواضر[5]

---

(١) المرجع السابق ٣/٨٨.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) المائدة: ٧١.

(٤) شرح الأشموني ومعه شواهد العيني ٢/٤٧.

(٥) المرجع السابق ٢/٤٧.

وقول الشاعر:

نسيا حاتم وأوس لدن فا

ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز[1]

وقول الشاعر:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم

ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً[2]

وقول الشاعر:

بني الأرض قد كانوا بنيَّ فعزّني

عليهم لآجال المنايا كتابها[3]

وقول الشاعر:

نتج الربيع محاسناً ألقحنها غر السحائب[4]

---

(١) المرجع السابق ٢/٤٧.

(٢) المرجع السابق ٢/٤٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٧.

(٤) المرجع السابق ٢/١١٧.

هذه هو الأصل في اللغة العربية إذا تقدم الفعل على الاسم أن يذكر في الفعل ما يدل على إفراد الفاعل أو تثنيته أو جمعه، ولكنها أخذت بعد ذلك بمبدأ الاختصار؛ لأن مجيء الفاعل بعد الفعل يغني عن العلامة التي في الفعل، لأن الفاعل فيه ما يدل على إفراده أو تثنيته أو جمعه.

فاكتفت اللغة بالتفريق بين الأسماء من حيث التذكير والتأنيث، فقسمت الأسماء قسين مذكرة ومؤنثة.

فالفاعل المذكر يذكر بعد الفعل المسند إلى الواحد سواء كان مثنى أو مجموعا، والفاعل المؤنث يذكر بعد الفعل المسند إلى الواحدة سواء كان مثنى أو مجموعا.

قال سيبويه: ((وإنما قالت العرب: قال قومك وقال أبواك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا.

قال الشاعر:

أليس أكرم خلق الله قد علموا

عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجود

صار (ليس) هنا بمنزلة ضرب قومَك بنو فلان، لأن (ليس) فعل. فإذا بدأت بالاسم قلت: قومك قالوا ذاك،

وأبواك قد ذهبا؛ لأنه قد وقع ههنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم، فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر. وحين قلت: ذهبَ قومك، لم يكن في (ذهب) إضمار، وكذلك قالت جاريتاك وجاءت نساؤك، إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون لما بدءوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه، كما حذفوا ذلك في التذكير، فإن بدأت بالاسم قلت: نساؤك قلن، كما قلت: قومك قالوا ذاك، وتقول: جاريتاك قالتا، كما تقول: أبواك قالا؛ لأن في (قلن) و (قالتا) إضماراً كما كان في (قالا) و (قالوا).

وإذا قلت: ذهبت جاريتاك أو جاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع. وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة وليست باسم))[1].

---

(١) الكتاب ٢/٣٧-٣٨.

وهـذا مـا اسـتقرت عليـه اللغــة العربيــة وهــو المشــهور، أي: أن الفعل يوحــد مـع الفـاعل سـواء كـان مثنـى أو مجموعـا.

وعلى هذا نقـول في الأمثلـة الماضيـة مـا يلـي:

١ - كتــب المسـلم والمسـلمان والمســلمون

٢ - كتبـت المسلمة والمسلمتان والمســلمات

٣ - يكتـب المسـلم والمسـلمان والمســلمون

٤ - تكتـب المسـلمة والمسـلمتان والمســلمات.

ويكـون إعـراب الأفعـال كالتـالي:

يقــال في المثـــال الأول: كتـــب: فعـــل مـــاض مســـند إلى المذكـر.

ويقــال في المثـال الثـاني: كتبــت: فعــل مــاض مســند إلى المؤنــث.

ويقـال في المثـال الثـالث: يكتـب: فعـل مضــارع مرفــوع مسـند إلى المذكـر.

ويقـال في المثـال الرابـع: تكتـب: فعــل مضــارع مرفــوع مسـند إلى المؤنـث.

وهذا الذي اسـتقرت عليـه قواعـد اللغـة العربيـة.

هذا إذا كان الاسم بعد الفعل، ولكن لو تقدم الاسم على الفعل فإنه حينئذ لا بد من ذكر العلامة التي تدل على أن الفعل مسند إلى مفرد أو مثنى أو جمع، فنقول في الأمثلة السابقة عند تقدم الاسم على الفعل ما يلي:

١- المسلم كتبَ

٢- المسلمان كتبا

٣- المسلمون كتبوا

٤- المسلمة كتبت

٥- المسلمتان كتبتا

٦- المسلمات كتبن

٧- المسلم يكتب

٨- المسلمان يكتبان

٩- المسلمون يكتبان

١٠- المسلمة تكتب

١١- المسلمتان تكتبان

١٢- المسلمات يكتبن

فهذه العلامات التي في الأفعال ليست أسماء، وإنما هي أصوات تدل على الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التأنيث.

فعند الإعراب إما أن يكون الاسم فاعلاً مقدماً وفعله بعده، وحينئذ لا يكون هناك ضمير مستتر.

وإما أن يكون الفاعل مستتراً مع جميع الأفعال، وتقديره في المثال الأول (هو)، وفي المثال الثاني (هما)، وفي المثال الثالث (هم)، وفي المثال الرابع (هي)، وفي المثال الخامس (هما)، وفي المثال السادس (هن)، وفي المثال السابع (هو) وفي المثال الثامن (هما)، وفي المثال التاسع (هم)، وفي المثال العاشر (هي)، وفي المثال الحادي عشر (هما)، وفي المثال الثاني عشر (هن).

وتعود هذه الضمائر إلى الأسماء السابقة لها.

فلو أخذنا مثالاً نحو (المسلمان كتبا)، فإننا عند إعرابه إما أن نقول: المسلمان: فاعل مقدم، وكتبا: فعل ماض فاعله الاسم المقدم.

وإما أن نقول: المسلمان: مبتدأ، وكتبا: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره (هما) يعود إلى (المسلمان)، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ.

ونقول في بقية الأمثلة مثل ما قلناه في هذا المثال.

٣- بناؤه للمجهول

التغيير الـذي يحصـل للفعـل المـاضي الصحيـح إذا بـني للمجهول هو ضم أولـه وكسر مـا قبـل آخـره.

وهـذا التغيير ليس لـه تأثير في حـرف الإعـراب، أو الحرف الأخـير مـن الكلمـة.

فـإذا أردنـا أن نبـني هـذه الأفعـال للمجهـول: كَتَـب ، وعَلِـم ، وضـرب.

ضممنـا الحـرف الأول وكسرنا مـا قبـل الآخـر، فنقـول: كُتِـب ، وعُلِـم ، وضُـرِب.

وهـذه صورهـا:

المبني للمعلوم						المبني للمجهول					
ك	َ	ت	َ	ب	َ	ك	ُ	ت	ِ	ب	َ
ع	َ	ل	ِ	م	َ	ع	ُ	ل	ِ	م	َ
ض	َ	ر	َ	ب	َ	ض	ُ	ر	ِ	ب	َ

المبحث الثالث

الماضي المعتل

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الماضي الأجوف

والمطلب الثاني: الماضي الناقص

المطلب الأول

الماضي الأجوف

ويشتمل على:

١ - تفرعه عن فعل الأمر

٢ - بناؤه للمجهول

١- تفرعه عن فعل الأمر

الفعل الماضي الأجوف متفرع عن فعل الأمر الأجوف. وعرفنا من قبل أن عين الأجوف تحذف وتبقى حركتها، وهذه الحركة تكون مجاورة للفاء، فتكون الفاء مضمومة ومكسورة ومفتوحة. ولكننا عند ذكر الصيغ سنختار الضم، وعند التفصيل نذكر بقية الحركات.

وصيغ فعل الأمر الأجوف التي يتفرع منها الماضي الأجوف هي:

١ - فل

٢ - فولا

٣ - فولو

٤ - فلن

والمعروف أن صيغ فعل الأمر خمس، ولكن صيغة فعل الأمر الموجه إلى المخاطبة لا يتفرع عنها شيء؛ لأن الفعل الماضي المسند إلى المخاطبة متفرع عن صيغة (فل).

١ – ماضي (ئل)

هذه الصيغة تكون بالضم والكسر والفتح، مثل: قُل وبِع وخَف.

فنقول في مضموم الفاء نحو: (قل) ما يلي:

نقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلم من (قل): قلتُ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المخاطب من (قل): قلتَ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المخاطبة من (قل): قلتِ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلمين من (قل): قُلنا.

و لم يحصل أي تغيير في الفعل سوى أننا زدنا التاء المضمومة والمفتوحة والمكسورة في الأمثلة الثلاثة الأولى، وزدنا النون المفتوحة في المثال الرابع.

وهذه صورها:

ق	ُ	ل		
ق	ُ	ل	ت	ُ
ق	ُ	ل	ت	َ
ق	ُ	ل	ت	ِ
ق	ُ	ل	ن	ا

ونقول في الماضي المسند إلى الغائب من (قل): قال.

وذلك بإبدال ضمة الفاء فتحة ومدها، وزيادة فتحة بعد اللام لتدل على الواحد. وقد عرفنا من قبل أنه إذا تحركت اللام تمد حركة الفاء التي كانت حركة للعين المحذوفة.

والغائبة متفرعة عن الغائب، إذ تزاد التاء بعد الفتحة للدلالة على الغائبة. فنقول: قالت.

كما أن المثنى المؤنث متفرع عن المؤنثة المفردة، وذلك بزيادة فتحة مشبعة بعد التاء من (قالت) فقيل: قالتا.

أي: أن الغائبة متفرعة عن الغائب، والغائبتان متفرعتان عن الغائبة، فهي كالآتي:

قال ⟵ قالت ⟵ قالتا

وهـذه صورهـا:

ق	ُ	ل			
ق	ا	ل	َ		
ق	ا	ل	َ	ت	
ق	ا	ل	َ	ت	ا

ومكسـور الفـاء مثـل مضمومهـا؛ إذ تحـول حركـة الفـاء -وهي الكسـرة- إلى فتحـة، وتمـد مثـل بـاعَ.

فنقـول في الفعـل المـاضي مـن (بـع): بعـت (بتثليـث التـاء) ، وبعنـا ، وبـاعَ ، وبـاعت ، وباعتـا.

وهذه صورهـا

ب	ِ	ع		
ب	ِ	ع	ت	ُ
ب	ِ	ع	ت	َ
ب	ِ	ع	ت	ِ
ب	ِ	ع	ن	ا
ب	ا	ع	َ	

ب	ا	ع	َ	ت	
ب	ا	ع	َ	ت	ا

ومفتـوح الفـاء مثـل خَـف تكسـر فـاؤه عنـد إسـناده إلى المتكلمـين والمخـاطبين، وتبقـى فتحتـه مـع الغـائب إلا أنهـا تمـدّ. مثـل: خِفْـت (بتثليـث التـاء) وخِفنـا وخـاف وخـافت وخافتـا.

وهذه صورهـا

خ	َ	ف			
خ	ِ	ف	ت	ُ	
خ	ِ	ف	ت	َ	
خ	ِ	ف	ت	ِ	
خ	ِ	ف	ن	ا	
خ	ا	ف	َ		
خ	ا	ف	َ	ت	
خ	ا	ف	َ	ت	ا

٢ – ماضي (فولا)

يكون بضم الفاء وكسرها وفتحها، مثل: قولا وبيعا وخافا.

فنقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبَين من (قولا): قالا.

وذلك بإبدال ضمة الفاء المشبعة فتحة مشبعة.

وهذه صورتهما:

ق	و	ل	ا
ق	ا	ل	ا

ونقول في الفعل الماضي المسند. إلى الغائبَين من (بيعا): باعا.

وذلك بإبدال كسرة الفاء المشبعة فتحة مشبعة.

وهذه صورتهما:

ب	ي	ع	ا
ب	ا	ع	ا

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغـائبَين مـن (خافـا): خافـا.

وهنا جاء المـاضي والأمـر علـى صـورة واحـدة.

٣ - ماضي (فولو)

يكـون بضـم الفـاء وكسـرها وفتحهـا، مثـل: قولـوا وبيعـوا وخـافوا.

فنقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى جماعـة الذكـور مـن (قولـوا): قـالوا.

وذلك بإبدال ضمـة الفـاء المشبعة فتحـة مشبعة.

وهـذه صورتهمـا:

ق	و	ل	و
ق	ا	ل	و

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الجمـع المذكـر مـن (بيعـوا): بـاعوا.

وذلك بـإبدال كسـرة الفـاء فتحـة.

وهـذه صورتهمـا:

ب	ي	ع	و
ب	ا	ع	و

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الجمع المذكر من (خافوا): خافوا.

وهنا جاء الماضي والأمر على صورة واحدة.

٤ - ماضي (فلن)

يكون بالضم والكسر والفتح، مثل: قلن وبعن وخفن.

فنقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبات من (قلن): قلن.

فجاء الماضي والأمر على صورة واحدة.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبات من (بعن): بعن.

وهنا جاء الماضي والأمر على صورة واحدة.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبات من (خفن): خِفن.

وذلك بإبدال فتحة الفاء كسرة.

وهذه صورتهما:

خ	َ	ف	ن	َ
خ	ِ	ف	ن	َ

٢- بناء الأجوف للمجهول

القاعدة في الفعل الماضي الصحيح أن يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره، أي: تكسر عينه. والفعل الأجوف قد حذفت عينه وبقي على حرفين هما: الفاء واللام، فيكون التغيير محصوراً في تغيير حركة الفاء إما بالكسر وإما بالضم، أو بحركة بينهما، وهي الإشمام.

فلو أردنا أن نبني هذه الأفعال: قال وباع وخاف، فإن التغيير سينحصر في حركة الفاء، وهي: الألف أو الفتحة المشبعة، فإما أن تتحول إلى ضمة مشبعة وإما أن تتحول إلى كسرة مشبعة، وإما أن تتحول إلى حركة مشمة.

فإن تحولت إلى ضمة مشبعة يقال فيها: قول وبوع وخوف.

وإن تحولت إلى كسرة مشبعة يقال فيها: قيل وبيع وخيف.

وإما بالإشمام، والإشمام: حركتان هما:

- الكسرة الطويلة المشمة الضم، وهي: صوت شفوي غاري مجهور مفتوح؛ إذ يرتفع مقدم اللسان نحو: الغار وتأخذ الشفتان وضع الضمة[1].

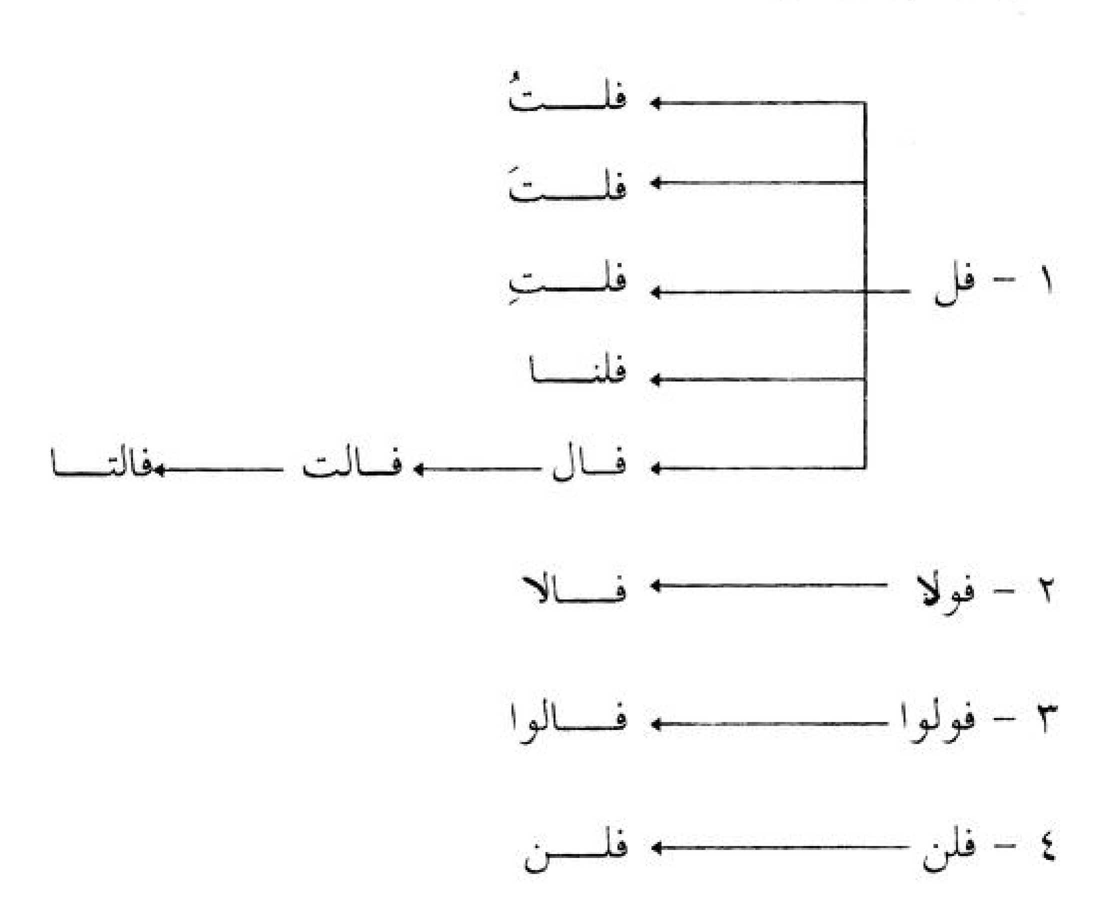
- والضمة الطويلة المشمة الكسر، وهي: صوت طبقي مجهور مفتوح يتم نطقه بأن ترفع مؤخرة اللسان تجاه الطبق اللين، ويصاحب ذلك أن تكون الشفتان في وضع انفراج قليل إلى الخلف.[2].

---

(١) دراسة الصوت اللغوي ص ٢٧١.

(٢) المحيط لمحمد الأنطاكي ١/٤٧.

وهـذا رسـم يوضـح تفـرع الفعـل المـاضي الأجـوف عـــن فعل الأمـر الأجـوف.



وهـذا للصيغـة الـتي وردت بـالضم. ويقـال مثلـه في الصيغتـين اللتين وردتـا بالكسـر والفتـح.

المطلب الثاني

الماضي الناقص

الفعل الماضي الناقص متفرع عن فعل الأمر الناقص. وعرفنا من قبل أن فعل الأمر الناقص تحذف لامه إلا في حالة إسناده إلى المثنى، فإنها تبدل واواً أو ياءً.

ويتكون الماضي بزيادة فتحة بعد الفاء من فعل الأمر للدلالة على المضي، وتغيير حركة العين حسب قانون المخالفة، وزيادة ما يدل على العدد في آخر الفعل.

وصيغ فعل الأمر الناقص التي يتفرع منها الماضي الناقص هي:

١ - افع

٢ - افعلا

٣ - افعو

٤ - افعون

فالصيغة الأولى يتفرع منها الماضي المسند إلى المتكلم والمتكلمين والمخاطب بأنواعه والغائب المفرد المذكر.

والصيغة الثانية يتفرع منها الماضي المسند إلى المثنى الغائب المذكر.

والصيغة الثالثة يتفرع منها الماضي المسند إلى الغائبين.

والصيغة الرابعة يتفرع منها الماضي المسند إلى الغائبات.

١ - ماضي (افع)

يكون (افع) بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: ادع واقض واخش.

فمضموم العين نحو: (ادع) يكون ماضيه كالآتي:

نقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلم من (ادع): دعوتُ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المخاطب من (ادع): دوعتَ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المخاطبة من (ادع): دعوتِ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلمين من (ادع): دعونا.

ونلاحظ في هذه الأمثلة أن لام الفعل المحذوفة قد عادت، ولكن بعد أن أبدلت واواً؛ لأن أصلها الهمزة، فهي من (الدعاء).

وأبدلت ضمة العين فتحة على قانون المخالفة، فالفعل في تلك الأمثلة قد استعمل استعمال الصحيح.

وهذه صور تلك الأمثلة:

ا	ُ	د	ع	ُ				
		د	َ	ع	َ	و	ت	ُ
		د	َ	ع	َ	و	ت	َ
		د	َ	ع	َ	و	ت	ِ
		د	َ	ع	َ	و	ن	ا

ونقول في الماضي المسند إلى الغائب: دعا.

وذلك بإبدال حركة العين فتحة ومدها.

ونقول في الماضي المسند إلى الغائبة: دعت.

وذلك بقصر الحركة (الفتحة المشبعة) التي في الغائب، وزيادة التاء للدلالة على التأنيث.

ونقول في الماضي المسند إلى المثنى المؤنث: دعتا.

وذلـك بزيـادة فتحـة مشـبعة بعـد التـاء مـن (دعـت) للدلالة علـى المثنـى.

وهـذه صورهـا:

د	َ	ع	ا		
د	َ	ع	َ	ت	
د	َ	ع	َ	ت	ا

ونقـول في مكسـور العـين مثـل (اقـض) مـا قيـل في مضمومهـا.

فنقـول قضيـت (بتثليـث التـاء)، وقضينـا، وقضـى، وقضـت، وقضتـا.

وهذه صورهـا

ا	ِ	ق	ض	ِ				
		ق	َ	ض	َ	ي	ت	ُ
		ق	َ	ض	َ	ي	ت	َ
		ق	َ	ض	َ	ي	ت	ِ
		ق	َ	ض	َ	ي	ن	ا

			ا	ض	َ	ق		
		ت	َ	ض	َ	ق		
	ا	ت	َ	ض	َ	ق		

أما مفتوح العين مثل (اخش) فماضيه على النحو التالي:

نقول في الماضي المسند إلى المتكلم من (اخش): خشيتُ.

ونقول في الماضي المسند إلى المخاطب من (اخش): خشيتَ.

ونقول في الماضي المسند إلى المخاطبة من (اخش): خشيتِ.

ونقول في الماضي المسند إلى المتكلمين من (اخش): خشينا.

ونلاحظ في هذه الأمثلة أن فتحة العين أبدلت كسرة، ومدت هذه الكسرة. وإبدال الفتحة كسرة قد جاء من أجل المخالفة بين حركتي الأمر والماضي.

وهذه صورها:

ا	ِ	خ	ش	َ			
		خ	َ	ش	ي	ت	ُ
		خ	َ	ش	ي	ت	َ
		خ	َ	ش	ي	ت	ِ
		خ	َ	ش	ي	ن	ا

ونقول في الماضي المسند إلى الواحد الغائب: خشيَ.

ونقول في الماضي المسند إلى الغائبة: خشيَت

ونقول في الماضي المسند إلى الغائبتين: خشيتا.

ونلاحظ في تلك الأمثلة أن لام الفعل قد عادت، وقد استعمل الفعل استعمال الصحيح.

وهذه صور تلك الأمثلة:

خ	َ	ش	ِ	ي	َ		
خ	َ	ش	ِ	ي	َ	ت	
خ	َ	ش	ِ	ي	َ	ت	ا

٢ - ماضي (افعلا)

يكـون بضـم الـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: ادعُـوا واقضيا واخشـيا.

فنقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغـائبَين مـن (ادعـوا): دعـوا.

وذلـك بزيـادة فتحـة بعـد الفـاء، وإبـدال ضمـة العـين فتحة، وفـق قـانون المخالفـة.

وهـذه صورتهمـا:

	ا	و	ُ	ع	د	ُ	ا
ا	و	َ	ع	َ	د		

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـندَ إلى النـائبَين مـن (اقضيـا): قضيـا.

وذلك بفتح الفـاء، وإبدال كسـرة العين فتحـة.

وهـذه صورتهمـا:

	ا	ي	ِ	ض	ق	ِ	ا
ا	ي	َ	ض	َ	ق		

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغـائبَين مـن (اخشـيا): خشـيا.

وذلـك بفتـح الفـاء، وإبـدال فتحـة العـين كسـرة، وفـق قـانون المخالفـة.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ا	
		خ	َ	ش	ِ	ي	ا

٣ - ماضي (افعو)

نقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغـائِبين مـن (ادعـو): دعَـوا.

وذلـك بفتـح الفـاء، وقصـر الضمـة المشـبعة، وإبدالهـا فتحـة، وزيـادة واو للدلالـة على الجمـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و		
		د	َ	ع	َ	و

ونقــول في الفعــل المــاضي المســند إلى الغــائِبين مــن (اقضو): قَضَـو.

وذلـك بفتـح الفـاء، وقصـر الضمـة الطويلـة، وإبدالهـا فتحـة، وزيـادة واو للدلالـة على الجمـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	و		
		ق	َ	ض	َ	و

ونقــول في الفعــل المــاضي المســند إلى الغــائبين مــن (اخشَوْا): خشـو.

وذلـك بفتـح الفـاء وإبـدال فتحـة العــين ضمــة، ومدهــا للدلالـة علــى الجمـع، وإسـقاط الــواو الحرفيـة الــتي في آخـر الفعـل.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	و
		خ	َ	ش	و

٤ – ماضي (افعون)

يكـون بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: ادعـون واقضين واخشـين.

فنقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغائبـات مـن (ادعـون): دَعَـوْن.

وذلـك بفتـح الفـاء، وقصـر ضمـة العين وإبدالهـا فتحـة، وعـودة لام الكلمـة المحذوفـة بعـد إبدالهـا واواً.

وهـذه صورتهمـا:

		َ	ن	و	ع	د	ُ	ا
َ	ن	و	َ	ع	َ	د		

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغائبـات مـن (اقضـين): قضـين.

وذلـك بفتـح الفـاء، وقصـر الكسـرة المشـبعة وإبدالهـا فتحة، وعـودة الـلام المحذوفـة، لأن المـد الـذي كـان في الأمـر هو حركـة العين.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	ي	ن	َ		
		ق	َ	ض	َ	ي	ن	َ

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبات من (اخشين): خشين.

وذلك بفتح الفاء، وإبدال فتحة العين كسرة ومدها، وحذف لام الكلمة وهي الياء الحرفية.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	خ	ش	ي	ن	َ	
		خ	َ	ش	ي	ن	َ

وهذا رسم يوضح كيفية تفرع الأفعال بعضها من بعض.

افعل

فعلْت فعلْنا فعل فعل نفعل تفعل يفعل

فعلتْ

فعلتا

افعلي افعلا افعلوا افعلن

تفعلين

فعلا يفعلان تفعلان

فعلوا يفعلون تفعلون

فعلن يفعلن افعلن

الخاتمة

توصلت الدراسة الصوتية التحليلية لحرف الإعراب وحركته إلى نتائج منها ما يلي:

١ - الحركة الإعرابية تدل على العدد وعلى الحالة الإعرابية؛ فالضمة تدل على واحد مرفوع، والفتحة تدل على واحد منصوب، والكسرة تدل على واحد مجرور.

وإذا مدت هذه الحركات فإنها تدل على التثنية والجمع؛ فالضمة المشبعة (أو الطويلة) تدل على جمع مرفوع، والكسرة المشبعة (أو الطويلة) تدل على جمع مجرور.

وأما إشباع الفتحة فهو يدل على المثنى؛ فالفتحة المشبعة (أو الطويلة) تدل على مثنى مرفوع. ولذلك فإن حالة النصب في جمع المذكر السالم تحمل على حالة الجر، فتكون الكسرة المشبعة (أو الطويلة) في جمع المذكر السالم دالة على جمع مجرور ومنصوب؛ لأن إشباع الفتحة أو مدها أصبح من نصيب المثنى.

٢ - كل حركة من الحركات الطوال لها دلالتان؛ فالضمة المشبعة تدل على شيئين: الإشباع ويدل على الجمع، والضم

ويدل على الرفع، وبذلك تدل على جمع مرفوع. والكسرة المشبعة لها دلالتان: الإشباع ويدل على الجمع، والكسر ويدل على الجر، وبذلك تدل على جمع مجرور. والفتحة المشبعة تدل على شيئين: الإشباع ويدل على المثنى، والفتح ويدل على الرفع، وبذلك تدل على مثنى مرفوع.

وحملت حالة النصب في جمع المذكر السالم على حالة الجر، فأصبحت الكسرة المشبعة تدل على جمع مجرور ومنصوب؛ لأن إشباع الفتحة أصبح من نصيب المثنى. وبذلك نعرف سبب كون الجمع السالم يأتي على حالتين هما: الرفع والجر سواءً كان مذكراً أو مؤنثا؛ لأن الفتحة التي تدل على النصب قد أصبحت من نصيب المثنى، فحملت حالة النصب على الجر في الجمع السالم.

٣ - السبب في مجيء جمع المؤنث السالم على حالتين -هما: الرفع والجر- هو أن جمع المؤنث السالم متفرع عن المفرد المؤنث، وحركات المفرد المؤنث ثلاث هي: الفتحة والضمة والكسرة، وعندما أصبحت الفتحة من نصيب المثنى لم يبق من حركات المفرد المؤنث إلا الضمة والكسرة، فأصبحتا

من نصيب جمع المؤنث السالم، وحملت حالة النصب على حالة الجر.

٤ - الأسماء المقصورة لامها محذوفة مع الحركة الإعرابية في جميع الأحوال.

والأسماء المنقوصة لامها محذوفة مع الحركة الإعرابية في حالتي الرفع والجر.

٥ - الحركات في آخر الأفعال الماضية تدل على العدد (أو من أسند إليه الفعل)؛ فالفتحة تدل على أن الفعل أسند إلى واحد، والألف أو (الفتحة المشبعة) تدل على أن الفعل مسند إلى مثنى، والضمة المشبعة تدل على أن الفعل أسند إلى جمع المذكر.

٦ - حركة الفاء المشبعة من الأفعال الجوفاء تقصر عند الجزم.

٧ - حركة العين المشبعة من الأفعال المضارعة تدل على الرفع أو: (أن اللام المحذوفة كانت متحركة)، وقصرها يدل على الجزم أو (أن اللام المحذوفة كانت ساكنة).

٨ - كون الفعل الماضي ساكن الآخر عند إسناده إلى ضمائر الرفع البارزة ليس بسبب كراهة توالي المتحركات، وإنما بسبب مجيئه على الأصل في الأفعال.

٩ - المدود التي في آخر الأسماء الستة هي حركات الإعراب، وحروف الإعراب هي الحروف التي قبل هذه الحركات؛ لأن حرف الإعراب الأصلي قد حذف، فأصبحت حركة الإعراب مجاورة للعين، فأصبحت العين بذلك حرفا للإعراب.

١٠ - فعل الأمر أصل للأفعال؛ لأنه مجرد، ولأنه جاء على الأصل في بناء الأفعال وهو عدم الحركة، أي: ساكن الآخر، ولأن الفعل الماضي والمضارع فيهما زيادة، والمزيد فرع عن المجرد، والمجرد أصل للمزيد.

١١ - جزم الفعل المضارع يكون بحذف علامة الإعراب، وذلك بحذف الضمة من الأفعال التي ترفع بالضمة، وحذف النون من الأفعال التي ترفع بالنون.

١٢ - الفعل الماضي المسند إلى الغائبة متفرع عن الفعل الماضي المسند إلى الغائب.

١٣ – علامة التأنيث التي في المثنى والجمع هي العلامة أو (التاء) التي في المفرد المؤنث.

١٤ – الدلالة على جمع الإناث تكون بمد الفتحة التي قبل التاء من المفرد المؤنث.

١٥ – الفعل المضارع المؤكد متفرع عن فعل الأمر المؤكد.

١٦ – قصر الحركة الطويلة عند توكيد الأفعال المسندة إلى الجمع أو إلى المخاطبة.

١٧ – النون التي في المثنى وجمع المذكر السالم هي النون (أو التنوين) الذي في المفرد، والنون التي في المؤنث أو جمع المؤنث السالم هي النون (أو التنوين) الذي في المفرد المؤنث.

١٨ – المثنى والجمع المذكر السالم متفرعان عن المفرد المذكر، والمثنى المؤنث والجمع المؤنث متفرعان عن المفرد المؤنث، والمفرد المؤنث متفرع عن المفرد المذكر.

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات

ثانياً: فهرس الأحاديث

ثالثاً : فهرس الشعر

الراء

الزاء

السين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الألف

الياء

رابعاً: فهرس المراجع والمصادر

الهمزة

١- إحياء النحو : لإبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م الناشر : دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣- الاستدراك على سيبويه : لأبي بكر محمد بن الحسين بن مذحج المتوفى سنة ٣٧٩هـ ، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، الناشر: دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض.

٤- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، طبعة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م ، الناشر : المجمع العلمي العربي بدمشق.

٥- الأشباه والنظائر في النحو : لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية.

٦- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٧- أمالي السهيلي : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١هـ ، تحقيق إبراهيم البنا، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، الناشر: مكتبة السعادة - القاهرة.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

٩- أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك : لأبي عبدالله جمال الدين ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: المطبعة العصرية صيدا - بيروت.

١٠- الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر : دار النفائس - بيروت.

الباء

١١- البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٢- بحوث ومقالات في اللغة : للدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض.

١٣- تاريخ اللغات السامية : لإسرائيل ولفنسون ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م ، الناشر: دار القلم بيروت - لبنان.

١٤- التأنيث في اللغة العربية : للدكتور إبراهيم بركات ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة.

١٥- التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م مطبوعات جامعة أم القرى.

١٦- التبيان في تصريف الأسماء : لأحمد حسن كحيل الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر: مطبعة السعادة بالقاهرة.

١٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، الناشر: دار الغرب - بيروت.

١٨- تصريف الأسماء : لمحمد الطنطاوي ، الطبعة السادسة ١٤٠٨هـ ، الناشر: مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٩- التطور النحوي للغة العربية : للمستشرق الألماني براجشتراسر ، تصحيح وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩هـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان ، الطبعة الثانية الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

الجيم

٢١- الجامع الصغير في النحو : لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل ، طبعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٢- الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م الناشر: مؤسسة الرسالة.

الحاء

٢٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر دار إحياء الكتب العربية.

٢٤- حاشية ياسين مع شرح التصريح على التوضيح.

الخاء

٢٥- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان.

الدال

٢٦- دراسات في فقه اللغة : للدكتور صبحي الصالح ، الطبعة التاسعة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

٢٧- دراسات في لهجات شمال وجنوب الجزيرة العربية : لأحمد حسين شرف الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، الناشر: مطابع الفرزدق - الرياض.

٢٨- دراسة الصوت اللغوي : للدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦هـ ، الناشر: عالم الكتب بالقاهرة.

٢٩- ديوان جرير ، طبعة دار صادر - بيروت.

٣٠- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، تحقيق عبد العزيز الميمني طبعة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ ، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة.

٣١- ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٣٢- ديوان الفرزدق ، تقديم مجيد طراد ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.

الراء

٣٣- الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف.

٣٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني : لأحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م الناشر: دار القلم بدمشق.

الزاي

٣٥- الزمن في النحو العربي : للدكتور كمال إبراهيم البدري ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، الناشر: دار أمية للنشر والتوزيع - الرياض.

السين

٣٦- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، الناشر: دار القلم بدمشق.

٣٧- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، الناشر: دار الجيل - بيروت.

٣٨- شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

٣٩- شرح التسهيل : لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، الناشر: هجر.

٤٠- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبد الله الأزهري ، طبعة دار الفكر.

٤١- شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور الأشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح ، طبعة ١٩٨٠م ، الناشر: جامعة الموصل.

٤٢- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبي العباس ثعلب ، تقديم الدكتور حنا نصر الحتي ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.

٤٣- شرح الرضي على الكافية ، تعليق يوسف حسن عمر طبعة ١٣٨٨هـ-١٩٧٨م ، الناشر: جامعة قاريونس.

٤٤- شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ ، طبعة دار الفكر.

٤٦- شرح الكافية الشافية : لأبي عبد الله محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م من مطبوعات جامعة أم القرى.

٤٧- شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٤٨- شرح ملحة الإعراب : لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري المتوفى سنة ٥١٦هـ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م ، الناشر: مكتبة عبير - القاهرة.

٤٩- شرح الملوكي في التصريف : لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، الناشر: المكتبة العربية بحلب.

٥٠- شواهد العيني مع شرح الأشموني لألفية بن مالك طبعة دار إحياء الكتب العربية.

الصاد

٥١- الصاحبي : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٥٢- الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها : للدكتور محمد سعود المعيني ، طبعة ١٩٨٢م ، الناشر: مطبعة جامعة البصرة.

الضاد

٥٣- الضمائر في اللغة العربية : للدكتور محمد عبد الله جبر ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، الناشر: دار المعارف.

العين

٥٤- العروض : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المتوفى سنة ٢١٥هـ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم عبد الله ، طبعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ ، الناشر: المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

٥٥- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة ١٩٨٤م الناشر: جامعة الكويت.

٥٦- علل التثنية : لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، تحقيق الدكتور صبيح التميمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م الناشر: دار أسامة ، بيروت - لبنان.

٥٧- علم اللغة العربية : للدكتور محمود فهمي حجازي
الناشر: وكالة المطبوعات - الكويت.
٥٨- العين : للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
الناشر: مؤسسة الأعظمي للمطبوعات - بيروت.

الفاء

٥٩- الفاضل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي.
٦٠- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني : لعبد الرحمن البنا ، طبعة دار الشهاب بالقاهرة.
٦١- فصول في فقه العربية : للدكتور رمضان عبد التواب الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

٦٢- الفعل زمانه وأبنيته : للدكتور إبراهيم السامرائي الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٦٣- فقه اللغات السامية : لكارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، الناشر: جامعة الرياض.

٦٤- فقه اللغة : للدكتور علي عبد الواحد وافي ، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

٦٥- فقه اللغة العربية وخصائصها : للدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الثانية ١٩٨٦م ، الناشر: دار العلم للملايين.

٦٦- فقه اللغة المقارن : للدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م ، الناشر: دار العلم للملايين.

٦٧- في علم الصرف : للدكتور أمين على السيد ، الطبعة الثانية ١٩٨٥م ، الناشر: دار المعارف.

٦٨- في النحو العربي نقد وتوجيه : للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، الناشر: دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان.

الكاف

٦٩- الكتاب : لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٧٠- كشف المشكل في النحو : لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني المتوفى سنة ٥٩٩هـ ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، الناشر: مكتبة الإرشاد - بغداد.

٧١- الكواكب الدرية : لمحمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.

اللام

٧٢- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، الناشر: دار صادر - بيروت.

٧٣- اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام : لأحمد حسين شرف الدين ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م الناشر: مطابع الفرزدق بالرياض.

٧٤- اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، الناشر: عالم الكتب بالقاهرة.

الميم

٧٥- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ، الطبعة الثالثة الناشر: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٧٦- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : لمحمد الأنطاكي ، الطبعة الثانية ، الناشر: دار الشرق العربي - بيروت.

٧٧- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : للدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

٧٨- المذكر والمؤنث : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي - الطبعة الأولى ١٩٧٨م ، الناشر: مكتبة العاني - بغداد.

٧٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ ، الناشر: دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان.

٨٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، طبعة المكتب الإسلامي.

٨١- معاني القرآن : للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المتوفى سنة ٢١٥هـ ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ، الناشر: المطبعة العصرية بالكويت.

٨٢- معاني القرآن : للفراء أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ ، الطبعة الثانية ١٩٨٠هـ ، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٨٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الثالثة ١٩٧٢م ، الناشر: دار الفكر.

٨٤- مفاتيح العلوم : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٨٥- المفتاح في الصرف : لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٨٦- المفضليات : للمفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي اللغوي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة ، الناشر: دار المعارف بمصر.

٨٧- مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٦٩م ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٨٨- المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، طبعة ١٩٨٢م الناشر: دار الرشيد - بغداد.

٨٩- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٩٠- الممتع في التصريف : لابن عصفور الاشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٩١- من أسرار اللغة : للدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة السادسة ١٩٧٨م ، الناشر: مكتبة الأنجلوالمصرية.

٩٢- المنصف : شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، الناشر: مكتبة الحلبي.

النون

٩٣- نتائج الفكر في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام.

٩٤- نزهة الطرف في علم الصرف : لأحمد بن محمد الميداني المتوفى سنة ٥١٨هـ ، تحقيق وتعليق محمد عبد المقصود درويش ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الناشر: معهد المخطوطات بالكويت.

٩٦- النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، الناشر: دار الشروق.

الهاء

٩٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان.

خامساً: فهرس الموضوعات

